الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعلـيـم العـالي والبـحث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي
معسكر

Université MUSTAPHA Stambouli
Mascara

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
التخصص: استراتيجية التنمية و السياسة الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د

المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الدول النامية

إعداد الطالب: مداني حسام الدين

إشراف: أ.د حاج أحمد محمد

لجنة المناقشة:

أ.د مختاري فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
أ.د حاج أحمد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مقررا
أ.د تشيكو فوزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	ممتحنا
أ.د بوشيخي محمد رضا	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	ممتحنا
أ.د صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
أ.د زقاي دياب	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

كلمة الشكر

باسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون"

صدق الله العظيم

الحمد لله، و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده.

الشكر لله أولا و آخرا على توفيقه لي بإتمام هذا العمل، كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف البروفسور "الحاج أحمد محمد" على توجيهاته القيمة و أفكاره النيرة التي كانت الأساس في إنجاز هذا العمل، فجزاه الله خير جزاء. كما أتوجه أيضا بالشكر الجزيل للأستاذ البروفسور "تشيكو فوزي".

و بأعذب العبارات و بكل مشاعر الامتنان أريد أن أقدم خالص الشكر و التقدير لأساتذتي الأفاضل: الأستاذ البروفسور "صوار يوسف"، الدكتور " شريفي جلول" و الدكتور "إدريسي مختار" على دعمهم المتواصل الذي تميز بنوع من الحزم و الصرامة و بعض القسوة خاصة الأستاذ جلول، إلا أنه يحمل في جوهره كل الحكمة و حسن التوجيه و الحنان.

الإهداء

الحمد لله المتوحد بصفات الكمال، المتنزه عن الأنداد و الأمثال الذي كان بفضله توفيقي.

أهدي ثمرة جهدي:

إلى شفيع الخلق يوم الزحام محمد عليه أفضل الصلاة و السلام.

و إلى أبي الغالي و أمي الغالية و إلى أخي "سليم عبد الصمد" و أخواتي العزيزات و إلى العائلة الصغيرة زوجتي و ابني "أمير عبد النور" و إلى جميع الأهل و الأقارب من قريب و بعيد، كما أخص بالذكر أصدقاء الدرب و الحياة "علاء الدين خياطي"، "محمد مزيان"، "حملاوي محمد" "حليم بن صافي"... كما لا أنسى ذلك الدعم و تلك النصائح القيمة المقدمة من طرف الأخت الدكتورة "خديجة لعماري".

إلى من ضاقت بهم السطور فوسعهم قلبي: وليد، جليل، جلال، قادة، ناصر، لخضر، حليم، كمال محمد، عومار، عمي سماحي، قاسمية أحمد، عزيز و إلى جميع زملاء الدفعة في الدراسة و العمل.

فهرس المحتويات

كلمة شكر

الإهداء

قائمة الجداول والأشكال.....**i**

مقدمة عامة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد.....**17**

1 -1- أساسيات حول التجارة الخارجية **17**

1-1-1 مفهوم و أهمية التجارة الخارجية **18**

1-1-2 دوافع قيام التجارة الخارجية **23**

1-1-3 العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية **24**

1-2 النظريات المفسرة للتجارة الخارجة **28**

1-2-1- النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية **28**

1-2-2- النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية **31**

1-2-3- النظريات الحديثة للتجارة الخارجية **33**

1-3 سياسات التجارة الخارجية **38**

1-3-1- ماهية سياسات التجارة الخارجية **39**

1-3-2- أنواع السياسات التجارية **39**

1-3-3 أدوات السياسة التجارية **45**

1-4 تنظيم التجارة الدولية **55**

1 -4- 1 الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (GATT).....**55**

1 -4-2 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD).....**59**

1 -3-4 منظمة التجارة العالمية (OMC) **62**

خاتمة **67**

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد **70**

2-1 أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر **71**

2-1-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله 71

2-1-2 دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر 78

2-1-3 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر **81**

2-2 النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر **89**

2-2-1 النظرية الكلاسيكية 89

2-2-2 النظرية النيوكلاسيكية 91

2-2-3 النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر 92

2-3 آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة **102**

2-3-1 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا و العمالة 102

2-3-2 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي و ميزان المدفوعات 105

2-3-3 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة 105

2-4 الشركات متعددة الجنسيات **106**

2-4-1 مفهوم الشركات متعددة الجنسيات 107

2-4-2 خصائص الشركات متعددة الجنسيات 107

2-4-3 الشركات متعددة الجنسيات و النظام العالمي الجديد 109

الخاتمة **111**

الفصل الثالث: علاقة التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

تمهيد **113**

3-1 النمو الاقتصادي من الجانب النظري **114**

3-1-1 أساسيات حول النمو الاقتصادي 114

3-1-2 -نظريات النمو الاقتصادي 118

3-1-3 نماذج النمو الاقتصادي 122
3-2 علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي 133
3-2-1 أثر التجارة على النمو الاقتصادي 133
3-2-2 الصادرات و النمو الاقتصادي 137
3-2-3 الواردات و النمو الاقتصادي **139**
3-3علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي 142
3-3-1 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو حسب التفسير النيوكلاسيكي **142**
3-3-2 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو حسب نماذج النمو الداخلية **145**
3-3-3 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات المصاحبة للنمو الاقتصادي . **178**
3-4 : واقع الدول النامية من التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي..... 149
3-4-1 تطور التجارة الخارجية في الدول النامية 150
3-4-2 تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية 155
3-4-3 تطور معدلات النمو الاقتصادي للدول النامية 159
خاتمة 161
الفصل الرابع: أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية
تمهيد 163
4-1 الدراسات السابقة 164
4-2 الإطار التطبيقي للدراسة : 169
4-2-1 مراحل صياغة النموذج الإحصائي :..... 171
4-2-2 خطوات الاقتصاد القياسي..... 177
4-3 تقدير النموذج (PANEL ARDL)..... 187
4-4 التحليل الاقتصادي للنموذج:..... 189
الخاتمة:..... 196
خاتمة عامة 198

قائمة المراجع و المصادر I

الملاحق ..... A

الملخص.....

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان	الصفحة
(1-1)	إنتاج و صادرات الدول المبتكرة و المقلدة	34
(1-3)	تطور حجم صادرات الدول النامية مقارنة ببعض مناطق من العالم	151
(2-3)	حصة صادرات الدول النامية مقارنة ببعض مناطق من العالم (1990-2009)	151
(3-3)	حصة صادرات الدول النامية مقارنة ببعض مناطق من العالم (2010-2021)	152
(4-3)	حصة واردات الدول النامية مقارنة ببعض مناطق من العالم (1990-2009)	153
(5-3)	حصة واردات الدول النامية مقارنة ببعض مناطق من العالم (2010-2021)	153
(6-3)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية و الدول المتقدمة (1990-2021)	155
(7-3)	نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية و مناطق من العالم (1990-2009)	156
(8-3)	نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية و مناطق من العالم (2010-2021)	157
(9-3)	نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول النامية و مناطق من العالم (2005-2021)	158
(10-3)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية و الدول المتقدمة (1990-2021)	159
(11-3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية (1990-2021)	160

(1-4)	تطور النمو الاقتصادي في العالم العربي (1990-2021)	174
(2-4)	تطور المبادلات التجارية في العالم العربي (1990-2021)	174
(3-4)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي (1990-2021)	175
(4-4)	تطور نسبة العمالة في العالم العربي (1990-2021)	176
(5-4)	التمثيلات البيانية لمتغيرات الدراسة (1990-2021)	177
(6-4)	مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة	179
(7-4)	اختبار فترة الإبطاء المثلى	187
(8-4)	اختبار التوزيع الطبيعي	191

قائمة الجداول

الرقم	عنوان	الصفحة
(1-1)	تكلفة إنتاج الخمور و المنسوجات في إنجلترا و البرتغال مقدرة بساعات العمل	29
(1-2)	مزايا DUNNING المحددة لنمط اختراق السوق	101
(1-4)	جدول تعريفي لمتغيرات الدراسة	172
(2-4)	جدول لمتغيرات الدراسة في الدول العربية (1990-2021)	173
(3-4)	نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية GDPPC	180
(4-4)	نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية TRADE	181
(5-4)	نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية FDI	182
(6-4)	نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية IMPLOY	183
(7-4)	نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية GFCF	184
(8-4)	نتائج اختبار PEDRONI	185
(9-4)	نتائج اختبار KAO	186
(10-4)	نتائج تقدير النموذج (PMG-ARDL)	188
(11-4)	نتائج تقدير النموذج في المدى القصير في كل الدول العربية محل الدراسة	191

مقدمة عامة

في ظل عالم تحكمه أولوية المصالح، و تحت تأثير العديد من التطورات و التحديات تتقاطع مسارات الأمم وتتشابك مصائرها، خاصة عندما ترتبط بتحقيق التقدم الاقتصادي، و هو الأمر الذي يفرض على دول العالم تبني استراتيجيات مستدامة تسمح بالتأقلم مع التحولات العالمية و الاستفادة القصوى من فرص التنمية المتاحة. و يتجلى ذلك من خلال توجه العالم نحو خلق أنظمة تسمح بتأطير العلاقات بين الدول في مختلف المجالات حيث نجد من أبرزها التوقيع على منظمة التجارة العالمية و تداعيتها الواضحة على تزايد حجم المعاملات التجارية من خلال تقريب المسافات و إلغاء القيود و الحواجز، و من ناحية أخرى أدى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و التي كان لها دور كبيرة في زيادة التنمية الاقتصادية العالمية. و بالمقابل فإنه من المعروف أن التجارة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بين العوامل المهمة في عملية تحقيق النمو الاقتصادي، إذ نجد للتجارة دور بارز في رفع مستوى المهارات من خلال استيراد و اعتماد تكنولوجيا الإنتاج و الابتكار في ظل التعامل المباشر مع الشركات الأجنبية أو من خلال المنافسة في الأسواق الدولية. فحسب (Frankel and Romer 1999) يمكن أن يكون للانفتاح التجاري دور إيجابي و فعال على النمو الاقتصادي و يرجع ذلك أساسًا إلى تراكم رأس المال المادي ونقل التكنولوجيا.

كما أنه على حسب (Wang and Blomstrom 1992) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يعمل على زيادة المعروض من الأموال لتمويل الاستثمارات المحلية في البلدان المضيفة. علاوة على ذلك يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يزيد من القدرة التصديرية للبلد المضيف مما يؤدي إلى تحقيق عائدات مهمة من النقد الأجنبي، و من جانب آخر قد يعمل على خلق فرص عمل جديدة و يعزز نقل التكنولوجيا و النمو الاقتصادي الشامل في البلدان المضيفة.

و بالرغم من أن النمو الاقتصادي هو هدف تسعى له كل دول العالم سواء الدولة المتقدمة أو الدول النامية منها، إلا أن جوهر هذه الأطروحة هو البحث في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية بصفة خاصة، لاسيما و أنها خلال العقود الأخيرة أصبحت هذه الدول ذات تأثير متزايد في الاقتصاد العالمي من خلال استقطابها الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ارتفاع معدلاتها التجارية، حيث نلاحظ بروز واضح لبعض البلدان النامية من خلال المشاركة بنسبة كبيرة في التجارة العالمية. و حسب (UNCTAD, 2008. Nellor, 2008) فإن دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تشهد اليوم معدلات نمو مرتفعة للغاية بالموازاة مع زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما أننا نجد أن الكثير من الأدبيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة في العديد من البلدان الناشئة و النامية تُؤكد على أنهما عاملان مهمان في تعزيز النمو الاقتصادي، خاصة و أن الكثير منها تزخر بموارد و ثروات طبيعية ضخمة، و إمكانيات اقتصادية هائلة

و قيامها بإصلاحات واسعة في مختلف المجالات، ما يُعبر على وجود إرادة حقيقة في التوجه إلى تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة. و على هذا الأساس سوف نسعى في هذا الموضوع إلى البحث في أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية. و هو الأمر الذي يساعد في استخلاص دروس ومبادئ توجيهية مهمة لصانعي السياسات الساعية لتحقيق و تعزيز النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

و هذا ما يقودنا لطرح إشكالية الدراسة على النحو لتالي:

ما أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية؟

الأسئلة الفرعية:

من أجل الإلمام بالإشكالية الرئيسية من مختلف الجوانب، يُمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ كيف يُفسَرُ قيام المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور النظرية الاقتصادية؟
- ✓ كيف عالجت النظرية الاقتصادية تأثير هذه العوامل على النمو الاقتصادي؟
- ✓ هل يتأثر النمو الاقتصادي في الدول النامية بحجم المبادلات التجارية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

الفرضيات:

تنطلق دراستنا من الفرضية التالية و هي:

للمبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر أثر ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

المنهج المتبع:

من أجل الإجابة على الإشكال المطروح و التحقق من صحة الفرضية السابقة سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي و القياسي، بحيث نقوم بعرض أهم النظريات التي تصب في هذا الموضوع، و كذا تحليل واقع هذه العوامل في الدول النامية من خلال الكثير من المعطيات الإحصائية و البيانية معتمدين في ذلك أيضا على الدراسات السابقة في هذا الخصوص، و هو الأمر الذي يسمح بإعطاء صورة شاملة و مقربة تُمكن من اعتماد دراسة قياسية وفقا لنموذج إحصائي يوافق طبيعة هذه الدراسة من خلال الاستعانة ببرنامج (eviews12)، و هذا ما يساعد في إبراز أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة المدروسة.

المصادر:

قد اعتمدنا في دراستنا هذه بصورة أولية على مراجعة الكثير من الدراسات السابقة التي تصب في موضوعنا، إضافة إلى ذلك اعتمدنا في دراستنا القياسية و مجمل المعطيات الإحصائية على قاعدة بيانات البنك الدولي نظرا لتوافرها على جل المعلومات المطلوبة.

فترة الدراسة:

امتدت فترة الدراسة من 1990 الى غاية 2021، و هذا ما يسمح بإعطاء عدد مشاهدات مقبول في الدراسة القياسية، كما يعالج فترة مهمة عرفت خلالها هذه الدول المستهدفة نوع من الاستقرار الاقتصادي و السياسي سمح بتحقيق تطور ملحوظ في مختلف المجالات لاسيما في العناصر التي يختص بها هذا الموضوع.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في التمكن من تبيان تأثير و فعالية المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ رغبة شخصية للبحث في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية باعتبار أن بلدي الجزائر جزء منها.
- ✓ البحث في العلاقة التي تربط المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.
- ✓ محدودية الدراسات التي عالجت العالم العربي باعتباره عينة من الدول النامية.

نموذج الدراسة:

من أجل دراسة أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة الممتدة من (1990-2021) الذي من خلاله سوف نعتمد على بيانات مقطعية و سلاسل زمنية سنوية، ما يسمح بمعالجتها وفقا لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع المتعلق بمعطيات (PANEL ARDL). وذلك باستخدام ببرنامج E-Views 12 .

خطة و تبويب العمل:

من أجل الإلمام بالموضوع من مختلف الجوانب كان لابد علينا من تقسيم هذا العمل إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: حيث نجده يُلم بالتجارة الخارجية من خلال تقديم تعريفات لها و شرح دوافع قيامها إلى جانب عرض أهم النظريات التي تفسرها، و من جانب آخر قمنا بالبحث في السياسات التجارية، ليختتم هذا الفصل بتوضيح آليات تنظيم التجارة الخارجية.

الفصل الثاني: تم تخصيص الفصل الثاني لدراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال بسط مختلف تعاريفه و دوافع قيامه و مختلف أشكاله، لنقوم بعدها بعرض أهم النظريات الاقتصادية المتعلقة به، كما خصصنا جانبا لتوضيح آثاره على الدول المضيفة، ليختتم هذا الفصل بالتعرض للشركات المتعددة الجنسيات كصورة عينية لهذا النوع من الاستثمارات.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى الإلمام بالنمو الاقتصادي و علاقته بالتجارة الخارجية من جهة و الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، ثم نتطرق في آخر هذا الفصل إلى وصف واقع الدول النامية من هاته الظواهر الاقتصادية.

الفصل الرابع: بطبيعة الحال خُصِصَ هذا الفصل للدراسة القياسية من خلال نمذجة أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية كعينة من الدول النامية و ذلك خلال الفترة الممتدة من (1990-2021) و التعليق على مختلف النتائج و مدى توافقها مع النظرية الاقتصادية.

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد:

ليست التجارة الخارجية ظاهرة اقتصادية حديثة، و إنما تعود إلى أزمنة بعيدة كانت فيها هذه المعاملات بلا قيود، كما تباينت تأثيراتها حسب ظروف نشأتها. و باعتبارها جزءًا أساسيًا من أي مجتمع سواء كان متقدمًا أو ناميًا فهي ظاهرة لا يمكن تجنبها أو الاستغناء عنها، الأمر الذي يجعلها تلعب دورًا رئيسيًا و تساهم في تنمية اقتصادات الدول من خلال عدة عوامل كتوسيع القدرة التسويقية من خلال فتح أسواق جديدة و زيادة الإيرادات.

يظهر أن للتجارة الخارجية دور كبير في تعزيز تكامل الدول مع بعضها البعض و خلق ما يعرف بالتعاون التجاري، خاصة عندما نجد جل دول العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توجهت نحو تخفيض القيود الجمركية المفروضة على تجارتها الخارجية من خلال خلق اتفاقيات ثنائية و متعددة الأطراف ذلك ما أسهم بدرجة كبيرة في نشأة منظمة التجارة العالمية كهيئة دولية تهدف إلى تسهيل التجارة و الاندماج في الاقتصاد العالمي مما جعل الكثير من الدول النامية و المتقدمة على حد سواء تتطلع إلى الانضمام إلى هذه المنظمة بهدف الاستفادة من الفرص التي تقدمها من تحرير تجارة و توجيهها نحو الاقتصاد العالمي.

و على هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع نقاط أساسية اهتمت على التوالي بتقديم تعريفات و مفاهيم للتجارة الخارجية و شرح أسباب قيامها، و من جهة أخرى سوف نقوم بعرض أهم النظريات التي تعالج التجارة الخارجية، و في نفس السياق تطرقنا إلى السياسات التجارية لنختتم هذا الفصل بالتعرض لآليات تنظيم التجارة الخارجية.

1 -1 أساسيات حول التجارة الخارجية:

مما لا شك فيه تعد التجارة الخارجية من أهم مبادئ النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، حيث تمثل المحرك و الحافز الرئيسي لتدفق السلع و الخدمات ما بين الدول. إذ تجسد هذه العمليات التجارية عبورًا ما بين مختلف الأزمنة، مما يجعلها ظاهرة اقتصادية تتسم بالتعقيد من جهة و التأثير الكبير على اقتصاديات الدول من جهة أخرى. و مع السنين و العقود كان لتطور و تنوع النظريات الاقتصادية منحى إيجابي في تطوير التجارة الخارجية من خلال دراسة أسس قيامها و آليات تحقيق المكاسب منها، بالإضافة إلى تحليل تأثير التجارة على توزيع الثروة بين دول العالم و أطراف التبادل التجاري.

ترتكز سياسات التجارة الخارجية بصفة مطّردة على أسس نظرية متطورة، حيث تستند إلى مبادئ اقتصادية و سياسات تعزز من تدفق السلع و الخدمات بين الدول. كما تهدف هذه السياسات إلى تعزيز فرص النمو الاقتصادي وتحقيق المزيد من المكاسب لهذه الأطراف المتشاركة في التبادل التجاري.

و في هذا السياق سنستكشف في هذا الفصل مفهوم التجارة الخارجية بمزيد من التفصيل، بالإضافة إلى استعراض مختلف النظريات و السياسات المتعلقة بها، إضافة إلى الاتفاقيات التي تنظمها على الصعيد الدولي.

1-1-1 مفهوم و أهمية التجارة الخارجية:

كما ذكرنا سابقا فالتجارة الخارجية ليست ظاهرة اقتصادية حديثة، حيث نجد أن الثورة الصناعية التي وقعت في منتصف القرن الثامن عشر ساهمت في تحويل هذه الظاهرة إلى واحدة من أهم ركائز النظام الاقتصادي العالمي، حيث أفضت هذه الثورة إلى زيادة الحاجة إلى استيراد المواد الخام اللازمة لتمويل قطاعات الصناعة من مناطق أخرى، و من ناحية أخرى تصدير الفائض من هذه المنتجات الصناعية إلى أسواق خارجية. أما في القرن التاسع عشر اتّسع نطاق التجارة الخارجية بفضل التطورات الكبيرة في وسائل النقل و المواصلات، و هذا النمو المتسارع جعل العالم يبدو وكأنه سوق واحدة كبيرة يشتمل على مبادلات هائلة من المنتجات و الخدمات بين الدول.

1-1-1-1 تعريف التجارة الخارجية:

يُقصد بالتجارة الخارجية ذلك النشاط الاقتصادي الذي يسمح بتبادل السلع و الخدمات بين الدول. فهو يشمل تصدير مواد و منتجات و خدمات إلى دول و أسواق عالمية من جهة، و من جهة أخرى على استيراد السلع و الخدمات من خارج الحدود الوطنية ما يعطي لهذه عملية الاقتصادية ميزة حيوية تُسهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية للدول من خلال الاستفادة من مزايا التخصص و التبادل التجاري، و بالتالي تعزيز النمو الاقتصادي[1].

كما تُعَرَّف التجارة الخارجية بأنها عملية حيوية لنقل السلع و الخدمات عبر الحدود الوطنية، و هذه العملية تحتضنها مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تم إقرارها بعناية من طرف الدول بهدف تحقيق مصلحة متبادلة للأطراف المشاركة فيها.[2]

[1] Rainelli, M. (1994). Le commerce international (No. 65). la Découverte.

[2] اعطا الله علي الزبون: التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص9.

و من جانب آخر يمكن أن تُعرف التجارة الخارجية على أنها إحدى فروع علم الاقتصاد المميزة، حيث تتخصص في دراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، مثل حركة السلع والخدمات، وتدفق رؤوس الأموال بين الدول، بالإضافة إلى تحليل السياسات التجارية التي تنتهجها الدول للتأثير على هذه العمليات[1].

كما نضيف أيضا بأنها تمثل عبورًا حيويًا للمعاملات الدولية التي تشمل الديناميات الاقتصادية الثلاثة الرئيسية كتدفق السلع والخدمات، حركة الأفراد، انتقال رؤوس الأموال بين الوحدات السياسية المختلفة، سواء كانت هذه الوحدات تمثل دولًا أو حكوماتٍ أو منظمات اقتصادية. و يمكن تصنيف هذه المعاملات أيضا على النحو التالي[2]:

تبادل السلع المادية: يشمل هذا النوع الأصناف المتنوعة من السلع، بدءًا من السلع الاستهلاكية التي يستخدمها الأفراد يومياً وصولاً إلى السلع الإنتاجية والمواد الأولية التي تشكل أساس الصناعة. وتشمل أيضًا السلع نصف المصنعة والسلع الوسيطية التي تلعب دورًا أساسيًا في عمليات التصنيع والإنتاج.

أ- **تبادل الخدمات:** تشمل هذه الفئة مجموعة واسعة من الخدمات المالية و اللوجستية، بما في ذلك خدمات النقل والتأمين والشحن، فضلاً عن الخدمات المصرفية و السياحية ...، و تلعب الخدمات دورًا حيويًا في دعم التجارة الخارجية وتيسيرها.

ب-**تبادل النقود و رؤوس الأموال:** يشمل هذا النوع حركة رؤوس الأموال بين الدول سواء كانت استثماراتٍ قصيرة الأمد أو استثماراتٍ طويلة الأمد، بالإضافة إلى قروض الدول و السندات و المعاملات المالية الدولية.

ت-**تبادل عنصر العمل:** يشمل هذا النوع انتقال اليد العاملة من بلد إلى آخر، سواء كان ذلك لأغراض العمل المؤقت أو الهجرة الدائمة. كما يسهم هذا التبادل في توزيع المهارات و الخبرات عبر الحدود و يؤثر بشكل كبير على سوق العمل العالمي.

2-1-1-1 الفرق بين التجارة الدولية و التجارة الخارجية:

في سياق الاقتصاد الدولي تعتبر التجارة الدولية و التجارة الخارجية مفهومين مترابطين بشكل كبير؛ حيث يُعتبران أحد أبرز مظاهر التفاعل الاقتصادي الدولي، ليذهب البعض إلى اعتبارهما وجهين لعملة واحدة، إلا أنه يوجد بينهما فارق جوهري يستحق الاهتمام، حيث عند استخدام مصطلح "التجارة الدولية" فإننا نتجاوز الفهم التقليدي للتجارة الخارجية، إذ أن هذا المصطلح يشمل جميع أشكال التبادل الدولي بما في ذلك التجارة

[1] فوزي عبد الرزاق: إستراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، 2016 ، ص: 18.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون: التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001 ، ص 14.

السلعية التقليدية لحركة السلع والمنتجات بين البلدان، ليشمل أيضا كل أشكال التبادل الدولي من الخدمات و النقل و التأمين، الخدمات المالية و المصرفية، حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى ذلك يشمل أيضا مفهوم الهجرة الدولية و حركة اليد العاملة بين البلدان، بالإضافة إلى القروض الدولية و السندات و المعاملات المالية الدولية[1]...

3-1-1-1 الفرق بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية:

كما أنه لا يمكن التعرض للتجارة الخارجية دون التعريج لتوضيح الفرق بينها و بين التجارة الداخلية و لو بشكل مختصر حتى نكون ملمين أكثر بموضوع دراستنا، حيث نجد أن كليهما يمثلان وسيلتين رئيسيتين لنقل الثروة والقيمة، كما يلعبان دورًا حيويًا في تشكيل الأنشطة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي، و في ما يلي نستكشف أوجه الاختلاف بينهما:

- ✓ فعندما نتحدث عن التجارة الداخلية فإننا نركز على النشاط التجاري الذي يحدث داخل حدود دولة أو وحدة اقتصادية واحدة، هذا النوع من التجارة يشمل تبادل السلع و الخدمات بين الأفراد و الشركات داخل نفس البلد أو الوحدة الجغرافية. على سبيل المثال عندما تشتري سلعة من متجر محلي في بلدك أو عندما تستخدم خدمة محلية مثل تصليح السيارات فإنك تشارك في التجارة الداخلية. و بالمقابل فالتجارة الخارجية تضعك أمام تبادل تجاري يخضع لتنظيم دقيق و اتفاقيات تجارية تضمن انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية لمواجهة التحديات و الموانع مثل الرسوم الجمركية، التحكم في الصادرات و الواردات، المتطلبات الجمركية و القيود التجارية بين الدول.

- ✓ الاختلاف في قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال: يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن عوامل الإنتاج مثل العمالة و الرأسمال يمكن أن تنتقل بسهولة نسبية داخل الحدود الوطنية. ومع ذلك يصبح الأمر أكثر تعقيدًا عندما نتحدث عن تحرك هذه العوامل عبر الحدود السياسية، حيث تظهر العقبات و التحديات المالية و القانونية و التنظيمية.
- ✓ الاختلاف في طبيعة الأسواق: يلعب السوق دورًا كبيرًا في تحديد نشاطات التجارة الخارجية، و تختلف الأسواق بين الدول بسبب تلك الاختلافات الكبيرة في ميزات بين المستهلكين مثل مستوى الدخل و أساليب الإنفاق بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل العادات و التقاليد و القيود الطبيعية و الإدارية و السياسية وهي كلها تلعب دورًا مهمًا أيضًا في تحديد السلوك التجاري.

[1] محمد دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010 ، ص: 18-23.

- ✓ الاختلاف في الوحدات النقدية و المصرفية: يعكس الاختلاف الرئيسي بين التجارة الداخلية و الخارجية استخدام العملة الوطنية في التجارة الداخلية، بينما تشمل التجارة الخارجية استخدام عملات مختلفة. هذا يتطلب نُظما مصرفية مختلفة خاصة عندما يتعلق الأمر بالصادرات و الواردات بالإضافة إلى القوانين و اللوائح المصرفية المتغيرة بين البلدان.
- ✓ اختلاف و تباين الوحدات السياسية: حيث نجد أن التجارة الداخلية تحدث داخل وحدة سياسية واحدة تخضع لنظام و قوانين واحدة بعكس التجارة الخارجية التي تتم بين وحدات سياسية مختلفة، و هي تشمل الأمور الدولية و العلاقات الخارجية بين الدول[1].

و في الأخير تمثل التجارة الداخلية و التجارة الخارجية دعامتين في بنية الاقتصاد العالمي: الأولى تشكل الأساس لاقتصاد كل دولة على حدى، بينما الثانية تسهم في توسيع الفرص الاقتصادية و تقديم المنتجات و الخدمات على الصعيدين الوطني و العالمي.

4-1-1-1 أهمية التجارة الخارجية:

من المعلوم أن التجارة الخارجية تتجاوز حدود الاقتصاد الوطني لتشكل نافذةً مهمة على العالم الخارجي، فهي تعتبر وسيلة فعالة في بناء و تعزيز العلاقات الدولية. كما تَعكِس مستويات التجارة الخارجية مدى استدامة و تنوع اقتصاد الدول و قدرتها على الابتكار و التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية. كما يظهر النجاح في مجال التجارة الخارجية في مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في الدولة، حيث نجدها تسهم في تعزيز الاستثمار و تحسين مستوى المعيشة و تعزيز القدرات التكنولوجية بالإضافة إلى العلاقات الدولية و التقدم الشامل[2]. بمعنى آخر التجارة الخارجية ليست مجرد ظاهرة اقتصادية بحتة، و إنما تجسد تكامل العالم الاقتصادي و تقوي الروابط بين الدول.

كما تكمن أهمية التجارة الخارجية في الفوائد التي تترتب عنها. وحتى و إن ظهر جليا أن الهدف الرئيسي من التجارة الخارجية هو تحقيق ذلك التبادل للثروة و الخدمات بين الدول، إلا أنها تلعب أدوارا متعددة تنعكس بصورة مباشرة في تطوير الاقتصادات و تعزيز نموها. و في مايلي نستعرض أهم المزايا لها:

- **تحقيق التواصل العالمي و الترابط الاقتصادي:** تعكس التجارة الخارجية الروابط الاقتصادية و الاجتماعية التي تربط الدول و المجتمعات ببعضها البعض، إذ تعد وسيلة حيوية لربط الاقتصادات

[1] محمد دياب، مرجع سابق ص: 22.

[2] Helpman, E. (1999). The structure of foreign trade. Journal of economic perspectives, 13(2), 121-144.

المحلية بالاقتصادات العالمية و تمكينها من تصريف فوائض إنتاجها التي تتجاوز حاجة الأسواق المحلية.

- **مؤشر للقدرة الإنتاجية و التنافسية:** يعتبر مستوى التجارة الخارجية مؤشرًا قويًا على قدرة الدول على الإنتاج و التنافس في السوق العالمي، و يظهر ذلك من القدرة على التصدير و الاستيراد و تحقيق مستويات الدخل المرتفعة.
- **تنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال:** تسهم التجارة الخارجية في تحريك الأموال و زيادة رؤوس الأموال من خلال العمليات التجارية الخارجية ما يقوي القاعدة المالية للدولة ويعزز السيولة النقدية.
- **توفير العملات الأجنبية:** تعد التجارة الخارجية مصدرًا أساسيًا للعملات الأجنبية، و هو الأمر الذي يعزز من القدرة على التعامل مع الأسواق العالمية و تمويل المشاريع و الاستثمارات.
- **نقل التكنولوجيا و المعرفة:** تسهم التجارة الدولية في نقل التكنولوجيا و المعرفة الأساسية بين الدول ما يجعله من أهم الفوائد التي تراهن عليها مختلف النظريات الاقتصادية من خلال تحقيق تأثيرات إيجابية مباشرة على اقتصاديات الدول[1].
- **تنمية الأنشطة الاقتصادية:** يؤدي التبادل التجاري إلى تنويع و تطوير الأنشطة الاقتصادية سواء كانت إنتاجية أو خدماتية، و هذا يسهم أيضا في تعزيز الاقتصاد الوطني.
- **رفع مستوى الحياة و تلبية الاحتياجات و تحقيق المكاسب:** يؤدي التبادل التجاري إلى توسيع الخيارات و رفع مستوى الحياة من خلال تلبية الاحتياجات و الرغبات، فهو يسمح بالوصول إلى مزيد من المنتجات و الخدمات التي تُحقِّق تحسيناً في الأذواق و إشباعا للحاجات.
- **تمويل المشاريع التنموية:** من خلال الإيرادات الناتجة عن التصدير يمكن استخدام الأموال لتمويل المشاريع التنموية الهامة و بالتالي تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.
- **إحداث التوازن الاقتصادي:** يعمل التبادل التجاري على تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني و الميزان التجاري مما يحد من العجز و يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.
- **تعزيز التعاون الدولي:** تعزز التجارة الخارجية التعاون والتفاهم بين الدول. بمعنى أنها تساهم في تقوية العلاقات الدبلوماسية و التقليل من احتمالات الصراعات الدولية.
- **تأمين الاحتياجات الأساسية للتنمية:** توفر التجارة الخارجية الوصول إلى الموارد الحيوية و التكنولوجيا و العملات الأجنبية ما يساعد في تنمية القطاعات الاقتصادية و تعزيز التنمية الوطنية.

[1] Frankel, J. A., & Romer, D. (2017). Does trade cause growth?. In Global Trade (pp. 255-276). Routledge.

و في الأخير تتجلى لنا أهمية التجارة الدولية كأحد أبرز أركان الاقتصاد العالمي، فهي ليست مجرد نشاط تجاري عابر للحدود، بل هي فلسفة علمية اقتصادية حضارية تجمع بين الأمم والشعوب من خلال دورها الحيوي و الأساسي في تشكيل الاقتصادات الوطنية و العالمية كما أن حجم التجارة و تنوعها يسمح بقياس مدى قوة و تطور الاقتصادات، و بالتالي تعتبر محركا للتنمية و النمو الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرات العلمية و غيرها العوامل التي ذكرناها سابقا[1].

2-1-1 دوافع قيام التجارة الخارجية:

تجسد الندرة النسبية أحد الجوانب الملموسة في ساحة الاقتصاد العالمي، فهي تمثل بذلك حجر الزاوية في المعمار الاقتصادي الدولي، ويتجلى تفسير مشكلة الندرة النسبية في الاختلاف الكبير بين إمكانيات الدول في إنتاج السلع والخدمات[2]، فليس لكل دولة نفس القدرة على استغلال مواردها الطبيعية والبشرية بنفس الكفاءة، إذ يمكن لإحدى الدول أن تتميز بوجود موارد طبيعية غنية، في حين تفتقر دولة أخرى إلى تلك الموارد، هذا التفاوت في الإمكانيات يجعل التعاون و التبادل الدولي ضرورة حتمية لتلبية الحاجات و الفوائد الاقتصادية بين جميع الأطراف.

تنسجم مشكلة الندرة النسبية مع اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة، فمثلا نجد أن تكلفة إنتاج السلع تتأثر بعدة عوامل منها تكنولوجيا الإنتاج، تكاليف العمالة و تكلفة المواد الخام... و لهذا السبب يمكن لبعض الدول أن تنتج سلعًا بكفاءة أكبر وبتكاليف أقل من دول أخرى. وهذا التفاوت في التكاليف يدفع إلى قيام ما يعرف بالتجارة الدولية. و في ما يلي سوف نتطرق إلى تفسير قيام التبادل الدولي بشكل دقيق و مختصر من خلال النقاط التالية:

- **اختلاف الإمكانيات الإنتاجية:** ليس لدى كل دولة القدرة على إنتاج جميع السلع والخدمات التي تحتاجها و هذا يرجع إلى اختلاف الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في كل دولة. على سبيل المثال قد تكون دولة ما غنية بالموارد الطبيعية مثل النفط، في حين أن دولة أخرى تكون ذات موارد طبيعية محدودة ولكن تمتلك ميزة في الصناعات الثقيلة.

[1] Vijayasri, G. V. (2013). The importance of international trade in the world. International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research, 2(9), 111-119.

[2] Helpman, E. (1999), op.cit,p :124-123.

- **اختلاف تكاليف الإنتاج:** تعتمد تكلفة إنتاج السلع على عدة عوامل مثل تكنولوجيا الإنتاج وأجور العمال وتكلفة المواد الخام، هذه العوامل تختلف من دولة لأخرى بسبب اختلاف البيئة الاقتصادية والتشريعات والعوامل الجغرافية.
- **اختلاف مستوى التكنولوجيا:** تلعب مستويات التكنولوجيا دورًا حاسمًا في تحديد قدرة الدول على إنتاج السلع بكفاءة، فالدول التي تمتلك تكنولوجيا متقدمة يمكنها تحقيق ميزة تنافسية في إنتاج السلع ذات القيمة المضافة العالية.
- **عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي:** في كثير من الأحيان يكون من غير الممكن للدول تلبية احتياجاتها الداخلية من السلع والخدمات بمفردها، ما يتطلب التوجه نحو التجارة الخارجية لسد هذا العجز.
- **الفائض في الإنتاج:** بعض الدول قد تنتج سلعًا بفائض كبير، وبالتالي يمكن لها تصدير هذه السلع إلى الأسواق الدولية وتحقيق أرباح إضافية من خلال زيادة مبيعاتها في الخارج.
- **رفع مستوى المعيشة:** التجارة الخارجية تمكن الدول من الوصول إلى سلع و خدمات أفضل و أكثر تنوعًا، مما يرفع مستوى المعيشة للمواطنين ويسهم في تحسين الجودة الحياتية.

بالإضافة إلى ما تم ذكره أعلاه، يمكن أن تكون هناك عوامل أخرى تؤثر في قيام التجارة الخارجية بين الدول، مثل الاتفاقيات التجارية و السياسات الحكومية و تقنيات النقل و الاتصالات[1]. و منه تشكل التجارة الخارجية أحد العوامل الأساسية في تحقيق التكتلات الاقتصادية و التنموية على الصعيدين الوطني و العالمي.

1-1-3 العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:

تعد العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية أمرًا بالغ الأهمية في فهم توجهات و سيرورة التبادل التجاري بين الدول، سواء كانت هذه الدول تنمو بوتيرة سريعة أم تجد نفسها في مراحل تنمية أقل تقدمًا. من بين هذه العوامل التي تتداخل وتتلاقى لتشكل منظومة معقدة، يمكن تسليط الضوء بشكل رئيسي على العوامل التالية:

1-1-3-1 عامل رأس المال:

مما لا شك فيه يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية هو عامل رأس المال[1] ، وذلك من خلال تأثير عوامل اقتصادية مثل سعر الفائدة الحقيقي، سعر الخصم، وسعر الصرف على حركة رؤوس

[1] Supiot, A. (2009). Justice sociale et libéralisation du commerce international. Droit social, 2, 131-141.

الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار في مختلف البلدان، و هذه العوامل سنقوم بشرحها بشكل وجيز في النقاط التالية:

- **سعر الفائدة الحقيقي:**

سعر الفائدة الحقيقي يُعتبر مؤشرًا مهمًا في تحديد تأثير رأس المال على التجارة الخارجية، حيث يُظهر تكلفة اقتراض الأموال وعائد الاستثمار. فمثلا عندما يكون معدل الفائدة مرتفعا في بلد ما، يكون ذلك مشجعا للمستثمرين على وضع رؤوس أموالهم في هذا البلد لتحقيق عوائد أعلى، ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال إليه وبالتالي يزيد من حجم الاستثمار والنشاط الاقتصادي. بالمقابل إذا كان سعر الفائدة منخفضًا يمكن أن يقلل ذلك من جاذبية الاستثمار في هذا البلد ويدفع المستثمرين للبحث عن فرص أفضل في أماكن أخرى مما يؤثر على نمط التجارة الخارجية. تُظهر هذه العناصر كيف يمكن لسعر الفائدة أن يكون عاملًا مؤثرًا في توجيه الاستثمار وهذا ما يؤثر على حجم الأنشطة التجارية بين البلدان.

- **سعر الخصم:**

نسبة الخصم تُعد مؤشرًا حيويًا في تحديد تأثير رأس المال على التجارة الخارجية. إنها تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار و تقوم بتوجيه قرارات المستثمرين. فعندما تكون نسبة الخصم منخفضة فإنها تشجع على استثمار رأس المال في هذا البلد بدلاً من البحث عن فرص أخرى. وبذلك تلعب نسبة الخصم دورًا حاسمًا في توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات الداخلية و الخارجية و إعادة تشكيل نمط التجارة الخارجية و توجهاتها بين البلدان.

- **سعر الصرف:**

سعر الصرف يشكل عاملا مؤثرا بشكل كبير في التجارة الخارجية إذ يؤثر على تكلفة المنتجات و الخدمات المصدرة من و إلى البلدان الأخرى. فعلى سبيل المثال إذا انخفضت قيمة عملة بلد ما عالميا فإن ذلك يزيد من جاذبية منتجاتها للأسواق العالمية و بالتالي ارتفاع في حجم التجارة بينها و بين البلدان الأخرى. و على الجانب الآخر يمكن أن يشجع ارتفاع قيمة العملة على الاستثمار الأجنبي و زيادة حجم التبادل التجاري، حيث يكون هذا البلد أكثر جاذبية للمستثمرين ما يُمكنه من توسيع نطاق أسواقه و فرص التصدير

[1] Brecher, R. A., & Feenstra, R. C. (1983). International trade and capital mobility between diversified economies. Journal of International Economics, 14(3-4), 321-339.

و بالتالي يلعب سعر الصرف دورًا هامًا في توجيه أنماط التجارة العالمية و تأثيرها على الاقتصادات الوطنية و العالمية.

1-1-3-2 عامل التكنولوجيا[1]:

تمثل التكنولوجيا أحد أهم العوامل التي تلعب دورا بارزا في تشكيل مسار التجارة الدولية و تطورها. إن ابتكار آلات جديدة و تقنيات متطورة يمكن أن يُحدِثَ تغييرات جذرية في عمليات الإنتاج و الخدمات على الصعيدين الوطني و الدولي مما يكون له تأثير مباشر على التجارة الدولية. و العناصر التالية توضح ذلك بشكل أقرب:

- **ابتكار آلات جديدة و تقنيات متطورة:**

✓ التكنولوجيا تسمح بتطوير و استخدام آلات و أجهزة جديدة تساهم في تحسين عمليات الإنتاج و الخدمات.

✓ يمكن تحقيق زيادة في الإنتاجية و تقليل الهدر من خلال توظيف تكنولوجيا متقدمة.

- **التغلب على مشاكل نقص اليد العاملة:**

✓ التكنولوجيا تساهم في التعويض عن نقص العمالة و القيام بمختلف العمليات و في وقت وجيز، بالإضافة إلى أن استخدام الروبوتات و الذكاء الاصطناعي في كثير من المرات كان أنجع من الاعتماد على اليد العاملة العادية .

✓ يمكن تحقيق توفير كبير في الجهد البشري و تحسين الإنتاجية.

- **توفير الجهد و التكاليف:**

✓ تقنيات التصنيع المتقدمة و تحسين العمليات تسهم في تخفيض التكاليف الإنتاجية.

✓ الاستفادة من التكنولوجيا يمكن أن يقلل من الجهد البشري المطلوب و يزيد من كفاءة العمليات.

- **تحسين الجودة:**

✓ التكنولوجيا تسمح بتحسين جودة المنتجات و الخدمات، مما يزيد من جاذبيتها على الصعيدين الوطني و العالمي.

✓ الجودة العالية تساهم في زيادة الرضا لدى العملاء و تعزز من فرص التصدير.

[1] Chen, H. (2009). A literature review on the relationship between foreign trade and economic growth. International Journal of Economics and Finance, 1(1), 127-130.

- **زيادة التبادل التجاري:**

✓ التكنولوجيا تقلل من وقت الإنتاج وتسرع عمليات الشحن و التوزيع، مما يزيد من كفاءة التجارة الدولية.

✓ يمكن أن تزيد التكنولوجيا من حجم التبادل التجاري و توسيع نطاق الأسواق المستهدفة.

بشكل عام تمثل التكنولوجيا عاملا حيويا في تحسين الأداء الاقتصادي للدول و زيادة إمكانية المشاركة الفعّالة في التجارة الدولية. و عليه فإن هذا العنصر يُظهر كيف يؤثر التطور التكنولوجي على كل جانب من جوانب العمليات التجارة العالمية.

1-1-3-3 عامل اليد العاملة:

تعبر عملية انتقال و حركة اليد العاملة عنصرًا حيويًا في عالم التجارة الدولية، إذ أنها تلعب دورًا مهمًا في تحديد كفاءة الإنتاج و التنافسية الاقتصادية[1]، وبالتالي فهي تؤثر بشكل كبير على أنماط و اتجاهات التجارة العالمية و هذا يتضح جليا من خلال العناصر التالي:

- **تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى:** إن تفاوت الأجور يعكس تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول و يشكل عاملًا مهمًا في اختيار الشركات موقعها لتصنيع منتجاتها أو تقديم خدماتها. فالدول ذات الأجور المنخفضة تمتاز بمناخ مناسب من حيث انخفاض تكاليف إنتاج، مما يجعلها وجهة مغرية للاستثمارات.
- **الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة:** تلعب العوامل المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للعمالة دورًا كبيرًا. فالندرة النسبية للعمالة ترتبط بتفاوت العرض و الطلب على مهارات محددة في سوق العمل. و في المقابل يمكن أن تعكس الندرة المطلقة للعمالة التوازن بين العرض و الطلب على القوى العاملة بشكل عام.
- **اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي:** يشهد العالم تفاوتا كبيرا في مستويات تعليم وتدريب العمالة، و هذا التفاوت يؤثر على قدرة العمالة على تقديم خدمات متخصصة و منتجة.
- **تفاوت مستوى المعيشة و الحضارة:** يمكن أن يكون تفاوت مستوى المعيشة و الحضارة دافعًا لهجرة العمالة من البلدان ذات المستوى المنخفض إلى البلدان التي توفر فرصًا أفضل و رواتب أعلى.

[1] Slaughter, M. J. (2001). International trade and labor–demand elasticities. Journal of international Economics, 54(1), 27-56.

- **درجة التقدم الاقتصادي:** يمكن أن تكون حالة الاقتصاد و مستوى نموه عاملا محددا لقوة الطلب على العاملة. ففي الدول ذات الاقتصادات النشطة قد يكون هناك طلب متزايد على اليد العاملة.
- **العوامل السياسية:** الأحداث السياسية مثل الحروب و الأزمات السياسية قد تؤثر بشكل كبير على العمالة و تدفقاتها ما يؤثر على القوى العاملة و الاقتصاد بشكل عام.

في الختام تجسد العمالة و تدفقها جزءًا أساسيا من عمليات التجارة الدولية، وهي ترتبط بعدة عوامل اقتصادية و اجتماعية و سياسية تؤثر بشكل كبير على توجهات التجارة بين الدول.

2-1 النظريات المفسرة للتجارة الخارجية:

تُعتبر النظريات المفسرة للتجارة الخارجية محورًا أساسيًا في دراسة الاقتصاد الدولي. يمكن اعتبارها الأداة التحليلية التي تساهم بشكل كبير في فهم و تفسير أسباب و آثار التجارة الخارجية على الاقتصادات الوطنية و العالمية. يتمحور اهتمام هذه النظريات حول تحليل سلوك الدول فيما يتعلق بالتبادل التجاري فيما بينها بالإضافة إلى البحث في كيفية توجيهها لتحقيق مصالحها الاقتصادية و السياسية.

من خلال دراسة هذه النظريات فإننا نبحث في كيفية تشكل و تطور العلاقات التجارية بين الدول التي تسمح ببناء إطار لتوجيه سياسات الدول و اتخاذ القرارات الاقتصادية و السياسية ذات الصلة بمجال التجارة الخارجية و الذي بدوره يساعد في تعزيز و تحفيز النمو الاقتصادي للدول.

1-2-1 النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية:

انطلاقا من المدرسة التجارية التي اعتبرت أن ثروة الدول تقاس بما تمتلكه من معدن نفيس كالذهب و الفضة، و على حسب هذه المدرسة أيضا فإن المبادلات التجارية التي تحدث بين بلدين تعود بالفائدة على إحدى البلدين فقط و ليس كليهما. و مع ذلك توالت التفسيرات و النظريات في تحليل قيام التبادل الدولي مستندة في ذلك على عدة فرضيات و مفاهيم؛ أهمها التفاوت في توزيع الموارد الطبيعية بين دول العالم.

و قبل أن نتعمق في أهم النظريات الكلاسيكية سوف نستعرض في إيجاز الفرضيات الرئيسية للفكر الكلاسيكي:

- تفترض النظرية وجود دولتين فقط يتم التبادل بينهما قصد تسهيل الدراسة و التحليل.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج داخل البلد الواحد.
- افتراض التشغيل الكامل.

- قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المستغرق في إنتاجها، كما أن الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة.
- انعدام تكاليف النقل و التأمين .....

1-1-2-1 نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث (ADAM SMITH):

يعتبر سميث أول اقتصادي كلاسيكي تكلم و بحث في هذا الموضوع من خلال كتابه الشهير "ثروة الأمم 1776"، مستندا على مبدأ تقسيم العمل الدولي من خلال تخصص كل بلد في إنتاج السلعة التي يكون له فيها ميزة مطلقة في إنتاجها، ما يؤدي إلى قيام التبادل بين الدول و تحقيق مكاسب منه[1]. إلا أنه قد عجزت هذه النظرية في تحليلها إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج سلعتين مقارنة بدولة أخرى ليس لها أي ميزة مطلقة في إحديهما.

2-1-2-1 نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكارو (David Ricardo):

و في هذه النظرية فإن ريكاردو يرى بأن التبادل يقوم بين الدولتين حتى و إن لم تكن لإحدى الدولتين أي ميزة مطلقة في إنتاجها لأي سلعة، في حين أن الدولة الثانية تمتلك ميزة مطلقة في إنتاجها لكلتا السلعتين، مفسرا ذلك بأنه يكفى أن يتوفر لإحدى الدولتين ما أطلق عليه بالميزة النسبية في إحدى السلعتين التي تنتجهما، بمعنى أن قيام التبادل بين الدول يرجع لاختلاف الميزة النسبية أو التكاليف النسبية بين الدول[2]، بدلا مما كان سابقا و المعروف بالتكاليف المطلقة أو كما أشرنا إليها باسم الميزة المطلقة في النظرية السابقة. و من أجل تبسيط الفكرة و لتوضيحها جيدا نضع هذا المثال و الذي يفرض وجود دولتين فقط هما إنجلترا والبرتغال تقومان بإنتاج سلعتين فقط متمثلتين في المنسوجات و الخمور، و اعتماد نظرية العمل للقيمة التي ترى أن العمل هو العنصر الوحيد الذي يقيس قيمة السلع، أي تقاس تكلفة السلع بساعات أو وحدات العمل المبذول فيها.

[1] Schumacher, R. (2012). Adam Smith's theory of absolute advantage and the use of doxography in the history of economics. Erasmus Journal for Philosophy and Economics, 5(2), 54-80.

[2] Ruffin, R. (2002). David Ricardo's discovery of comparative advantage. History of political economy, 34(4), 727-748.

الجدول رقم (1-1): تكلفة إنتاج الخمور والمنسوجات في إنجلترا والبرتغال مقدرة بساعات العمل:

	وحدة من المنسوجات	وحدة من الخمور
إنجلترا	100	120
البرتغال	90	80

المصدر :محمد أحمد السريتي :التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، ص35 .

استنادا إلى الميزة المطلقة نجد أن البرتغال تملك ميزة مطلقة في إنتاج السعلتين في حين أن إنجلترا لا تملك أي ميزة مطلقة في إنتاجهما، لأن تكلفة الوحدة المنتجة من السلعتين مقدرة بساعات العمل فيها أكبر مقارنة بها في البرتغال، ولذلك و وفقا لنظرية الميزة المطلقة فعلى البرتغال أن تخصص في إنتاج وتصدير السلعتين معا و هذا ما يجعل إنجلترا لا تنتج شيئا؛ و هذا ما يؤدي إلى عدم قيام تبادل دولي بينهما، و هنا يتضح جليا قصور هذه النظرية في تفسير قيام التجارة الدولية.

أما إذا اعتمدنا على نظرية ريكاردو التي تدعم مبدأ الميزة النسبية فنجد أن البرتغال لها ميزة نسبية في إنتاج الخمور في حين أن إنجلترا لها ميزة نسبية أفضل في إنتاج المنسوجات، و تكمن طريقة حساب الميزة النسبية لكل سلعة كما يلي:

حساب الميزة النسبية للمنسوجات:

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في إنجلترا} = \frac{\text{تكلفة إنتاج وحدة المنسوجات في إنجلترا}}{\text{تكلفة إنتاج وحدة الخمور في إنجلترا}} = \frac{100}{120} = 0.83$$

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في البرتغال} = \frac{\text{تكلفة إنتاج وحدة المنسوجات في البرتغال}}{\text{تكلفة إنتاج وحدة الخمور في البرتغال}} = \frac{90}{80} = 1.125$$

و منه فإننا نجد أن تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في إنجلترا تعادل % 83 من تكلفة الوحدة المنتجة من الخمور، بينما تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في البرتغال تعادل % 112.5 من تكلفة الوحدة من الخمور، وهذا يعني أن المنسوجات أرخص نسبيا في إنجلترا، أي أنها تنتجها بتكلفة أقل نسبيا من البرتغال و لذا فإن إنجلترا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات، حيث تنتجها بتكلفة أقل نسبيا مقارنة مع البرتغال.

حساب الميزة النسبية للخمور:

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج الخمور في انجلترا} = \frac{\text{تكلفة إنتاج وحدة الخمور في إنجلترا}}{\text{تكلفة إنتاج وحدة المنسوجات في إنجلترا}} = \frac{120}{100} = 1.2$$

التكلفة النسبية لإنتاج الخمور في البرتغال = $\frac{\text{تكلفة إنتاج وحدة الخمور في البرتغال}}{\text{تكلفة إنتاج وحدة المنسوجات في البرتغال}} = \frac{80}{90} = 0.89$

وهنا فإنه يلاحظ أن تكلفة إنتاج الخمور في البرتغال أرخص نسبيا منه في إنجلترا، و عليه فإن البرتغال تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الخمور، حيث تنتجها بتكلفة أقل نسبيا. و مما سبق فإنه يوجد اختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين، فبتخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات وتتخصص البرتغال في إنتاج الخمور يدفع لقيام تبادل دولي بينهما، من ثم يتحقق مكسب لكلتا الدولتين من خلال هذا التبادل.

برغم من أن هذه النظرية كانت أوسع و أفضل في تحليلها لقيام التبادل دولي و الدعوة إلى إزالة القيود عليها، إلا أنها هي أيضا عرفت قصور خاصة في جانب الفرضيات التي قامت عليها كإهمالها لنفقة النقل، و تضاربها مع الواقع لاسيما في ما يتعلق بعدم انتقال عوامل الإنتاج خاصة رأس المال و هذا ما يكون مستبعدا في الواقع، و افتراضها ثبات نفقة الإنتاج بغض النظر عن الزيادة و النقصان في حجم الإنتاج، و من ثم يكون التخصص كاملا و هذا ما يتعارض أيضا مع ما نجده في المشاريع الإنتاجية التي تخضع بعد مدة من الإنتاج لقانون تزايد النفقات (تناقص الغلة1) ، وعموما يغلب على هذه النظرية طابع السكون، فما يكون ميزة نسبية اليوم لا يصلح كميزة في الغد ، خاصة مع ظهور الميزة التنافسية التي حلت مكانها.

3-1-2-1 نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:(الطلب المتبادل و معدل التبادل الدولي):

سار **ميل** على نفس منهج النظريات السابقة، و قد قدم إضافات حقيقية في مجال التجارة الدولية و بصفة خاصة في تحليله للنسبة التي على أساسها يتم مبادلة سلعة بسلعة أخرى، فبمعنى آخر و وفقا له فإن هذه النظرية ترى بأن التخصص الدولي يعود بالفائدة على كلا البلدين مادام معدل التبادل ينحصر بين الحد الأدنى و الحد الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للسلعة الأخرى، و يتحدد هذا المعدل عندما تتعادل الكمية المعروضة لإحدى الدوليتين مع الكمية المطلوبة لهذه السلعة من طرف الدولة الأخرى. كما أن الانحراف في معدل التبادل الدولي عن معدل التبادل الداخلي للبلد يزيد من مكاسبه من التجارة الخارجية[2].

[1] يشير هذا القانون إلى أن زيادة استخدام عنصر إنتاجي واحد مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج الحدي، يبدأ مفعول قانون تناقص الغلة عندما يصل الإنتاج الحدي إلى أقصى قيمة له، أي عندما يبدأ الإنتاج الكمي بالتزايد بمعدل متناقص.

[2] King, J. T., & Yanochik, M. A. (2011). John Stuart mill and the economic rationale for organized labor. The American Economist, 56(2), 28-34.

1-2-2 النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية:

مما سبق فإننا نجد أن النظريات الكلاسيكية ركزت في تفسيرها لقيام التجارة الدولية إلى تحليل ذلك الاختلاف في النفقات النسبية بين الدول وفقط، دون أن تتعرض إلى البحث في أسباب وجوده. بمعنى آخر لم تفسر أسباب قيام التجارة و إنما أعطت فقط وصف لحالة قيام التجارة. و فيما يلي سوف نتعرض لأهم التحليلين في هذا المجال ألا و هما نظرية هيكشر و أولين، و لغز ليونتيف.

1-2-2-1 نظرية وفرة عوامل الإنتاج لـ: هيكشر و أولين:

رأت هذه النظرية أن الاختلاف في تكاليف النسبية يرجع إلى وفرة و ندرة الموارد الاقتصادية، بمعنى أن الدول تختلف في ما بينها من حيث وفرة عوامل الإنتاج، فنجد أن هناك دول تتميز بوفرة في عنصر العمل و أخرى بعنصر الأرض، فيما تكون هناك أيضا دول تتميز بكثافة في عنصر رأس المال و التكنولوجيا. و بالتالي ما تنتجه الدولة من سلعة يعتمد بدرجة أخص على العنصر المتوفر فيها بكثافة كبيرة[1]...، و هنا ستقوم الدول بتصدير السلع الكثيفة بالعناصر المتوفرة فيها و تستورد السلع التي لها ندرة فيها، و قد بنت هذا التحليل على عدة فرضيات نذكر منها ما يلي:

- وجود دولتين و سلعتين فقط.
- وجود عاملين من الإنتاج: العمل و رأس المال.
- السلعتين تكون إحداهما كثيفة العمل و الأخرى كثيفة رأس المال.
- الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة.
- تماثل الأذواق بين الدولتين.
- التشغيل الكامل.
- حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد فقط.

و ما يؤخذ على هذه النظرية أن معظم الفرضيات التي وضعتها تتنافى مع واقع التجارة العالمية. و بالتالي أعطت تفسيرا ساكنا للتجارة الدولية، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار تأثير التقدم التكنولوجي و افترضت تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة، إلا أننا نجد في الواقع أن دالة الإنتاج للسلعة الواحدة تختلف بين الدول، و أعظم مثال على ذلك ما عرف بلغز ليونتيف.

[1] Fisher, E. O. N. (2011). Heckscher–Ohlin theory when countries have different technologies. International Review of Economics & Finance, 20(2), 202-210.

1-2-2-2 لغز ليونتيف:

و في نفس السياق فإننا نجد أن هذا الاقتصادي الأمريكي و من خلال دراسته للمبادلات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية كتطبيق مباشر لنظرية هيكشر و أولين و التي حسبها ستكون صادرات الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال في حين وارداتها ستكون كثيفة عنصر العمل[1]، إلا أن ليونتيف قد اصطدم بنتيجة عكسية و منافية للتحليل هيكشر و أولين، بمعنى أن صادراتها كانت كثيفة عنصر العمل... مما جعله يرجع ذلك إلى إنتاجية العامل الأمريكي التي تعادل ثلاثة أضعاف إنتاجية العامل خارج الولايات المتحدة، و بهذا خلصت دراسته بأن صادرات الولايات المتحدة تكون كثيفة العمل.

مما سبق فإن النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية حاولتا تفسير المزايا النسبية للتجارة الدولية على أساس التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، ولكن الطابع الذي غلب عليها هو السكون والثبات مما يجعلها تتناقض مع الواقع و تكون عاجزة عن تفسير جل حقائق الاقتصادية التي تتميز بالتغير المستمر، كما أنها افترضت التماثل الاقتصادي بين جميع الدول و تجاهلت وجود التفاوت بين الدول في مستوى النمو الاقتصادي، و نتيجة لذلك أصبح الاقتصاديون على دراية بأهمية التجارة البينية في تحديد أنماط التجارة في العصر الحديث بين الدول. لذلك ظهرت بعض التوجهات الحديثة تدعو إلى الاهتمام بالعوامل الأخرى كالاعتماد على البحث و التطوير و الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات اقتصاديات الحجم و رأس المال البشري و غيرها من الأمور كالاستثمارات الأجنبية و التنوع التكنولوجي.... كلها عوامل تدخل في تفسير قيام التبادل التجاري. و فيما يلي سنكتشف أهم النظريات الحديثة للتجارة الدولية.

1-2-3 النظريات الحديثة للتجارة الخارجية:

جاءت النظريات الحديثة بما لم تتعرض له النظريات السابقة في تحليلها لقيام التجارة الدولية بغية الوصول إلى التحليل العلمي الاقتصادي الذي يفسر التبادل الدولي من مختلف الجوانب، فكانت تارة تنطلق معتمدة على المبادئ الأساسية التي وضعتها التحليلات السابقة، و تارة أخرى تناقضها من خلال إضافة الكثير من التعديلات و المفاهيم.

ومن أجل الإلمام بهذه النظريات ارتأينا إلى تقديمها في ثلاث مجموعات:

- النظريات القائمة على العامل التكنولوجي.
- النظريات القائمة على المنافسة غير التامة.
- النظريات القائمة على اقتصاديات الحجم.

[1] Smyth, D. (1997). A Critique of the Leontief Paradox. Labour (man-years), 182, 170.

1-2-3-1 النظريات القائمة على العامل التكنولوجي:

1-1-3-2-1 نظرية الفجوة التكنولوجية:

نجد من بين روادها **بوسنر** (MICHEL POSNER, 1961) و الذي يعطي دورا كبير إلى الابتكار، فالدولة التي تبتكر منتجا جديدا تكون لها السيطرة المؤقتة على الإنتاج طالما لم يتمكن منافسوها من إنتاج هذه السلعة الجديدة، و بالتالي تكون لها الأولوية في التصدير ما دامت تتمتع بهذه الميزة التكنولوجية عن غيرها، كما ربط **بوسنر** درجة تأثير الفارق التكنولوجي بذلك التفوق المطلق في الفترة الزمنية المعينة للبلد المنتج مقارنة مع الدول المتبادل معها حيث يقوم بالتصدير إليها إلى أن يتم تقليد هذه السلعة بعد انتشار هذه التكنولوجيا[1]، و لكن هذا الفارق يسمح و يمكن البلد الذي يتمتع بهذه الميزة من ابتكار و إنتاج سلعة جديدة بديلة. و المنحنى البياني أدناه يوضح ذلك بشكل أبسط:

الشكل رقم(1-1): إنتاج و صادرات الدول المبتكرة و المقلدة.

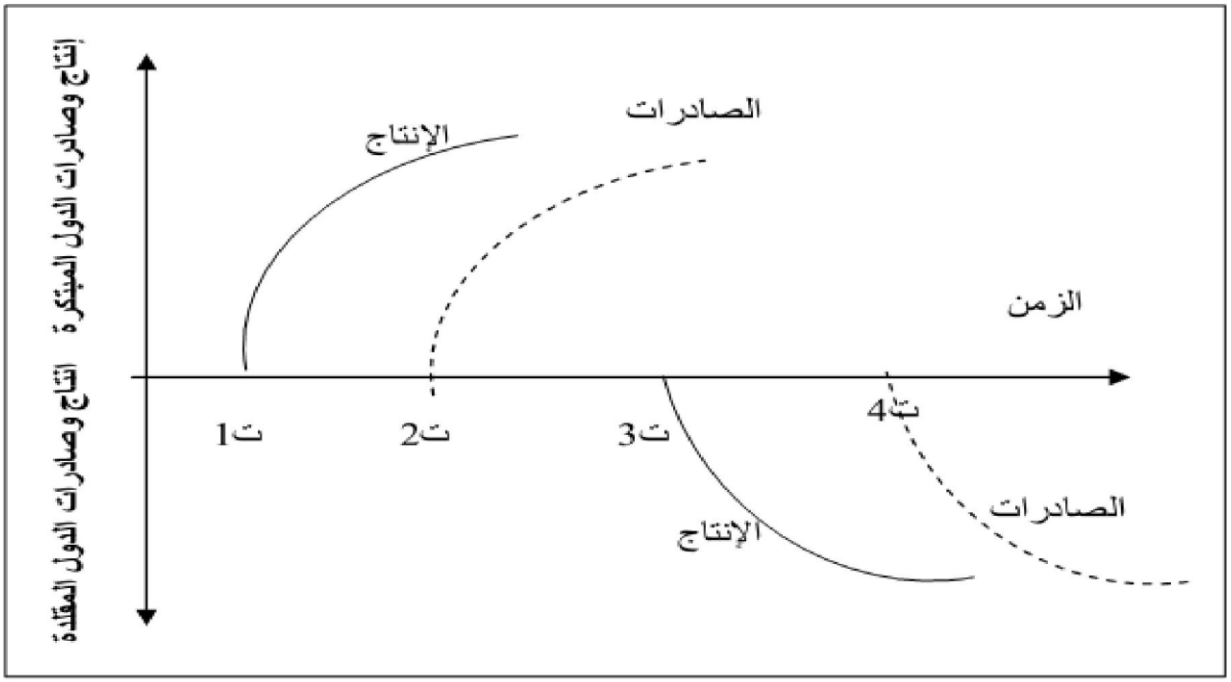

المصدر : سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الكتاب الأول، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، 1991، ص221.

[1] ELMSLIE, Bruce et VIEIRA, Flavio. A primer on technology gap theory and empirics. In : Foundations of International Economics. Routledge, 2002. p. 258-282.

من خلال المنحنى فإن ت1 و ت2 هي مرحلة تمثل المدة الفاصلة بين ابتكار المنتوج و تصديره إلى الخارج، في حين أن المرحلة بين ت2 و ت3 هي تمثل الفجوة التكنولوجية التي خلالها يتمتع فيها البلد المبتكر بهذه الميزة إلى أن يتم تقليده و إنتاجه من طرف دول أقل تطورا، بعد ت3 إلى ت4 يتم التوسع في تصديره إلى حين ظهور منتج جديد من طرف الدول أكثر تطورا.

2-1-3-2-1 نظرية دورة حياة المنتوج:

نظرية فرنون (Vernon, 1966) تعتبر إطاراً نظرياً ثميناً في مجال دراسة التجارة الدولية، حيث تقوم بتحليل دورة حياة المنتج كوسيلة لفهم تأثير العوامل الاقتصادية على التنمية الاقتصادية العالمية، وهنا يُمكن القول بأن هذه النظرية تمثل تطورًا لنظرية الفجوة التكنولوجية التي تعرضنا لها سابقا، حيث تُعتبر تكملة لها من خلال التركيز على مراحل حياة المنتجات.

تتجلى قيمة هذه النظرية في قدرتها على توفير رؤية متعمقة و دينامية حول كيفية تفاعل المنتجات مع الأسواق العالمية عبر مراحل زمنية محددة. يمكن تلخيص هذه النظرية في أربع مراحل رئيسية نوجزها في مايلي[1]:

- **المرحلة الأولى: ظهور المنتج (Introduction Stage)**

في هذه المرحلة يتم تطوير منتج جديد و ابتكاره، و فيها أيضا نسجل قلة من المنافسين و طلب محدود. و هنا يتعين على الشركة أن تستثمر بشكل كبير في البحث والتطوير والتسويق لنشر الوعي حول المنتج.

- **المرحلة الثانية: النمو (Growth Stage)**

في هذه المرحلة يبدأ المنتج في النمو بسرعة، و يزداد الطلب عليه من خلال توسع السوق فتشتد المنافسة، مما يجعل الشركة تعمل على زيادة إنتاجها وتوسيع حصتها في السوق.

- **المرحلة الثالثة: النضوج (Maturity Stage)**

في هذه المرحلة يبلغ المنتج مرحلة النضوج، و يكون هناك تشبع في السوق مع تباطؤ في معدل نموه بالإضافة إلى اشتداد المنافسة، ما يجعل جهود الشركة تُوَجَهُ إلى الحفاظ على حصتها في السوق و تحسين هامش الربح.

[1] Amziane, L. (2014). Le cycle de vie international du produit et les stratégies d'internationalisation des entreprises (Doctoral dissertation, Université Mouloud Mammeri).

- **المرحلة الرابعة: الانحسار (Decline Stage)**

في هذه المرحلة يبدأ الطلب على المنتج في الانخفاض بشكل ملحوظ ما يجعل الشركة تعمل على اتخاذ قرارات حول مستقبل المنتج، سواء بالتخلي عنه أو بمحاولة تجديده أو إعادة تسويقه بطرق جديدة.

بالرغم من الإسهامات التي قدمتها هذه النظرية إلا أنه لا يمكن تطبيقها بشكل مطلق على جميع السلع، حيث تتصف بعض السلع بدورة حياة قصيرة جدًا، وهناك سلع أخرى ذات تكاليف إنتاج مرتفعة أو معقدة تختلف تمامًا عن هذا النموذج، و بالتالي يحسب لهذه النظرية بأنها قدمت تصوُّرًا قيمًا حول كيفية تطور التجارة الدولية و صلتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

1-2-3-2 النظريات القائمة على المنافسة غير التامة:

في هذا السياق سنستعرض دراستين ذات أهمية كبيرة تتقاطعان في مجموعة من النقاط:

1-2-3-2-1 نظرية تشابه الأذواق:

ترجع هذه النظرية للاقتصادي (STAFFAN LINDER,1961) التي تفرض أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، كما أكد **ليندر** على أن الطلب المحلي له تأثير على الإنتاج و بالتالي يعتبر مُحدِدا للصادرات، بمعنى آخر حتى تتمكن الدولة من تصدير أي سلعة لا بد من وجود طلب محلي على هذه السلعة. فالإنتاج الأول منها يكون موجه للسوق المحلية[1]، و بطبيعة الحال فالطلب الكبير على هذه السلع يولد إنتاجا كبيرا يسمح للشركات المحلية من تحقيق وفرات الحجم ما يخفض من تكاليف إنتاجها التي بدورها تؤثر مباشرة على أسعارها. وبما أن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل من التطور الاقتصادي و المتقاربة في هياكل أسواقها و احتياجاتها يكون لهم ذلك التشابه في الأذواق سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد المؤدي إلى الطلب عليه، و بالتالي اكتساب أسواق خارجية من نفس الصنف (الدخل و الذوق).

المبدأ الأساسي لنظرية **ليندر** هو أن الطلب المحلي القوي على السلع يعتبر شرطا ضروريا لتكون هذه السلع هي صادرات محتملة[2].

[1] عادل احمد حشيش، اساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2004 , ص234- 236.

[2] Andreff, W. (2007). Economie de la transition: La transformation des économies planifiées en économies de marché. Editions Bréal.

ما قدمه **ليندر** هو انتقاله من ظروف الإنتاج التي كانت محل اهتمام المنظرين السابقين إلى ظروف الطلب، و حسبه فإن الاعتماد على ظروف الطلب لتفسير التقسيم الدولي للعمل يعتمدا على الأسس التنافسية. كما نَوَهَ للسياسة التسويقية ودورها الفعال في إدراك و تنشيط حاجيات المستهلكين لخلق الطلب على المنتوجات.

1-2-3-2-2 نظرية التجارة ضمن نفس الصناعة:

يقصد بالتجارة ضمن نفس الصناعة و هي التي من خلالها تصدر دولة ما سلعا هي نفسها التي تستوردها، أي تبادل سلع ضمن نفس الصناعة، و هذا النوع من التجارة ينشط كثيرا بين الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع التي تتشابه في حجم و عوامل الإنتاج و تعتمد على منهج اقتصاديات الحجم، فمثلا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد حواسيب من المكسيك في حين قد تشتمل هذه الواردات قطع حواسيب تم إنتاجها في أمريكا. و هذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين إلى تطوير مجموعة من النماذج في هذا الشأن، كالاقتصادي بول كروغمان[1] "P.KRUGMAN" الذي وضع نموذجا رياضيا يربط بين التنوع العمودي و التبادل الدولي مستخلصا منه أن الزيادة في الإنتاج من خلال الاستفادة من وفرات الحجم يؤدي إلى انخفاض سعر كل نوع من المنتجات التي تعرف تنوعا كبيرا بحكم اتساع السوق بين الدول المتبادلة. و قد ارتبط بهذا النموذج عدة نماذج أخرى مكملة له، نذكر منها نموذج DOLLAR و نموذج كل من SOESTA و CIMILO...

كما نجد أيضا نموذج **لونكاستر**[2] (K. Lancaster,1980) و هو يربط بين التنوع الأفقي و التبادل الدولي، فهو يرى أن الاختلاف بين المستهلكين يتمثل في الذوق بين المنتوجات المتجانسة، فبوجود دولتين متشابهتين في الحجم و السلع المنتجَة، فقيام تجارة بينهما يُمكن المستهلك من الحصول على المنتوج إما من المورد الداخلي أو الخارجي، ليتسع حجم السوق ما يؤدي إلى تضاعف الإنتاج و ذلك راجع إلى وفرات الحجم التي تخفض من الأسعار بسبب انخفاض التكلفة المتوسطية، و هذا ما يسعى إليه المستهلك لتحقيق أقصى منفعة و اختيار الذوق المناسب باعتبار هذه السلع من ناحية تعتبر متجانسة و من ناحية أخرى زيادة في تنوعها.

1-2-3-3 النظريات القائمة على أساس اقتصاديات الحجم و التبادل الدولي:

يمثل هذا النوع من النظريات فحصًا دقيقًا لكيفية تأثير توسع وزيادة إنتاج السلع والخدمات على تكلفتها الإجمالية في الأجل الطويل. يُعتبر **ألفرد مارشال** (A. Marshall) أحد رواد هذا المفهوم حيث قام بتسليط

[1] Krugman, P. R. (1997). Development, geography, and economic theory (Vol. 6). MIT press.

[2] Lancaster, K. (1980). Intra-industry trade under perfect monopolistic competition. Journal of international Economics, 10(2), 151-175.

الضوء على أهمية تكامل الإنتاج وتأثيره على التكاليف. و في دراستنا هذه سوف نسلط الضوء من منظور اقتصاديات الحجم الداخلية و اقتصاديات الحجم الخارجية:

1-2-3-3-1 اقتصاديات الحجم الخارجية و التبادل الدولي:

و يقصد باقتصاديات الحجم الخارجية هي الوفرات التي يمكن أن يحصل عليها المشروع من المحيط أو البيئة المقام فيها و عادة تشترك في الحصول عليها جميع المشروعات التي تنتمي إلى صناعة معينة أو تقام في منطقة معينة ما ينتج عنه انخفاض في تكلفة الإنتاج. أما في حالة وجود تبادل عن طريق هذا النوع من اقتصاديات الحجم بين دولتين متشابهتين تتميز بخصائص إنتاج نفسها للسلعتين مستهلكتين، فإنه يمكن للبلدين من تحقيق مكاسب إذا ما تخصص كل بلد في إنتاج و تصدير سلعة واحدة، في حين يتخصص البلد الثاني في السلعة الثانية[1].

كما ينبغي التنويه إلى أن التبادل الدولي في حالة اقتصاديات الحجم الخارجية يكون في إطار حالة المنافسة التامة، و هو عكس التبادل في حالة المنافسة غير التامة التي تتوافق مع التبادل الدولي الناتج عن اقتصاديات الحجم الداخلية.

1-2-3-3-2 اقتصاديات الحجم الداخلية و التبادل الدولي:

و هنا يقصد باقتصاديات الحجم الداخلية تلك التي تعود لظروف خاصة بكل مؤسسة على حدا، و ينتج عنها انخفاض في متوسط التكاليف في المؤسسة، كما أنها ناتجة عن مزايا تحصل في حجم مستوى التسيير و مستوى الإنتاج و التي تؤدي في الأخير إلى عدم توفر جو من المنافسة التامة.

فبقيام التبادل بين دولتين متشابهتين و متقاربتين في مستوى الأسعار و السلع المنتجة يؤدي إلى نشوء سوق ثنائي احتكاري يفرض إذا ما قررت كل شركة من هاتين الدولتين الاحتفاظ بنمط إنتاجها من أجل تعظيم الأرباح، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاحتكار و انخفاض الأسعار التي تعود بالفائدة على المستهلك[2]؛ كما يسجل إقصاء كثير من المؤسسات من هذه السوق نتيجة الاحتكار.

1-3 سياسات التجارة الخارجية:

بعد التطرق لأهم الأدبيات والنظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية، والتي في مجملها دعمت مبدأ التجارة الحرة بين الدول التي تدر فوائد كثيرة على جميع الأطراف. ومع ذلك تظهر التدخلات الحكومية و الدولية

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصادي الدولي نظريات و سياسات، دار المسيرة،الطبعة الثانية،2010.

[2] خالد محمد السواعي، التجارة الدولية و تطبيقاتها، عالم الكتب الحديثة، الأردن، الطبعة الأولى،2010.

في مجال التجارة كوسيلة لتنظيم هذه العلاقات التجارية، حيث أننا نجد أن الحكومات تعكِف على اتباع سياسات تجارية متباينة بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية الخاصة، و هذا ما ينتج عنه وجود نوعين من السياسات التجارية يمكن من خلالها للدول و الحكومات اعتمادهما لتنظيم تجارتهم الخارجية.

و على هذا الأساس فإن دراستنا و تحليلنا للسياسة التجارية لا يهدف إلى مناقشة السياسة الأمثل التي لا بد للدول من اتباعها، بل سوف نركز على تقديم تحليل و شرح لهاتين السياستين، وكيفية تنفيذهما و تأثيرهما على الاقتصاد و العلاقات الدولية.

1-3-1 ماهية سياسات التجارة الخارجية:

إذا كان يُقصد بالسياسة هو حسن الاختيار بين البدائل المطروحة، فإن السياسة التجارية هي النهج الذي تتبعه الدولة في معاملاتها التجارية مع الخارج بهدف تحقيق أهدافها و مصالحها الخاصة. و تُعرَّف السياسة التجارية على أنها مجموعة الإجراءات واللوائح التي تعتمدها الحكومة بهدف التأثير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم و نوع و اتجاه التبادل التجاري بينها وبين دول أخرى[1].

و في هذا السياق يُنظر إلى السياسة التجارية على أنها ذلك البرنامج الحكومي المخطط الذي تُحدَّد فيه مجموعة من الأدوات و الأساليب التي يمكن استخدامها للتأثير على التجارة الخارجية خلال فترة زمنية معينة. بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي قد يكون من الصعب أو المستحيل تحقيقها بوسائل السوق الحرة. و من جانب آخر تُعرَّف السياسة التجارية على أنها مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تَتَّخِذها الحكومة بهدف تحقيق أهداف معينة في علاقاتها التجارية الخارجية، و تَسعى هذه الإجراءات إلى تنمية و تنظيم العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى من خلال فرض الرسوم الجمركية، وتقديم الدعم الحكومي، و تنظيم حصص الاستيراد، وسلسلة من السياسات الأخرى. تُعد هذه السياسة جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية الدولة في مجال التجارة الخارجية[2].

كما عُرفت أيضا بأنها تشمل مجموعة من الإجراءات و السياسات التي تتخذها السلطات السيادية في النطاق الاقتصادي بغرض تحقيق أهداف محددة، و هاته الإجراءات و السياسات تُصمم وتُنفَّذ لتنظيم التجارة

[1] يوسف مسعداوي، دراسات التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010.

[2] عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة 2000.

الخارجية ما يتيح للدولة التحكم في تدفُّق السلع و الخدمات عبر الحدود وتوجيهها بما يتوافق مع استراتيجياتها و أهدافها الاقتصادية[1].

وكآخر تعريف لها هي السلسلة القائمة من عدة إجراءات و أنظمة التي تعتمدها الحكومات بوصفها استراتيجية حكومية لغرض ممارسة تأثير مباشر أو غير مباشر على حجم التبادل التجاري بينها و بين الدول الأخرى، أو للتأثير على طبيعة و اتجاهات هذا التبادل[2].

1-3-2 أنواع السياسة التجارية:

إن التفاوت الاقتصادي و السياسي بين الدول يعكس تنوع أهدافها و مصالحها، و في كثير من الأحيان تتعارض هذه المصالح مع بعضها البعض، و على هذا الأساس تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها الوطنية حتى و إن تعارضت مع مصالح الدول الأخرى، و نتيجة لذلك نشهد تبايناً في السياسات التجارية التي تتبناها الدول، حيث امتزجت بين سياسات تحرير التجارة و سياسات حماية التجارة. و إن هذا التباين في السياسات أثار جدلاً بين المفكرين والمؤرخين، حيث قام كل طرف بالدفاع عن آرائه و مفاهيمه من خلال تقديم مجموعة من الحجج و النقاشات.

1-2-3-1 سياسة الحرية التجارية:

يتعامل هذا المفهوم مع فكرة تقليل التدخل الحكومي في ميدان التجارة الخارجية إلى الحد الأدنى أو حتى منعه تمامًا، و هذا من خلال وضع القوانين و التشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع و الخدمات و الاستثمارات عبر الحدود الوطنية سواء كان التدفق في صورة صادرات أو واردات أو دخول أو خروج لرؤوس الأموال.... كما يرى رواد سياسة الحرية التجارية أنها تنبع من أن التبادل التجاري بين الأمم هو حق طبيعي و قديم بغض النظر عن الحدود الجغرافية و السياسية التي تفصل بينهم، و إن هذه السياسة هي امتداد لما نادت به المدرسة الكلاسيكية بأن الاقتصاد تحكمه قوانين طبيعية تعمل على خلق التوازن فيه بدون أي تدخلات[3]. و تبرز حجج أنصار هذا الاتجاه في العناصر التالية[4]:

---

[1] شهاب محمود مجدي، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، مصر،1999.

[2] محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، مصر، 1978.

[3] عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى،2010.

[4] زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديد، مصر، 2004.

- **الاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل الدولي:**

يُؤكد أنصار سياسة حرية التجارة إلى أهمية التبادل التجاري الواسع والحر بين الدول المختلفة، حيث يؤدي إلى توسيع نطاق الأسواق العالمية ويعزز التخصص وتقسيم العمل الدولي استنادًا إلى اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية المناسبة من إنتاج مجموعة متنوعة من السلع ، فعلى سبيل المثال، عندما تتخصص دولة ما في إنتاج سلعة محددة بتكلفة نسبية منخفضة تتاح لها فرصة تحسين استخدام الموارد الاقتصادية داخل اقتصادها الوطني، مما يمكنها من تصديرها إلى الدول التي لا تتمتع بنفس الميزات في إنتاج تلك السلع، وبهذه الطريقة تحقق كل دولة أقصى إنتاج وطني ممكن و تعزز رفاهية مواطنيها. لهذا تجد أن معظم النظريات المتعلقة بظاهرة التجارة الدولية تركز على أهمية التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

- **الاستفادة من التقدم التكنولوجي:**

في سياق حرية التجارة تتنافس البلدان في إنتاج السلع، و هذا التنافس يشجع على تحسين وسائل الإنتاج و يعزز التقدم التكنولوجي. إذ يَنتُج هذا التطور التقني عن الحاجة المستمرة لزيادة الكفاءة و تحسين عمليات الإنتاج، و بالتالي يتم تحقيق مزيد من الكفاءة والجودة في السلع المنتجة، ما يعود بالفائدة على المستهلكين الذين يحصلون على منتجات ذات جودة أفضل بأسعار أقل.

علاوةً على ذلك يشجع التنافس بين المنتجين على تطوير منتجاتهم و تقديمها بأداء أفضل و مزايا جديدة، هذا التحسين المستمر في المنتجات يتيح للمستهلكين الاستفادة من مجموعة متنوعة من الخيارات والابتكارات.

و بما أن التجارة تجمع بين البلدان، فإنها تسمح بانتقال التكنولوجيا بسهولة بين الدول دون عوائق كبيرة ما يعزز انتقال التكنولوجيا والمعرفة الفنية و يسهم في تطوير الهيكل الصناعي للبلدان. بالإضافة إلى ذلك يمكن للدول النامية الاستفادة من هذه التكنولوجيا لتعزيز تنميتها الصناعية و زيادة إنتاجها و تصديرها ما يسهم في تعزيز اقتصادات البلدان و رفع المستوى المعيشي بها.

- **الاستفادة من انخفاض الأسعار الدولية:**

سياسة حرية التجارة تعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في استفادة الاقتصادات من انخفاض الأسعار الدولية. عندما تقوم التجارة الحرة بين الدول تتيح للمستهلك الوصول إلى مجموعة أوسع من المنتجات والخدمات من مصادر مختلفة. هذا التنوع في المنتجات و المنافسة بين الشركات الوطنية و الأجنبية يضغط على الأسعار و يجبر الشركات على تقديم منتجاتها بأسعار تنافسية.

علاوةً على ذلك تؤدي التجارة الدولية إلى زيادة إمكانية الإنتاج بكفاءة أكبر في الدول المنتجة للسلع والخدمات. هذا يعني أنه يمكن تصنيع المنتجات بتكلفة أقل، مما يتيح للشركات تحقيق أرباح أعلى و تقديم منتجات بأسعار أكثر تنافسية.

بالإضافة إلى ذلك تُمكِّن الحرية التجارية للشركات المحلية من الوصول إلى الأسواق العالمية التي تساعدها في زيادة حجم مبيعاتها و الاستفادة من عامل اقتصاديات الحجم من خلال التوسع في الإنتاج ما يكون له تأثير مباشر على خفض أسعار المنتجات.

باختصار فسياسة حرية التجارة تعمل على دعم انخفاض الأسعار الدولية من خلال الرفع من التنافسية وتحسين الكفاءة في الإنتاج وزيادة الإمكانيات الاقتصادية.

- **الاستفادة من منافع المنافسة و الحد من الاحتكار:**

سياسة حرية التجارة تعمل على تعزيز المنافسة الاقتصادية والحد من الاحتكار، فعندما يُخلق جو يتسم بمزايا هذه السياسة يُمكّن الشركات المحلية والأجنبية بأن تتنافس على تقديم منتجاتها وخدماتها في السوق بشكل أكبر و أفضل، هذا التنافس يجبر الشركات على تحسين جودة منتجاتها و تقديمها بأسعار أكثر تنافسية لجذب المستهلكين.

بالإضافة إلى ذلك حينما تكون هناك حرية تجارية يمكن للمستهلكين الاستفادة من تنوع واسع من الخيارات و المنتجات ما يخلق جو من المنافسة بين الشركات لتلبية هذه الاحتياجات بشكل أفضل و بعيد عن الاحتكار و التي تتصف بالجودة و الأسعار المنخفضة.

بشكل عام تسهم سياسة حرية التجارة في تعزيز المنافسة و تقديم فرص أوسع للمستهلكين ما يقلل من الاحتكار و يعزز الازدهار الاقتصادي بشكل عام.

1-3-2-2 سياسة حماية التجارة الخارجية:

إن سياسة حماية التجارة الخارجية تشتمل على مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدول بهدف الحفاظ على الصناعات و السوق المحلية من التأثيرات السلبية للمنافسة الأجنبية التي تدخل من باب التجارة الخارجية. تأتي هذه السياسة نتيجةً لرغبة الدول في تعزيز مصالحها الاقتصادية المحلية دون النظر في المصالح الدولية. يتضمن تنفيذ هذه السياسة استخدام التشريعات و اللوائح لتنظيم و تقييد دخول السلع الأجنبية إلى السوق المحلية[1]، يمكن أن تشمل هذه الإجراءات فرض الرسوم الجمركية على السلع الواردة من الخارج لرفع أسعارها وجعلها أقل جاذبية للمستهلكين المحليين. تتضمن أيضًا هذه السياسة تنظيم دخول السلع الأجنبية من خلال

[1] عبد الباسط وفا، مرجع سابق ص 11-13.

نظام الحصص أو توقيع اتفاقيات دولية لتحديد كمية و نوعية السلع المسموح بها، بالإضافة إلى ذلك يمكن تقديم دعم مالي أو إعانات للمنتجين المحليين لتشجيع الإنتاج المحلي و تعزيز تنافسيتهم.

تشمل السياسة أيضًا إجراءات إدارية و تنظيمية و بيئية تُستخدَم لمراقبة وتنظيم التجارة مع الدول الأخرى. إجمالًا تهدف سياسة حماية التجارة الخارجية إلى تحقيق مصالح الاقتصاد الوطني و الصناعات المحلية من خلال تقييد التأثيرات السلبية للمنافسة الأجنبية و ضمان استدامة الاقتصاد المحلي[1].

يعتقد أنصار هذا النهج أن هناك أهدافًا تعتبر أولوية قصوى للدولة، و في بعض الحالات قد تتطلب التضحية ببعض من فوائد حرية التجارة من أجل تحقيقها، وفيما يلي سنستعرض أهم الحجج التي يُقدمونها لدعم موقفهم:

- **حماية الصناعات الناشئة:**

سياسة حماية التجارة الخارجية تمثل استراتيجية اقتصادية تهدف إلى دعم وحماية الصناعات الناشئة في الدولة، و هذا النهج يستند إلى فكرة أن تطوير و تنمية الصناعات الجديدة يتطلب دعماً حكومياً لمواجهة التحديات و المخاطر في المرحلة الأولية من نموها[2].

عندما تبدأ صناعة جديدة في النمو تكون غالباً هشة و معرضة للمنافسة الشديدة من السلع المستوردة ذات التكلفة المنخفضة، لذلك يمكن للحكومة اتخاذ إجراءات مثل فرض الرسوم الجمركية أو تقديم الدعم المالي للصناعات الناشئة بهدف تقليل التنافسية الأجنبية وتمكين الشركات المحلية من التنافس بفعالية. من جانب آخر تسعى سياسة حماية التجارة الخارجية إلى تعزيز الابتكار و البحث و التطوير في الصناعات الناشئة من خلال توفير بيئة ملائمة و داعمة، يمكن أن يشمل هذه الدعم توفير الإعانات المالية للأبحاث و التطوير و تقديم الإعفاءات الضريبية للشركات الناشئة...

بشكل عام تسعى سياسة حماية التجارة الخارجية إلى تحفيز النمو الاقتصادي و خلق فرص عمل جديدة من خلال دعم الصناعات الناشئة و زيادة تنافسيتها على الساحة العالمية.

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:**

سياسة حماية التجارة الخارجية تلعب دورًا مهمًا في تحقيق استقرار اقتصادي في الدول، فعندما تتخذ الحكومة إجراءات لحماية الصناعات المحلية و السوق الوطنية من التأثيرات السلبية للمنافسة الأجنبية الشديدة، يُمكّنها من حماية هذه الصناعات و القطاعات الاقتصادية الحساسة من التقلبات الاقتصادية السريعة.

[1]Vousden, N. (1990). The economics of trade protection. Cambridge University Press.

[2] محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية، مصر، 2008.

فعلى الصعيد الدولي قد تشهد الأسواق العالمية تقلبات مفاجئة في الأسعار وحدوث أزمات مالية تؤثر بشكل كبير على اقتصادات الدول. و اتباع سياسات الحماية حماية التجارة الخارجية يُمكّن الحكومات من التدخل بفعالية للتصدي لهذه التقلبات و المساهمة في استقرار الاقتصاد[1].

على سبيل المثال عندما تفرض الحكومة رسومًا جمركية على الواردات للحفاظ على توازن السوق الوطنية يُخفِّض من تأثير التقلبات الأجنبية على الأسعار المحلية ما يساهم في الحد من التضخم وضمان استقرار الأسعار.

بشكل عام و حسب رواد هذا النهج فإن سياسة حماية التجارة الخارجية تعمل على استقرار اقتصادات الدول و تسهم في تعزيز الثقة في الاستثمارات و تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

- **تحسين معدل التبادل الدولي و وضعية الميزان التجاري:**

سياسة حماية التجارة الخارجية لها أثر مباشر على معدل التبادل التجاري و وضعية الميزان التجاري العام. يتجلى هذا التأثير من خلال عدة آليات و سبل تشجيعية[2]:

- من خلال فرض الرسوم الجمركية و القيود على واردات بعض السلع تستطيع الدول تشجيع المنتجين المحليين على زيادة إنتاجهم و تقديم منتجاتهم في السوق المحلية بأسعار تنافسية تجعل هذه السلع المحلية أكثر جاذبية للمستهلك ما يحفز الطلب على هذه السلع دون التوجه للسوق العالمية.
- يمكن للدعم المالي و الإعانات التي تُقدّم للصناعات المحلية أن تسهم في تعزيز الإنتاجية ورفع مستوى جودة المنتجات. و بالتالي تصبح الصادرات المحلية أكثر جاذبية للأسواق الخارجية، ما يزيد من معدل التبادل التجاري الإيجابي.
- تسهم سياسة حماية التجارة الخارجية في توجيه الاستثمارات نحو الصناعات الوطنية المحمية، ذلك أن الشركات و المستثمرين يرغبون في الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق المحلية، و بالتالي زيادة استقطاب الاستثمارات نحو الصناعات المحلية و ما لها من تأثيرات إيجابية على الميزان التجاري.

[1] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق ص 187.

[2] Lake, D. A. (1990). Power, protection, and free trade: International sources of US commercial strategy, 1887–1939 (p. 264). Cornell University Press.

- تعزز سياسة حماية التجارة الخارجية من فرص التصدير و التوسع للوصول إلى الأسواق العالمية، فعندما تحمي الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية الزائدة، تسمح للشركات المحلية من تعزيز مكانتها على الصعيدين المحلي والعالمي.

بشكل عام يمكن القول إن سياسة حماية التجارة الخارجية تلعب دورًا مهمًا في تحسين معدل التبادل التجاري و وضعية الميزان التجاري، كما تسعى إلى تحقيق التوازن بين الصادرات و الواردات و تعزيز استدامة النمو الاقتصادي.

- **مواجهة سياسات الإغراق:**

تعتبر سياسة حماية التجارة الخارجية أداة فعالة في مواجهة سياسة الإغراق و الحفاظ على الصناعات المحلية. حيث تعمل بعض الشركات الأجنبية على استغلال مزايا الأسواق الدولية لبيع منتجاتها بأسعار منخفضة فيها مقارنة بأسعارها في السوق المحلي، فإن هذا يمكن أن يشكل تهديدًا كبيرًا للصناعات المحلية. في هذه الحالة يَتحتّم على الدول أن تتخذ إجراءات لمواجهة سياسة الإغراق المفتعلة[1]، كفرض رسوم جمركية على واردات تلك الشركة الأجنبية تُعادِل الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي و سعر البيع في السوق الأم، هذا الإجراء يمكن أن يجعل منتجات الشركة الأجنبية أقل جاذبية من الناحية الاقتصادية في السوق المحلية مما يشجع على دعم الصناعات المحلية و الحفاظ استقرار السوق.

في النهاية تعكس سياسة حماية التجارة الخارجية استجابة الدولة لتحديات سوقية دولية معقدة و تعزز من قدرتها في الحفاظ على صناعتها و استقرارها الاقتصادي في وجه التحديات الدولية المتنوعة.

1-3-3 أدوات السياسة التجارية:

في عالم التجارة الدولية المتنوع و المعقد تختلف وسائل و أدوات السياسة التجارية من دولة إلى أخرى بناءً على النظام الاقتصادي السائد في تلك الدولة. يمكن تصنيف هذه الأدوات إلى ثلاث فئات رئيسية: الأدوات السعرية، الأدوات الكمية، والأدوات التنظيمية. تعتمد الدول على هذه الأدوات لتنظيم تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية، تتيح لها هذه الأدوات التوجيه و التحكم في نمط و حجم التجارة الخارجية و توجيهها نحو الأهداف و المصالح المسطرة.

من المهم أن نفهم أن هذه الأدوات تتغير بمرور الزمن و تطور الأوضاع الاقتصادية و السياسية، إلاّ أن التوازن بين الأهداف المرجوة و آثار هذه الأدوات على السوق العالمي يظل تحديًا دائمًا يتطلب تفكيرًا

[1] كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، مصر، 2002.

استراتيجيًا و حكيمًا من قبل الدول المشاركة في التجارة الدولية. و فيما يلي سيكون لنا عرض لمختلف أدوات السياسة التجارية:

1-3-3-1 الأساليب السعرية:

تأتي الأساليب السعرية كأدوات حيوية تهدف إلى التأثير في تيار التبادل الدولي، و هذه الأدوات تشمل الرسوم الجمركية، نظام الرقابة على الصرف الأجنبي، سياسة الإغراق، و الإعانات...

1-3-3-1-1 الرسوم الجمركية:

تعتبر الرسوم الجمركية أداة حكومية تُفرَض على السلع التي تتداول عبر الحدود سواء كانت صادرات أم واردات. تتباين أهمية هذه الرسوم من دولة إلى أخرى و تعكس سياستها الاقتصادية و التجارية، تؤثر هذه الرسوم بشكل مباشر على تكلفة السلع و بالتالي توجيه اختيارات الشركات و المستهلكين، بالإضافة إلى ذلك تلعب الرسوم الجمركية دورًا في التحكم في تدفق السلع والخدمات عبر الحدود. ففي الدول النامية يُعتمد غالبًا على الرسوم الجمركية في الواردات كمصدر هام لإيرادات الحكومة، و في المقابل تعتمد بعض الدول الأخرى على فرض الرسوم الجمركية على الصادرات من المواد الخام و المواد الأولية كمصدر هام للإيرادات[1].

إجمالاً تشكل الرسوم الجمركية جزءًا أساسيًا من الأدوات التي تستخدمها الدول لضبط تيار التجارة الدولية و تحقيق أهدافها الاقتصادية و التجارية المحددة، تتفاوت أسعار هذه الرسوم حسب نوع السلعة و السياسة الاقتصادية للدولة، و في ما يلي يكون لنا شرح موجز لأنواعها:

- **الرسوم الجمركية القيمية:** تُعد أحد أدوات السياسة التجارية التي تفرض على السلع المستوردة أو المصدرة، و تُحسب بنسبة محددة من قيمتها، هذه الرسوم تُعد واحدة من وسائل حماية الصناعات المحلية و السوق الوطنية من تأثيرات التضخم و التقلبات في الأسعار العالمية.
- **الرسوم النوعية:** تُفرض بمبلغ محدد لكل وحدة من السلعة دون النظر إلى قيمتها، يُحدد مبلغ هذه الرسوم بناءً على خصائص السلعة مثل نوعها و حجمها و وزنها. هذا النوع من الرسوم يساعد في تجنب النزاعات الجمركية بشأن تقدير قيمة السلعة، و لكنه لا يوفر الحماية الكافية للصناعات المحلية.
- **الرسوم الجمركية المركبة:** فهي تجمع بين الرسوم الجمركية النوعية و القيمية، و لكن غالبية الدول لا تستخدم هذا النوع من الرسوم بسبب التعقيدات التي يمكن أن تنشأ عند تطبيقها.

[1] Salvatore, D. (2019). International economics. John Wiley & Sons.

✓ **الإعفاء الضريبي:**

الرسوم الجمركية تُفرض عادة على السلع التي تُستورد أو تُصدر نهائيًا، و تهدف هذه الرسوم إلى حماية الصناعات المحلية و المنتجات المحلية من التنافس الخارجي. و مع ذلك هناك حالات استثنائية تتعلق بالتجارة العابرة أو تجارة إعادة التصدير، حيث لا تُفرض عادة الرسوم الجمركية على هذه السلع، فنجد أن هناك أنواعا من السلع تعفى من دفع الرسوم الجمركية عند دخولها أو خروجها من البلاد، نظرًا لأنها لا تشكل تهديدًا للصناعات المحلية و لا تؤثر على تموين السوق المحلية[1].

يُمكن اعتبار الإعفاء الجمركي إجراءً تحفيزيًا لدعم التجارة العابرة و تجارة إعادة التصدير، حيث يُمكن للدولة الاستفادة من هذه العمليات دون فرض تكاليف إضافية عليها، و هذا الاجراء يعزز التبادل التجاري و يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني بشكل عام

إجمالًا تُعد الرسوم الجمركية أداة هامة في التنظيم الاقتصادي و التجاري للدول حيث تلعب دورًا حيويًا في حماية الصناعات المحلية و توجيه تدفق السلع عبر الحدود.

1-3-3-1-2 الرقابة على الصرف:

تُعد الرقابة على الصرف الأجنبي نظامًا يتضمن قيودًا مفروضة من قبل الحكومة على عمليات تداول العملات الأجنبية و يتمثل هدف هذا النظام في تنظيم و توجيه تدفق النقد الأجنبي داخل البلاد، و ذلك من خلال فرض قيود على الأفراد و المؤسسات فيما يتعلق بحيازة و استخدام و صرف العملات الأجنبية، كما يكون المسؤول على تأطير هذا النظام للصرف الأجنبي غالبًا هو البنك المركزي للدولة[2].

تُعد الرقابة على الصرف الأجنبي واحدة من الوسائل التي تستخدمها الدول لتنظيم التجارة الدولية وتوجيهها بطريقة تتناسب مع أهدافها الاقتصادية و السياسية. و بناءً على هذا النظام يكون للدولة دور مهم في توزيع و توجيه الصرف الأجنبي وفقًا للضوابط و السياسات المحددة. تكمن أهمية الرقابة على الصرف الأجنبي في تحقيق العديد من الأهداف، منها[3]:

- ✍ الحفاظ على استقرار العملة الوطنية.
- ✍ السيطرة على مدفوعات الميزان التجاري.

[1] Baldwin, R. E. (1975). Front matter to" Foreign Trade Regimes and Economic Development: Philippines". In Foreign Trade Regimes and Economic Development: Philippines (pp. 21-0). NBER.

[2] Wei, S. J., & Zhang, Z. (2007). Collateral damage: Exchange controls and international trade. Journal of International Money and Finance, 26(5), 841-863.

[3] دبيش أحمد. (1997). دوافع واجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر.

✍ التحكم في حركة رؤوس الأموال وتوجيهها.

✍ توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تُطبَّق الرقابة على الصرف الأجنبي بمجموعة من الإجراءات منها إجبار المقيمين على تحويل ما يملكونه من عملات أجنبية إلى البنك المركزي، و تحديد الكمية المسموح بها للمسافرين لتحويل العملات الأجنبية، و مراقبة عمليات التجارة الخارجية، و تجميد حسابات غير المقيمين بها.

من الجدير بالذكر أن الدول تستخدم الرقابة على الصرف الأجنبي كوسيلة للتأثير على العمليات الاقتصادية و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و الحفاظ على استقرار العملة و المزيد من الأهداف الاقتصادية و السياسية.

1-3-3-1-3 سياسة الإغراق[1]:

الإغراق هو مصطلح يُستخدم في سياق السياسات التجارية الدولية، و يشير إلى استراتيجية تتبعها الدول أو المشروعات الصناعية بهدف تمييز الأسعار في الأسواق الداخلية عن تلك الموجودة في الأسواق الخارجية. يتضمن ذلك بيع السلع أو المنتجات المحلية في الأسواق الدولية بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها أو من تكلفة المنتجات المماثلة في تلك الأسواق الخارجية. تهدف هذه السياسة عادة إلى زيادة حصة السلع المحلية في الأسواق الدولية على حساب المنافسة الدولية.

تُقسَّم سياسات الإغراق إلى ثلاثة أنواع رئيسية تعتمد على المدى الزمني لتنفيذها و الأهداف التي تهدف إليها:

1. **الإغراق العارض:** يحدث هذا النوع من الإغراق نتيجة لظروف طارئة و مؤقتة، مثل الحاجة المؤقتة للتخلص من فائض إنتاج سلعة معينة في السوق المحلية و يتم خلال هذه الفترة بيع السلع بأسعار منخفضة في الأسواق الخارجية للتخلص من الفائض دون التأثير الكبير على الأسواق الداخلية.
2. **الإغراق قصير الأجل:** يُعرف هذا النوع بأنه يستهدف تحقيق أهداف مؤقتة محددة، عادة ما يتضمن خفض أسعار السلع المحلية لفترة محدودة بهدف فتح سوق جديد في الخارج، و في هذا النوع يمكن أن يتحمّل المنتج الأجنبي خسائر مؤقتة بغية تحقيق أهدافه.

[1] عطار نسيمة. (2016). مفهوم الاغراق السلعي وآلية مكافحته في اطار منظمة التجارة العالمية İstanbul Medeniyet Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi, 1(1), p80.

3. **الإغراق الدائم:** يمثل هذا النوع من الإغراق سياسة دائمة ومستدامة يستند إلى وجود احتكار في السوق المحلية، حيث يتم بيع السلع بأسعار منخفضة في الأسواق الخارجية وبأسعار مرتفعة في السوق المحلية. يعتمد نجاح هذا النوع من الإغراق على فصل الأسواق المحلية عن بعضها البعض.

1-3-3-1-3-1 شروط تنفيذ الإغراق:

لتنفيذ سياسة الإغراق بفعالية هناك شروط يجب توفرها:

- **وجود احتكار:** يُفضّل أن يكون هناك احتكار في السوق المحلية، أي وجود قليل من المنتجين للسلعة المستهدفة و بدون هذا الاحتكار قد يكون من الصعب بيع السلع بأسعار منخفضة في الأسواق الخارجية.
- **فرض رسوم جمركية عالية:** يمكن تحقيق سياسة الإغراق بفعّالية من خلال فرض رسوم جمركية عالية على الاستيراد، مما يُصعِّب على المنافسة الدولية دخول السوق المحلية.

1-3-3-1-3-2 أثر الإغراق:

تؤثر سياسة الإغراق على الاقتصادات الوطنية والعلاقات الدولية بالعديد من الطرق:

- **حماية الصناعات المحلية:** يساعد الإغراق في حماية الصناعات المحلية من المنافسة الدولية و التخفيضات السعرية الكبيرة.
- **ضغوط دولية:** قد تؤدي سياسة الإغراق إلى توتر في العلاقات التجارية بين الدول و توليد ضغوط دولية لإيجاد حلولٍ مناسبة.
- **تأثير اقتصادي:** قد تؤدي سياسة الإغراق إلى تحقيق مكاسب قصيرة الأجل للصناعة المحلية، ولكن قد تكون لها تأثيرات سلبية طويلة الأجل على الاقتصاد.
- **تأثير سياسي:** قد تؤدي سياسة الإغراق إلى تصاعد التوترات السياسية بين الدول، خاصة إذا اعتُبِرَت غير عادلة.

باختصار فالإغراق هو سياسة تجارية تعتمد على تخفيض أسعار السلع المحلية في الأسواق الدولية بهدف زيادة حصة السلع المحلية في تلك الأسواق و التي تتضمن ثلاثة أنواع رئيسية لها، و تعتمد على وجود احتكار في السوق المحلية و فرض رسوم جمركية على الاستيراد، و تحمل سياسة الإغراق تأثيرات اقتصادية و سياسية تحتاج إلى مراعاتها.

1-3-3-1-4 الإعانات:

تُعَد الإعانات أحد الأدوات الحيوية في سياسة التجارة الدولية فهي تمثل تلك التدابير المالية المُتخذَّة من قِبل الدولة بهدف تخفيض التكاليف الإجمالية للإنتاج في مشروع أو صناعة معينة. و غالباً ما يكون هدف الدولة من هذه التدابير هو دعم المنتجات التي تواجه صعوبة في المنافسة في السوق العالمية بوجه عام أو منافسة المنتجات الأجنبية ذات الميزة التنافسية[1]. تُقسم هذه التدابير إلى نوعين رئيسيين:

1. **الإعانات على نطاق واسع:** وهي التدابير التي تُمنح لجميع قطاعات الإنتاج داخل الدولة.
2. **الإعانات على نطاق ضيق:** وهي التدابير التي تُطبق على صناعة أو مشروع محدد.

1-4-1-3-3-1 أنواع الإعانات:

تأتي الإعانات بعدة أشكال، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة من ناحية، أو متعلقة بالتصدير و الاستيراد من ناحية أخرى[2].

- **الإعانات المباشرة:** تشمل هذه الإعانات تقديم دعم مالي مباشر على شكل مبالغ نقدية تُحدد بناءً على قيمة معينة أو نسبة مئوية من التكلفة الإنتاجية.
- **الإعانات غير المباشرة:** تتضمن هذه الإعانات منح المشروع أو الصناعة بعض المزايا أو الامتيازات لدعم مركزها المالي و تشمل بذلك إعفاءات ضريبية أو تخفيضات في الرسوم.
- **الإعانات للتصدير (إعانات التصدير):** تُستخدَم هذه الإعانات لتشجيع الشركات و المنتجين على زيادة حجم صادراتهم إلى الأسواق الدولية، كما تتضمن مجموعة متنوعة من التدابير التي تسهم في تخفيض التكاليف النقدية للصادرات. فعلى سبيل المثال قد تشمل هذه الإعانات تخفيضات جمركية على المنتجات المصدرة أو دعم مالي مباشر للمصدرين.
- **الإعانات للاستيراد (إعانات الاستيراد):** تُستخدم هذه الإعانات لتحفيز الواردات من سلع محددة أو لتقليل تكلفة الاستيراد لبعض السلع الأساسية، و تسهم هذه الإعانات في توفير منتجات أساسية بأسعار منخفضة للمستهلكين المحليين و تعزيز وفرة السلع الأساسية.

2-4-1-3-3-1 أهمية الإعانات:

إن نظام الإعانات هو أداة قوية تُستخدم لتحفيز الصادرات و زيادة الإنتاج الوطني، و من جهة أخرى يمثل محاولة لكسب الأسواق الدولية عن طريق تمكين المنتجين المحليين من البيع في الخارج بأسعار تكاد لا

[1] محمود مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 173.

[2] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق، ص 234.

تغطي تكاليف الإنتاج و تسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى دعم المصدرين وتحفيزهم للتنافس على الساحة العالمية، حيث يتم تعويضهم عن الأرباح التي يمكن أن يكونوا قد فقدوها في الأسواق الدولية.

1-3-3-2 الأدوات الكمية:

بالإضافة إلى الوسائل السعرية في السياسة التجارية التي تستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية، هناك أدوات و أساليب كمية تُعتمد في تنظيم التجارة الدولية بهدف التأثير على حجم و كمية التداول من خلال تحديد الكميات المسموح بها من السلع أو الخدمات المستوردة أو المصدرة، و يتم ذلك من خلال الأساليب التالية:

1-3-3-2-1 الحظر أو المنع:

الحظر في السياسة التجارية هو إجراء تتخذه الدول لمنع أو تقييد التعامل التجاري مع الخارج، و يمكن أن يشمل الحظر كل من الواردات و الصادرات، أو قد يكون محددًا لنوع معين من السلع أو لبعض البلدان[1]. يعتبر الحظر إجراءً خطيرا على التجارة الدولية، حيث يمكن أن يؤدي إلى تقليل حجم التبادل الاقتصادي بين الدول، و فيه نميز نوعان[2]:

1. **الحظر الكلي:** هذا النوع من الحظر يشمل منع جميع عمليات التجارة الخارجية بين الدولة وبين باقي الدول. و يهدف هذا النوع من الحظر إلى تحقيق مفهوم الاكتفاء الذاتي حيث تسعى الدولة إلى الاعتماد على مواردها الداخلية و تقليل اعتمادها على التجارة الدولية. يتضمن هذا الحظر انعزالًا اقتصاديًا تامًا عن العالم.
2. **الحظر الجزئي:** يشمل هذا النوع من الحظر منع التعامل التجاري مع بعض الدول أو بعض السلع. غالبًا ما يتم تطبيق هذا النوع من الحظر خلال فترات الحروب و النزاعات الدولية، يمكن أيضًا أن يتم تطبيقه لأسباب مالية أو صحية مثل منع استيراد المخدرات أو المواد الضارة بالصحة العامة.

الحظر أو المنع يعتبر أحد الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق أهداف اقتصادية و سياسية. و إنّ فهم تأثير هذه الأداة على التجارة الدولية يتطلب دراسة دقيقة لأوضاع السوق و العلاقات الدولية بين الدول.

1-3-3-2-2 تراخيص الاستيراد:

في سياق أدوات السياسة التجارية يعتبر نظام تراخيص الاستيراد كأداة تساهم في تنظيم التجارة الخارجية بطرق متعددة تعتمد فيها هذه الأداة على فكرة منع أو تقييد الاستيراد إلى البلدان التي لم يتم الحصول على

[1] محمود مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 128.

[2] عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص 243.

ترخيص أو إذن مسبق من الجهة الإدارية المختصة[1]. في الواقع يمكن تطبيق نظام تراخيص الاستيراد بشكل عام أو خاص. في الحالة العامة يتعين على المستوردين الحصول على تصريح عام لاستيراد سلع معينة دون تحديد كميات محددة ما يعطي نوعا من الحرية في التجارة. و على النقيض من ذلك يمكن تطبيق نظام تراخيص الاستيراد بشكل خاص حين يتم تحديد كميات محددة من السلع التي يمكن استيرادها، و يتعين على المستوردين الحصول على تصريح لاستيراد هذه الكميات. تستخدم الدول نظام تراخيص الاستيراد بغرض تنظيم التجارة الخارجية و تحقيق أهداف متعددة. و يَكمن الهدف الأساسي في الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات و منع تراكم العجز بسبب الاستيراد الزائد، بالإضافة إلى حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية عن طريق السيطرة على الكميات المستوردة.

من الجدير بالذكر أن توزيع تراخيص الاستيراد قد يشكل تحديًا حيث تتعامل السلطات مع توزيع هذه التراخيص بعناية لتجنب التفضيلات أو التمييز بين المستوردين، بالإضافة إلى ذلك هناك معاهدات دولية قد تقيّد استخدام هذا النظام بشكل محدد، فعلى سبيل المثال ميثاق **هافانا** يحظر على الدول الأعضاء تطبيق نظام تراخيص الاستيراد بطرق تعارض مبادئ التجارة الحرة.

1-3-3-2-3 نظام الحصص:

نظام الحصص في مجال التجارة الدولية يمثل إجراءً يتمثل في تحديد الحد الأقصى للكميات أو القيم التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة. يعود أصل نظام الحصص إلى ما بعد الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات، حيث استُخدم كوسيلة لفرض قيود على التجارة الخارجية إلى جانب الرسوم الجمركية. تاريخياً فرنسا من بين أوائل الدول التي اعتمدت نظام الحصص لحماية منتجيها من تقلبات أسعار السلع الزراعية المستوردة كالقمح الأسترالي، و في وقت لاحق انضمت العديد من الدول الأخرى إلى هذا النهج، و على الرغم من ذلك بدأت أهمية نظام الحصص تتناقص مع مرور الوقت لفعاليته المحدودة مقارنة مع الرسوم الجمركية خاصة بالنسبة للسلع ذات القدرة الاستيعابية المحدودة[2].

تواجه الحكومات تحديات في توزيع حصص الاستيراد بين الدول المختلفة و المستوردين، وهذا يتضمن تدخلاً إداريا كميا في العلاقات الاقتصادية، وبسبب هذه العقبات وغيرها انتقلت جهود تحرير التجارة الخارجية

[1] Bernini, F., & Lembergman, E. G. (2020). The impact of import barriers on firm performance: Evidence from Import Licenses in Argentina. AAEP, LV Reunión Anual, Noviembre.

[2] إن المقصود بالسلع ذات القدرة الاستعابية المحدودة هي السلع التي يكون لديها توقيت محدد للاستخدام أو تاريخ انتهاء صلاحيتها أو تحمل خصائص تجعلها تكون مناسبة للاستهلاك في فترة زمنية معينة. هذه السلع عادة ما تكون طازجة أو تفتقر إلى الاستدامة في الاستخدام طويل الأمد مثل (الخضر و الفواكه، المواد الكميائية، الزهور و النباتات...).

بعد الحرب العالمية الثانية نحو الحد من اعتماد نظام الحصص، و مع ذلك لا يمكن تجنب استخدام نظام الحصص في بعض الحالات الاستثنائية.

يمكن تطبيق نظام الحصص على الاستيراد و أحيانًا على الصادرات أيضًا. يعتمد هذا النظام على فكرة تحديد الحد الأقصى للكميات أو القيم التي يمكن استيرادها أو صادرتها خلال فترة زمنية معينة[1]. و تُعد الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة وسيلة للتنظيم تطبيق نظام الحصص في حالات معينة مثل الحالات التي يتوافق فيها الأعضاء الآخرون على تطبيقه.

بشكل عام يُعتبر نظام الحصص وسيلة للتحكم في التجارة الدولية، سواء من خلال تنظيم الواردات أو منع الصادرات. يمكن استخدامه لأغراض متعددة مثل الحفاظ على الموارد الاستراتيجية، أو منع خروج الموارد الاستثمارية من البلاد، أو زيادة الدخل الوطني من خلال تعزيز الصادرات. وعليه يمكن القول بأن تحديد استخدام نظام الحصص يرتكز في الدول على الوضع الاقتصادي و السياسي و التحديات التي تواجهها.

1-3-3-3 الأدوات التنظيمية:

القيود التنظيمية في السياسة التجارية تشير إلى مجموعة من القوانين و اللوائح و الأنظمة التي تفرضها الحكومات و السلطات التنظيمية على التجارة الداخلية و الخارجية بهدف تنظيم و توجيه الأنشطة التجارية و حماية مصالح الاقتصاد الوطني و المستهلكين، هذه القيود تأخذ أشكالًا متنوعة و تشمل العديد من الجوانب المختلفة للتجارة و الاقتصاد. و فيما يلي سيكون لنا شرح وافي للقيود التنظيمية في السياسة التجارية[2]:

1-3-3-3-1 المعاهدات و الاتفاقيات التجارية:

المعاهدات التجارية تمثل اتفاقيات دبلوماسية معقدة تُبرم بين الدول بهدف تنظيم و تسهيل العلاقات التجارية و الاقتصادية بينها، و تتجاوز هذه المعاهدات البساطة الظاهرية لتشمل مجموعة متنوعة من القضايا بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والسياسية والإدارية.

تتضمن معظم المعاهدات التجارية مبدأ المعاملة بالمثل و الذي يتيح للدول الموقعة على المعاهدة معاملة بعضها البعض بنفس الشروط التي يتم معاملة دولة ثالثة. هذا المبدأ يهدف إلى تحقيق التكافؤ في التجارة و منع التمييز. و إلى جانب مبدأ المعاملة بالمثل تشمل المعاهدات التجارية أيضًا مبادئ أخرى مهمة مثل مبدأ المعاملة الوطنية الذي يلزم الدول بمعاملة منتجي الدول الأجنبية بنفس الشروط التي تعامل بها منتجيها المحليين، و هناك أيضًا مبدأ المعاملة الأكثر امتيازًا الذي يتطلب من الدول منح شركاء التجارة نفس المزايا التي

[1] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ,التبادل التجاري، دار حامد للنشر و التوزيع ، الاردن 2004 .

[2] Greenaway, D., & Milner, C. (2003). Effective protection, policy appraisal and trade policy reform. World Economy, 26(4), 441-456.

تمنحها لأي دولة ثالثة. بالإضافة إلى المعاهدات التجارية هناك اتفاقيات تجارية تكون غالبًا ثنائية بين دولتين تهدف هذه الاتفاقيات إلى تنظيم العلاقات التجارية بين الدولتين بما في ذلك تبادل السلع والخدمات وتنظيم الاستثمارات و غيرها من القضايا ذات الصلة بالتجارة.

بشكل عام تلعب المعاهدات التجارية و الاتفاقيات التجارية دورًا حاسمًا في تعزيز التبادل التجاري و تعزيز التعاون الدولي في القضايا الاقتصادية و السياسية. توفر هذه الآليات إطارًا لتنظيم وتسهيل التجارة العالمية وتعزز من استقرار الأسواق العالمية و تعمل على تعزيز الازدهار الاقتصادي للدول المشاركة.

1-3-3-3-2 شروط المكونات المحلية:

تأخذ شروط المكونات المحلية صورة من التقييدات التجارية تُستخدم بشكل شائع في العديد من الصناعات و القطاعات الاقتصادية، هذه الشروط تحدد نسبة معينة من المكونات أو الأجزاء التي يجب أن تُنتج محلياً داخل البلاد كجزء من عملية تصنيع المنتج النهائي. فمثلا نفترض أن هناك منتجًا نهائيًا مثل سيارة ما و يُطبق عليه شرط المكونات المحلية بنسبة 60% فهذا يعني أن 60% من المكونات المستخدمة في تصنيع هذه السيارة يجب أن تكون محلية، بمعنى أنها يجب أن تُصنع داخل البلاد. هذا الإجراء يُعتبر محاولة لضمان أن جزءًا من القيمة المضافة لهذا المنتج سيبقى في الدولة نفسها، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الصناعات المحلية و دعم الموردين و الشركات المحلية مما يجبر المُصنعين على شراء مكونات محلية بدلاً من الاعتماد على الواردات.

هذا النوع من الشروط يُستخدم بشكل شائع في صناعات مختلفة مثل صناعة السيارات و الإلكترونيات و الصناعات العسكرية. إلا أنه يثير أحيانًا جدلاً بسبب تأثيره على التجارة الدولية و التحولات في سلاسل الإمداد و تكاليف الإنتاج.

1-3-3-3-3 إجراءات التقييد الإداري:

إجراءات التقييد الإداري هي الإجراءات التي تتخذها الدول لتقليل أو تأخير استيراد السلع و الحفاظ على السوق الوطنية من التأثيرات السلبية للاستيراد الزائد. هذه الإجراءات تشمل مجموعة متنوعة من السياسات والتدابير التي تهدف إلى جعل عملية استيراد السلع أكثر تعقيدًا و صعوبة[1].

و إليك بعض الأمثلة على هذه الإجراءات:

1. **التضييق في التعريفة الجمركية:** يمكن للدول إنشاء تعريفات جمركية معقدة تتضمن بنودًا متداخلة و متشابكة ما هذا يسهم في زيادة التعقيدات و التحديات التي تواجهها الشركات عند محاولة استيراد

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق ص 295-298.

السلع. فعلى سبيل المثال يمكن للسلطات الجمركية تطبيق البند الجمركي الذي يناسبها و يزيد من التكاليف على المستوردين.

2. **تكثيف رقابة الصحة و السلامة:** يمكن للدول تشديد قوانين و معايير الصحة و السلامة المتعلقة بالسلع المستوردة. ففي بعض الحالات تُفرض فترات طويلة من الحجر الصحي على الحيوانات أو المنتجات الزراعية المستوردة للتحقق من عدم وجود أمراض بها و هذا يؤدي إلى تأخير و زيادة تكاليف الاستيراد.

و مما سبق ذكره نستنتج أن إجراءات التقييد الإداري تعتبر أدوات غير مباشرة للحماية التجارية حيث تجعل عملية الاستيراد أكثر تعقيدًا و تكلفة دون الحاجة إلى فرض رسوم جمركية صريحة. هذه الإجراءات قد تكون أقل وضوحًا و شفافية من الإجراءات الحمائية الصريحة مثل الرسوم الجمركية و لكنها قد تكون لها آثار كبيرة على التجارة الدولية و المبادلات التجارية.

1-4 تنظيم التجارة الخارجية:

1-4-1 الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة GATT:

إن ما حققه مؤتمر **بريتون وودز** من نجاحات كبيرة بإعادة هيكلة الأنظمة المالية والنقدية بعد الحرب العالمية الثانية حيث نتج عن ذلك تأسيس كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير في واشنطن في مارس 1947، إلا أنه بقي الجزء الثالث الأساسي للنظام الاقتصادي العالمي و هو الجانب المالي و النقدي.

بدأ العالم يشهد حاجة ملحة لكيان تنظيمي يتولى مهمة تنظيم التجارة العالمية، و بناءً على هذا السياق تم اقتراح إنشاء منظمة دولية لتنظيم التجارة في عام 1947 و تم ضمها إلى ميثاق **هافانا**، و مع ذلك لم تتلق هذه المبادرة الدعم الكافي من الدول الصناعية الكبرى و نتيجة لعدم قبول ذلك تم تشكيل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) في 30 أكتوبر 1947 التي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 1948.
هذه الاتفاقية وضعت الأسس التنظيمية للتجارة العالمية و خفضت التعريفات الجمركية من خلال تأثيرها الكبير على التجارة العالمية و النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.

1 -4 -1-1 تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة :

اتفاقية الجات (GATT) هي توصيف يجمع الأحرف اللاتينية الأولى للعبارة الإنجليزية "General Agreement on Tariffs and Trade"، وتُعرف من الناحية الاقتصادية على أنها اتفاقية دولية تضم عدة دول أعضاء فيها بهدف تعزيز التبادل التجاري الحر بينها إذ يتحقق ذلك من خلال إزالة القيود الجمركية و التعريفات على السلع و التي تُعرف بالقيود التعريفية و القيود غير التعريفية. تعكس GATT رغبة الدول الأعضاء في تعزيز حرية التجارة الدولية و اعتبارها عاملاً مهمًا للنمو الاقتصادي[1].

من الناحية القانونية تُعد **الجات** معاهدة دولية تُنظِم التجارة العالمية بين الدول الأعضاء[2] حيث بدأت بـ: 23 دولة عند توقيعها في عام 1947 وزادت إلى 117 دولة في أوائل عام 1994، و فيما يتعلق بالهياكل المؤسسية تم تأسيسها من خلال عدة جولات تفاوضية بين أعضائها بشأن التعريفات الجمركية وقواعد التجارة الدولية.

تعتبر **الجات** جزءًا مهمًا من تاريخ التجارة العالمية و كانت خطوة مهمة نحو تشجيع التجارة الحرة و زيادة التعاون الدولي في مجال التجارة، و فيما بعد تم استبدال **الجات** بتوقيع اتفاقية جديدة عرفت بمنظمة التجارة العالمية (WTO) في مراكش بالمغرب والتي حلت محلها بشكل أوسع في تنظيم التجارة العالمية.

1 -4 -1-2 مبادئ الجات GATT:

من أجل أن تحقق **الجات** جميع أهدافها بشكل كامل، كان عليها أن تحصل على توافق دولي حيال مجموعة من المبادئ التي توجه عملها. و في ما يلي نتعرض لأهم مبادئها[3]:

- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** هذا المبدأ هو الأهم في اتفاقية **الجات** و يشكل أساسها. حيث يتعلق هذا المبدأ بمنح كل دولة عضو في GATT للدول الأعضاء الأخرى جميع المزايا و الحقوق و الإعفاءات بدون الحاجة إلى إبرام اتفاق تجاري جديد. و هذا ما يعزز الحرية في التجارة العالمية. و لكن تبقى هناك استثناءات معيّنة لهذا المبدأ بناءً على اعتبارات اقتصادية.
- **مبدأ التخفيضات الجمركية:** يتضمن هذا المبدأ تخفيض الرسوم الجمركية على السلع و المنتجات و يمكن تحقيقه من خلال مفاوضات مباشرة بين الدول الأعضاء في GATT أو عن طريق الاتفاقيات

[1] نبيل حشاد، الجات والمنظمة العالمية للتجارة، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 1996.

[2] Hudec, R. E. (1992). GATT and the Developing Countries. Colum. Bus. L. Rev., 67.

[3] سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات، الطبعة الثانية، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر والتوزيع، مصر، 1992.

التجارية. و يُلزم هذا المبدأ الدول الأعضاء تقديم تنازلات تجارية متبادلة تساعد على خفض الحواجز التجارية.

✍ **مبدأ الشفافية:** هذا المبدأ يشجع على الوضوح والشفافية في السياسات التجارية والقوانين و يهدف إلى تفضيل استخدام الرسوم الجمركية على الحواجز التجارية الأخرى وتجنب فرض قيود تجارية غير واضحة. يعني ذلك أنه إذا اضطرت الدول لفرض قيود تجارية لأسباب ضرورية يجب أن تكون هذه القيود واضحة و مبررة.

✍ **مبدأ المفاوضات التجارية:** يشير هذا المبدأ إلى أهمية اللجوء إلى المفاوضات التجارية كوسيلة لتعزيز التجارة الدولية وتحسين النظام التجاري العالمي، كما يشجع على استخدام المفاوضات لحل النزاعات التجارية و تعزيز التعاون بين الدول.

✍ **مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال و الجنوب:** هذا المبدأ يشير إلى أن GATT تسعى إلى منح الدول النامية معاملة تجارية مفضلة تسمح لمنتجاتها بدخول أسواق الدول الصناعية المتقدمة بسهولة، مما يُشجع دعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية و زيادة فرصها من الصادرات و تحسين وضعها الاقتصادي.

1 -4-1-3 أهداف الجات:

يضم هذا العنصر مجموعة من أهداف **الجات** في نقاط موجزة لفهم أفضل للغايات و المبادئ التوجيهية في مجال التجارة الدولية[1]:

- ✓ تشجيع حركة الإنتاج و رؤوس الأموال و الاستثمارات.
- ✓ تنشيط الاقتصاد الوطني و رفع الدخل القومي الحقيقي.
- ✓ تعزيز مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
- ✓ تعزيز استخدام المفاوضات كوسيلة أساسية لحل النزاعات التجارية بين الدول.
- ✓ خفض القيود الكمية والرسوم الجمركية لتعزيز التجارة الدولية.
- ✓ استثمار الموارد الاقتصادية العالمية بشكل أمثل.
- ✓ تيسير دخول الأسواق العالمية والوصول إلى المواد الخام.
- ✓ تحقيق التوظيف الكامل لسكان الدول الأعضاء.

[1] نبيل حشاد، مرجع سابق، ص 108.

1 -4-1-4 جولات الجات GATT:

فترة جولات الجات GATT – يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية[1] بدءًا من تأسيس إطار **الجات** الأصلية في عام 1947 ووصولاً إلى الاتفاق النهائي لجولة **الأوروجواي** في عام 1994:

1-4-1-4-1 المرحلة الأولى (1947-1971):

في هذه المرحلة تم عقد خمس جولات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، كان الهدف الرئيسي خلال هذه المرحلة هو تقليل الحواجز الجمركية وتعزيز التجارة الدولية. و من بين أهم جولاتها نجد جولة **جنيف** سنة 1947 حيث شاركت فيها 23 دولة وتم التوصل إلى اتفاق تخفيض الرسوم الجمركية على نطاق واسع من السلع. وليس ذلك فقط بل شملت هذه المرحلة أيضًا جولة **آنسي** في **فرنسا** عام 1949، وجولة **توركاي** في **إنجلترا** بين عامي 1950 و1951، وجولة **جنيف** في الفترة من 1954 إلى 1957، وجولة **ديلون** في عامي 1960 و1961.

1-4-1-4-2 الفترة الثانية (1972 – 1989):

عرفت هذه المرحلة تطورًا في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف و شملت جولتين هامتين. إذ تعتبر مرحلة مهمة في تاريخ التجارة العالمية و قد بدأت بعد انتهاء جولة **ديلون** و استمرت حتى قبيل بدء جولة **الأوروجواي** التاريخية، و من أهم أحداثها نذكر:

- **جولة كنيدي 1964-1967:**

تم عقد هذه الجولة في **جنيف** بناءً على دعوة من الرئيس الأمريكي السابق "**جون كينيدي**" في عام 1962. وقد تم منح الرئيس الأمريكي سلطة إجراء المفاوضات التجارية بهدف توسيع نطاق التجارة الدولية، و من أهم مخرجات هذه الجولة تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة تصل إلى 50% على معظم السلع مما ساهم في تعزيز التبادل التجاري العالمي.

- **جولة طوكيو 1973-1979:**

شهدت هذه الجولة مشاركة 102 دولة و كان محورها الرئيسي التعامل مع القيود غير الجمركية على التجارة، و بالرغم من أن الرسوم الجمركية قد انخفضت على السلع المصنعة إلا أن القيود غير الجمركية زادت في هذه الفترة مما أدى إلى إلغاء الفوائد التي ترتبت عن تخفيض الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى ذلك تناولت

[1] Mavroidis, P. C. (2005). The general agreement on tariffs and trade: a commentary. Oxford University Press.

جولة طوكيو موضوع تخفيض الرسوم الجمركية مرة أخرى و الذي يعتبر أمرا مشتركا في معظم المفاوضات التجارية.

1-4-1-4-2 الفترة الثالثة(1979- 1993):

شهدت جولة **الأورجواي** التي تعتبر اللقاء الثامن و الأخير قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية جولتين مهمتين:

- **جولة الأورجواي الأولى(1976-1991):**

تم تأجيل بدء هذه الجولة لمدة أربع سنوات، حيث كان من المفترض أن تبدأ في عام 1982 ولكنها بدأت فعليًا في 20 سبتمبر 1986، و كانت الأكثر تعقيدًا و تأزمًا عن جميع الجولات السابقة. و ما يلاحظ على هذه الجولة أنها تمتاز بالطموح و التوسع، حيث قامت بتوسيع نطاق المفاوضات لتشمل قطاعات جديدة لم تشملها جولات المحادثات السابقة. أما أهم مخرجاتها تمثلت في تخفيض القيود غير الجمركية و تحرير تجارة الخدمات و تخفيض القيود على واردات المنتجات الزراعية.

- **جولة الأورجواي الثانية (1991-1994):**

وقد بدأت بعد استئناف المفاوضات الخاصة بدعم المنتجات الزراعية، إلا أنها شهدت مناقشات حادة حول موضوع حماية الملكية الفكرية التي تم إدراجها من طرف الولايات المتحدة. لتتوج هذه الجولة بالاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن دعم المنتجات الزراعية، حيث تعهد هذا الأخير بتخفيض دعم البذور الزراعية بنسبة معينة. أما أهم مخرجات هذه الجولة نذكرها في ما يلي[1]:

- ✓ إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) كمؤسسة دولية للإشراف على تنفيذ اتفاقيات **الجات** و تنسيق السياسات التجارية و المالية و الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- ✓ تعزيز القوانين و الإجراءات المتعلقة بتسهيل التجارة و تخفيض الحواجز التجارية.
- ✓ زيادة التفصيل و الوضوح في الأحكام الخاصة بتحرير التجارة في مختلف القطاعات، بما في ذلك التجارة الزراعية و تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية.
- ✓ إنشاء نظام شامل لتسوية المنازعات التجارية و آلية لمواجهة السياسات التجارية الضارة.
- ✓ تعزيز مشاركة الدول النامية و الأقل نموًا في النظام التجاري العالمي و منحها مزيدًا من الدعم الفني و المالي.

[1] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية 2001.

في الختام تعتبر اتفاقية التجارة العامة والتعريفات (GATT) محطة هامة في تاريخ التجارة العالمية. حيث مرت GATT بعقود من المفاوضات و التطورات، و ساهمت في تخفيض الحواجز التجارية و تعزيز التعاون الدولي. وعلى الرغم من تحولها إلى منظمة التجارة العالمية(WTO) فإن إرث GATT لا يزال يلهم العالم بأهمية التعاون والحوار في تعزيز التجارة الدولية والازدهار الاقتصادي.

1-4-2 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD):

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يشكل تجمعا بارزًا على المستوى الدولي لمناقشة قضايا الاقتصاد العالمي والتنمية المستدامة ومختلف التحديات الاقتصادية و الاجتماعية. يتيح هذا الحدث الفرصة لتشكيل استراتيجيات جديدة وتعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق التقدم و التوازن في العلاقات الدولية.

1 -4-2-1 تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية:

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) هو منظمة دولية تأسست في عام 1964، وهي مكرسة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. تهدف **الأونكتاد** منذ البداية إلى تعزيز التجارة وتعزيز التنمية، وذلك من خلال تقديم الدعم والمشورة الفنية للبلدان النامية للمساعدة في تطوير قطاعاتها الاقتصادية وتحسين وضعها في الاقتصاد العالمي[1].

واحدة من أهم مهام **الأونكتاد** هي العمل على إدماج أفقر البلدان في الاقتصاد العالمي، وهذا يتم من خلال تقديم برامج تدريبية و تقنيات متقدمة و مساعدة في تطوير البنية التحتية و تعزيز فرص الاستثمار في هذه البلدان. ولا يقتصر اهتمام **الأونكتاد** على النمو الاقتصادي فقط، بل يركز أيضًا على التنمية المستدامة مع الحفاظ على الموارد الطبيعية و تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي و الأبعاد البيئية و الاجتماعية للتنمية.

بفضل دورها الحيوي في تعزيز التجارة والتنمية تعتبر **الأونكتاد** جزءًا مهمًا من جهود الأمم المتحدة للارتقاء بالحياة في العديد من البلدان حول العالم و تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1-4-2-2 أهداف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية:

يهدف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية **(الأونكتاد)** إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف التي تغطي مجموعة واسعة من القضايا التجارية و التنموية كما تسعى هذه المنظمة الدولية إلى تعزيز التنمية

[1] Taylor, I., & Smith, K. (2007). United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Routledge.

الاقتصادية المستدامة في العالم و ذلك من خلال تعزيز التجارة الدولية العادلة و المستدامة و تعزيز التكنولوجيا و تقديم الدعم الفني للدول النامية، و في ما يلي نذكر أهم أهداف هذه المنظمة[1]:

- ✓ **تعزيز التجارة الدولية والاستفادة من العولمة:** واحدة من أهداف **الأونكتاد** هي تعزيز التبادل التجاري بين البلدان و يتعلق ذلك من خلال تشجيع البلدان على زيادة صادراتها و استيراداتها و المشاركة في الاقتصاد العالمي بفعالية، و هذا بهدف تحقيق التفاعل الاقتصادي الإيجابي بين الدول و تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ **تحفيز الاستثمار و دخول التكنولوجيا:** تهدف **الأونكتاد** إلى تعزيز الاستثمار في البلدان ذات المستوى المنخفض من التطور ما يسمح بتشجيع الشركات الوطنية و الدولية على الاستثمار في هذه البلدان و نقل التكنولوجيا و المعرفة إليها، و الذي يسهم في تعزيز القدرات التنافسية و تحسين الظروف الاقتصادية.
- ✓ **دعم إنشاء شبكات بنية تحتية جيدة:** البنية التحتية الجيدة هي أساس النمو الاقتصادي، و منظمة **الأونكتاد** تسعى لمساعدة البلدان في تطوير و تعزيز بنيتها التحتية، بما في ذلك الطرق والموانئ والشبكات اللوجستية لجعل البلدان أكثر جاذبية للاستثمار و تحسين جودة حياة مواطنيها.
- ✓ **المساعدة في تحسين إنتاجية البلدان الأقل نموا: الأونكتاد** تركز على تعزيز إنتاجية البلدان ذات المستوى الأقل من التطور و ذلك بدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعزيز القدرات الإنتاجية لتحسين مستوى الإنتاج والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى نمو اقتصادي أكبر وتوفير فرص عمل إضافية للسكان.

و على العموم تهدف **الأونكتاد** إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية من خلال تعزيز التجارة الدولية وزيادة الاستثمار وتحسين البنية التحتية و زيادة الإنتاجية... بغية تحقيق التنمية المستدامة وتحسين المستوى المعيشي في هذه البلدان.

1-4-2-3 وظائف الأونكتاد:

تقدم **الأونكتاد** مجموعة متنوعة من الخدمات والوظائف لتحقيق أهدافها. وفي مايلي سأشرح بإيجاز أهم وظائف **الأونكتاد**[2]:

[1] Accord, A. (2008). United Nations Conference on Trade and Development. Agenda, 1(5).

[2] Taylor, I., & Smith, op.cit,p :07-11.

- ✓ **النقاش والمناقشات بين الحكومات والخبراء: الأونكتاد** تقوم بتنظيم مؤتمرات ومنتديات كبيرة تجمع بين ممثلي الحكومات المختلفة و الخبراء في مجالات التجارة والتنمية ليتم من خلالها مناقشة مسائل متعددة تتعلق بالتجارة العالمية والتنمية الاقتصادية تعمل على استخلاص الآراء والمقترحات و الحلول المناسبة.
- ✓ **إصدار التقارير والتحليلات:** تقوم **الأونكتاد** بإصدار تقارير تحلل حالة التجارة الدولية والاستثمار والنقل ومستوى التنمية في البلدان المختلفة معتمدة في ذلك على بيانات وإحصاءات رسمية ما يعطي رؤية شاملة للوضع العالمي في مختلف المجالات الأمر الذي يُمكِّن الحكومات والمنظمات على اتخاذ قرارات استراتيجية.
- ✓ **دعم التنمية للبلدان النامية و الأقل نموا:** تعمل **الأونكتاد** على تقديم الدعم التقني والفني للبلدان النامية من خلال تطوير القدرات وتعزيز البنية التحتية الاقتصادية وتعزيز التجارة الدولية مما يساعدها على تحقيق التنمية المستدامة وزيادة اقتصاداتها.
- ✓ **التعاون مع منظمات دولية أخرى: الأونكتاد** تعمل بشكل وثيق مع منظمة التجارة العالمية (WTO) وغرفة التجارة الدولية (ICC) لاسيما في مجال التجارة الدولية وتحسين بيئة الأعمال العالمية ما يسهم في تعزيز التجارة العالمية و دعم التنمية.
- ✓ **التعاون في مجال البيئة: الأونكتاد** تعمل أيضًا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في مجال القضايا البيئية لتنفيذ مشاريع بيئية مستدامة تسير جنبا إلى جنب مع توسع التجارة والتنمية.

و في الأخير يبرز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) كمنصة حضارية تجمع بين ممثلين عن دول العالم لمناقشة التحديات المشتركة في مجالي التجارة و التنمية، و يتجلى ذلك من خلال التعاون مع المنظمات الدولية بغض النظر عن انتمائها للأمم المتحدة أو غيرها. فعلى سبيل المثال يُعد تعاون UNCTAD مع منظمة التجارة العالمية (WTO) تنسيقا مشتركا يهدف إلى الحفاظ على استقرار النظام التجاري الدولي الذي يشمل العديد من الأطراف.

وفي شهر أبريل من العام 2003 قامت UNCTAD و WTO بتوقيع اتفاقية تعاون مبينة التفاصيل إضافة إلى تبادل المساعدات التقنية، و إجراء الدراسات المشتركة المتعلقة بمواضيع التجارة والتنمية، ما يُظهر تكامل الجهود بينهما لتطوير وتنفيذ مشروعات و برامج تهدف إلى دعم و تعزيز التجارة و التنمية في البلدان النامية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة و الازدهار الاقتصادي بصورة مشتركة[1].

[1] DES SAVOIRS, S. D. P., & LA MATIÈRE, E. N. (2000). Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement.

1-4-3 منظمة التجارة العالمية (WTO) :

في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية لا يمكن تجاهل أهمية تأسيس منظمة التجارة العالمية و التي تعد واحدة من الأركان الثلاثة الرئيسية التي شكلت الأساس للنظام الاقتصادي العالمي الجديد مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى ذلك تعتبر هذه المنظمة آلية حيوية لتعزيز التجارة الدولية، و ينصب دورها في توجيه مراحل مستقبلية لتحرير التجارة الدولية و تحسين البيئة التنافسية، بالإضافة إلى ذلك دورها البارز في حل النزاعات التجارية بواسطة أنظمة فعالة و ملزمة و بسرعة أكبر.

و منه يمكن اعتبار أن انشاء المنظمة العالمية للتجارة نقلة هامة في تاريخ الاقتصاد العالمي، حيث ستلعب دورًا بارزًا في تشجيع التجارة الدولية و تعزيز العولمة، و تقديم حلاً للنزاعات الاقتصادية بشكل أفضل.

1-3-4-1 قيام منظمة التجارة العالمية:

بعد مرور سبع سنوات من المفاوضات الصعبة و التوترات الحادة بين الدول نجحت الدول الكبرى في الاتفاق على تحرير التجارة الدولية، كما تم دعوة الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (GATT) الذي شهد مشاركة 125 دولة في مؤتمر وزاري انبثق عنه إعلان إنشاء منظمة جديدة عرفت بمنظمة التجارة العالمية في مراكش 1994.

بإنشاء منظمة التجارة العالمية تم توفير هيكل تنظيمي عام للتجارة الدولية، و الآن تمثل هذه المنظمة نقطة اتصال و تنسيق رئيسية للشؤون التجارية العالمية حيث تعمل على توفير الإطار القانوني و التنظيمي لها بطريقة تعزز التوازن وتحقيق العدالة بين جميع الأعضاء[1]، بغض النظر عن حجمهم أو مكانتهم الاقتصادية.

2-3-4-1 أهداف المنظمة:

في نفس السياق فإن إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) لم يكن مجرد حدث اقتصادي عابر، و إنما جاء من أجل تحقيق أهداف مهمة نذكر منها[2]:

- ✓ **مراقبة السياسات التجارية:** إحدى أهم أهداف منظمة التجارة العالمية هي مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء و يتم ذلك وفق آلية متفق عليها تهدف إلى التحقق من توافق هذه السياسات مع القواعد والالتزامات التي تم التوصل إليها في إطار المنظمة.

[1] أمريتا ناريكار، الوجيز في منظمة التجارة العالمية، ترجمة عبد الاله ملاح، الطبعة العربية الأولى، السعودية،2008.

[2] Qureshi, A. H. (2003). Interpreting World Trade Organization Agreements for the Development Objective. J. World Trade, 37, 847.

- ✓ **الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات:** و هنا يكمن دور هذه المنظمة في الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، و تشمل هذه الاتفاقيات مجموعة متنوعة من القوانين والترتيبات التجارية.
- ✓ **حل المنازعات:** في حال نشوء منازعات بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية يتم حل هذه المنازعات من خلال مجلس عام في المنظمة، و الهدف الجلي من هذا الإجراء يكمن في تسوية المنازعات بطريقة ودية و عادلة.
- ✓ **التخطيط لمفاوضات متعددة الأطراف:** منظمة التجارة العالمية تلعب دورًا مهمًا في التخطيط لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف و هذا من أجل تطوير القوانين التجارية العالمية وضمان تطابقها مع التطورات الاقتصادية الحالية.
- ✓ **التعاون مع منظمات دولية أخرى:** تعمل على تعزيز التعاون مع منظمات دولية أخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، و يُركز هذا التعاون على تحديد السياسات الاقتصادية العالمية و برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، بالإضافة إلى أنه يتضمن مسائل مهمة مثل احترام حقوق الإنسان و الحفاظ على البيئة.

إن منظمة التجارة العالمية تعمل على تنظيم و إرساء قواعد تجارية عادلة بين الدول من خلال عدة آليات كمراقبة السياسات التجارية و حل المنازعات و تعزيز التعاون الدولي للوصول إلى مستويات مثلى من التنمية الاقتصادية المستدامة.

1-4-3-3 مبادئ العامة للمنظمة:

تشكل مبادئ منظمة التجارة العالمية إطارا أساسيا يعتمد في تنظيم التجارة الدولية و يهدف إلى تحقيق الازدهار و الاستقرار الاقتصادي على الصعيد العالمي. و من أهم هذه المبادئ[1]:

- ✓ **سيادة الدول:**

المنظمة تؤكد على احترام سيادة الدول الأعضاء مما يعني أن الدول لديها الحق في اتخاذ القرارات التي تخص سياستها التجارية والاقتصادية الوطنية بحريّة، ومع ذلك فإنه يتعين على الدول الأعضاء التقيد بالقوانين والالتزامات التي وردت في اتفاقية تأسيسها.

[1] جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر، 2001.

- ✓ **المساواة والعدالة:**

تولي المنظمة لمبدأ المساواة بين جميع الدول الأعضاء أهمية بالغة ما يضمن لجميع الدول نفس الحقوق والامتيازات فيما يتعلق بالتجارة الدولية دون تمييز أو تفضيل بغض النظر عن حجمها أو قوتها الاقتصادية.

- ✓ **الاحترام للقوانين و الالتزامات:**

يجب على الدول الأعضاء التقيد بالقوانين والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية التأسيس ما يلزم باحترام حقوق الملكية الفكرية وحقوق المستهلك وحماية البيئة والعديد من الجوانب الأخرى.

- ✓ **تحرير التجارة:**

من أهم أهدافها هو تحرير التجارة الدولية بغرض تعزيز النمو الاقتصادي و بذلك فهي تسعى إلى تقليل الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية و العوائق غير الجمركية من خلال المفاوضات التجارية والاتفاقيات الدولية.

- ✓ **التعاون و الحوار:**

المنظمة تشجع على التعاون بين الدول الأعضاء وحل النزاعات عبر الحوار و التفاوض بدلاً من اللجوء إلى الصراعات التجارية و هذا ما يخلق جوا من الاستقرار في دعم التنمية الاقتصادية العالمية.

- ✓ **تحقيق التوازن الاقتصادي:**

المنظمة تعمل على تحقيق توازن اقتصادي عالمي من خلال دعم الدول النامية و تشجيع التنمية المستدامة من أجل تقليل الفجوة مع الدول المتقدمة.

- ✓ **الشفافية:**

تشجع المنظمة على الشفافية و نشر المعلومات التجارية لتحقيق بيئة تجارية مفتوحة و عادلة ما يسهم في تقليل الرشوة و الفساد في التجارة الدولية.

- ✓ **المساهمة في السلم العالمي:**

تعمل المنظمة على تعزيز السلم و الأمن العالميين من خلال تعزيز التعاون الدولي و تحقيق الاستقرار الاقتصادي بعيدا على التوترات و الصراعات الدولية.

1-4-3-4 شروط العضوية و الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

من ناحية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تم وضع مجموعة من الشروط تقسم إلى نوعين: شروط موضوعية و شروط شكلية، و الهدف منها هو ضمان تحقيق توافق قبْلي بين الدول الأعضاء و الذي يواكب تطلعات و أهداف المنظمة التي تسعى إلى تحقيق التعاون الدولي[1]:

1-4-3-4-1 الشروط الموضوعية للعضوية في المنظمة:

تشتمل هذه الشروط على عدة عوامل اقتصادية و قانونية و سياسية....، و التي يجب توافرها في الدول الراغبة في الانضمام و يمكن تصنيفها على النحو التالي:

- ✓ **الالتزام بالاتفاقيات الدولية:** تشمل هذه الشروط ضرورة أن تكون الدولة الراغبة في الانضمام منخرطة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمنظمة، على سبيل المثال الالتزام باتفاقية العامة للتعريفات والتجارة و الذي يمكن أن يكون شرطًا أساسيًا.
- ✓ **الالتزام بالتسهيلات التجارية:** إن من أهم الشروط الموضوعية الالتزام بفتح الأسواق المحلية و توفير تسهيلات لحركة التجارة العالمية كخفض الرسوم الجمركية و إزالة العوائق غير الجمركية.
- ✓ **المساواة و عدم التمييز:** يجب عدم وجود تمييز في المعاملة التجارية بين الدول الأعضاء و الذي يفرض على الدول المتقدمة الالتزام بهذا المبدأ.
- ✓ **التوافق مع قواعد المنظمة:** يجب تكييف التشريعات الداخلية للدول محل الانضمام وفقًا لمتطلبات المنظمة و أنظمتها.
- ✓ **التعاون والتفاهم:** من بين ما تسعى إليه المنظمة هو تقديم مبدأ التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء لتجاوز الخلافات و التحفظات.
- ✓ **الالتزام بمبادئ معينة:** تفرض المنظمة بعض الشروط المعينة و التي تعطي الصورة الأولية للدول الراغبة في الانضمام إليها من حيث مدى احترامها لاتفاقيات حقوق الإنسان والديمقراطية و البيئة ....

[1] جمعة سعيد سرير، مرجع سابق ص 113.

1-4-3-4-2 الشروط الشكلية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

و هي الجزء المهم؛ حيث تتضمن الإجراءات و الشروط التي يجب اتباعها للانضمام إلى هذه المنظمة الدولية البارزة. على الرغم من أن معاهدة التأسيس للمنظمة تعتبر معاهدة مفتوحة، إلا أن الانضمام إليها ينبغي أن يتم وفقًا للشروط والإجراءات المحددة في هذه المعاهدة[1].

فعملية الانضمام تبدأ بتقديم طلب رسمي من الدولة المهتمة بالانضمام إلى المدير العام للأمانة العامة للمنظمة الذي يحتوي على عرض تفصيلي لنشاطها التجاري وسياستها الاقتصادية وكيفية تعاونها مع المنظمة ليتم فيما بعد فحص هذا الطلب من قبل لجنة خاصة تمهيدًا لتقديم تقارير حول العضوية.

بعد ذلك تبدأ مفاوضات بين الدولة المتقدمة بالطلب واللجنة المُشكّلَة لدراسة العضوية نيابة عن أعضاء المنظمة. تتضمن هذه المفاوضات مناقشة السياسات التجارية والأوضاع الاقتصادية بها، بالإضافة إلى التفاوض حول الامتيازات والالتزامات المتعلقة بالتجارة عموما، ليقوم فريق العمل المشكل لدراسة العضوية بإعداد تقرير نهائي يحتوي على نتائج المفاوضات و تقديم مشروع قرار يتعلق ببروتوكول الانضمام، لتعرض هذه الوثائق أمام المجلس العام من أجل اعتمادها.

و في الأخير و على الرغم من أن منظمة التجارة العالمية وُجدت في بيئة سياسية معقدة تتضمن سياسات حمائية وصراعات تجارية دولية و تحديات كبيرة، إلا أنها تبذل جهودا مُضنية في تحقيق عدة أهداف من بينها التحرير التدريجي للتجارة و بناء معاملة عادلة مع الدول النامية و السعي إلى توزيع الفوائد التجارية بالتساوي بين الدول المتقدمة والنامية.

[1] عادل محمد خليل، منظمة التجارة العالمية و إنشاؤها و آلية عملها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2005.

خاتمة :

في ختام هذا الفصل، الذي انصب اهتمامه على الجوانب النظرية و الفكرية المتعلقة بمفهوم التجارة الخارجية، تم عرض مجموعة من المفاهيم و الأفكار الرئيسية المتعلقة بمجال التجارة الدولية و كيفية تأثيرها على الاقتصادات الوطنية و العلاقات التجارية بين الدول و ذلك بهدف تحقيق فهم شامل و عميق لكيفية تفاعل الاقتصادات الوطنية في سياق التجارة العالمية.

بناءً على معرفتنا بأن التبادل الدولي هو ظاهرة اقتصادية عريقة تمتد جذورها إلى العمق التاريخي البشري، وقد شهدت هاته الظاهرة تطورات ملموسة عبر الزمن، مصحوبة أيضا بتطور النظريات التي تُفسر هذا النشاط التجاري المتعدد الأبعاد. فنجد أن المدرسة التجارية أصرت على ضرورة فرض قيود على الأنشطة التجارية واعتبرت أن الثروة الوطنية تتمثل في المعادن النفيسة مثل الذهب و الفضة، وصولًا إلى نظرية **آدم سميث** التي اعتنقت فكرة تحرير التجارة و دعمت مفهوم "**دعه يعمل دعه يمر**"، حيث تركزت النظريات الكلاسيكية على التوزيع الفعّال للموارد و التكاليف النسبية. ومع ذلك لم تنجح في توضيح الأسباب الكامنة وراء التفاوت في التكاليف والنفقات بين الدول، لتليها النظرية النيوكلاسيكية بقيادة **هيكشر–أولين** حيث قامت بتسليط الضوء على أهمية التوزيع المختلف للموارد الاقتصادية وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على نفقات و تكاليف الإنتاج.

ومع التقدم التكنولوجي المتسارع و زيادة تعقيد السلع و اختلاف تفضيلات المستهلكين و مستويات التنمية المتباينة بين الدول أصبح لدينا نظريات جديدة تسعى لتفسير طبيعة التجارة الدولية نجد منها نظرية **ليندر** و أيضًا النظرية الفجوة التكنولوجية التي تركز على الفروق في التكنولوجيا بين الدول، و كيف يمكن أن تؤثر هذه الفجوة على التجارة الدولية. و هذه النظريات تشكل توجهًا حديثًا نحو فهم أعمق لعلاقات التجارة بين الدول. إن هذا الجدل النظري المتعلق بالتجارة الخارجية يعكس أيضًا تنوعًا كبيرًا في سياسات الدول والإجراءات التي تتخذها لضبط وتوجيه نشاطها التجاري عبر الحدود، فنجد من نادى بضرورة فرض قيود و رقابة دقيقة على القطاع التجاري الخارجي بهدف تعزيز الاكتفاء الذاتي و المحافظة على التوازن التجاري، و يبرر ذلك بهدف حماية الصناعات المحلية و المحافظة على فرص العمل و الموارد الوطنية. و من ناحية أخرى هناك تيار يروج لفكرة تحرير التجارة الخارجية و فتح الأسواق الدولية و التشجيع على التبادل التجاري الحر و الحد من التدخلات الحكومية الزائدة، و يعتبرون أن هذا التحرير يعزز الكفاءة الاقتصادية و يفتح أفاقًا واسعة للأعمال التجارية، مما يسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي و زيادة الازدهار.

و مما سبق فالتعقيدات و التشعبات التي تمس جوانب التجارة الخارجة أوجبت على الدول العالم التوجه نحو الاتفاقيات المتعددة الأطراف لتحقيق التجارة العالمية الحرة و العادلة. حيث تُعَد هذه الاتفاقيات منبرًا يشجع

الدول للانضمام إليها و المشاركة فيها، كمنظمة التجارة العالمية (OMC) التي نشأت من خلال جولة من المفاوضات الدولية المعروفة باسم جولة **الأوروغواي**. حيث تعتبر هذه المنظمة إطارًا أساسيًا لتنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء من خلال قواعد و أحكام متفق عليها. و تهدف عموما إلى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء و مراقبة التجارة الدولية. كما تعمل على تحديد كيفية صياغة و تنفيذ اللوائح و التشريعات المتعلقة بالتجارة على الصعيدين المحلي و الدولي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة:

شهد العالم نهاية القرن العشرين تحولات اقتصادية لاسيما التوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية و ما صاحبها من إزالة للقيود والحواجز، و اختصار المسافات التي أعاقت حركة التجارة الدولية و تدفق الأموال و الاستثمارات الأجنبية. هذه التغيرات أسهمت بشكل كبير في تعزيز دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي و زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، مما أدى إلى تعزيز عمليات التنمية و النمو الاقتصادي. هذه الظروف جعلت الاستثمار الأجنبي المباشر محور اهتمام العديد من الدول خاصة الدول النامية التي عملت جاهدة على توفير بيئة استثمارية جاذبة تعمل على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات.

من الناحية الأدبية، لاحظنا تزايد اهتمام المفكرين و المدارس الاقتصادية في دراسة و تفسير و تحليل هذه الظاهرة الاقتصادية حيث جعله محورا مهما في توجيه العلاقات الاقتصادية بين الدول. و رغم تنوع التعاريف و مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر للباحثين و الهيئات الدولية المعنية، إلا أن معظم الدراسات اتفقت على مجموعة من الخصائص الأساسية التي تميزه.

إن فهم هذه الظاهرة يتطلب متابعة تطورها التاريخي، و النظر في مختلف الجوانب المتعلقة بها حيث نجد عديد دول سواء كانت متقدمة أم نامية تسعى بحرص إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر مصدرا مستداما لدعم نمو اقتصادها و استغلال أقصى استفادة منه. و هذا ما ألهمنا البحث في النظريات التي تشرح كيفية تقييمه و العوامل التي تحفز على تدفقاته الدولية و فهم التصنيفات المتنوعة لهذا النوع. هذه النقاط تمثل التحديات المثيرة التي سنتعرض لها في هذا الفصل بغية معرفة حقيقة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادات الوطنية والعلاقات الدولية.

2-1 أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

تُعتبر قضية الاستثمار الأجنبي المباشر واحدة من أهم و أبرز القضايا في الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، لهذا سيكون لنا في هذا السياق شرحًا مفصلًا لمفهوم و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم نتطرق إلى أسباب و دوافع قيامه. لنختتم ذلك بعرض محدداته.

2-1-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله:

تبعا لما تمليه منهجية البحث العلمي كان واجب علينا قبل الدخول مباشرة في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر التطرق في بداية الأمر إلى بسط مختلف تعريفات الاستثمار بشكل عام و مختلف أنواعه، و لكن و لأن معظم الكتب و الدراسات و البحوث في هذا الاختصاص قد أسهبت في ذلك، كان لابد من المرور مباشرة للعنصر الأساسي في الدراسة لتمرير الفكرة بصورة واضحة و دالة.

2-1-1-1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

أعطى صندوق النقد الدولي تعريفا للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه" :هو تلك العمليات المالية للشركات متعددة الجنسيات، بغية التحكم و التأثير على السوق و تسيير المؤسسات الموجودة خارج بلد الشركة الأم، و تكون هذه العمليات من جهة تلك العمليات الداخلية التي تجري من بين الشركة الأم و مختلف فروعها عبر العالم، والتي تتضمن إنشاء فروع جديد و توسيع الطاقة الاستيعابية و الرفع من رأس المال و القروض وإعادة الاستثمار المحلي للأرباح...، ومن جهة أخرى العمليات الخارجية التي تقوم بها الشركة كالدخول في رأس مال مؤسسة أجنبية من خلال الأسواق المالية ولكن بشرط الحصول على نسبة لا تقل عن 10% من رأسمال المؤسسة الأجنبية[1].

في حين عرفه **عبد السلام أبو قحف** هو" تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات في المشروع المعين أو كله، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا

[1] Ragazzi, G. (1973). Theories of the Determinants of Direct Foreign Investment (Théorie des facteurs qui déterminent l'investissement étranger direct)(Teorías de los determinantes de la inversión extranjera directa). Staff Papers-International Monetary Fund, 471-498.

عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة والتقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[1].

أما حسب منظمة التجارة العالمية فالاستثمار الأجنبي المباشر يكون في حالة قيام شخص ما باستثمار أصوله خارج بلده مع نية تسييرها[2].

أما **ريموند برنارد** رآه على أنه يعبر عن مساهمة مؤسسة في رأس مال مؤسسة أخرى من خلال خلق فرع جديد لها في الخارج أو الزيادة في رأسمالها، و أداة تحويل رؤوس أموال و موارد حقيقية من دولة ما بهدف إنشاء و خلق مؤسسة في اقتصاد دولة أخرى[3].

ما يستخلص من التعاريف السابقة فالاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النوع من الاستثمار الذي من خلاله يمتلك المستثمر أصول في الخارج يتمتع فيها بحق الملكية و المراقبة و المشاركة في إدارة المشروع.

2-1-1-2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تنوعت أشكال وأنماط الاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على المعايير المُعتمدة، ولغرض توضيح أهم هذه التصنيفات، تم تقسيم هذا الموضوع إلى قسمين:

- تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على الملكية.
- تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على الدوافع و الأهداف.

2-1-1-2-1 تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على الملكية:

في هذا التصنيف يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أربعة أشكال[4]، و سوف نوضحها في العناصر الآتية:

أ- **الاستثمار المطلق أو المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:**

و من اسمه يتضح بأن ملكية المشروع تكون بالكامل لمستثمر أجنبي واحد أو أكثر و ذلك عند خلق أو تأسيس فرع أو شركة جديدة دون إشراك الطرف المحلي فيه، أو عند شراء كامل المشروع أو شركة محلية في

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989 ، ص13 .

[2] Kennedy, K. C. (2000). Foreign direct investment and competition policy at the World Trade Organization. Geo. Wash. Int'l L. Rev., 33, 585.

[3] Raymand Bernard , (1979) Economie Financière International, ED PUF, Paris, 1997.P91.

[4] شريط كمال. (2014). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

هذه الدولة المضيفة لتصبح تابعة لإدارته بالكامل، و نجد أن هذا الاستثمار تحبذه الشركات الأجنبية أكثر من الدول المضيفة.

أ-1 بالنسبة للمزايا الرئيسية للاستثمار المملوك بالكامل:

- ✓ **زيادة الربحية:**

هذا النوع من الاستثمار يسمح للمستثمر بالحصول على نسبة كاملة من الأرباح الصافية من المشروع دون مشاركة أطراف أخرى، ما يعزز فرص تحقيق أرباح أعلى بالمقارنة مع الاستثمارات المشتركة و يجعل هذا النوع من الاستثمارات مغري للمستثمرين أكثر من غيره.

- ✓ **التحكم الكامل:**

المستثمر يمتلك التحكم الكامل في إدارة و اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع ما يُمكّنه من تحديد السياسات و الاستراتيجيات و الممارسات دون الحاجة إلى الاتفاق مع شركاء آخرين أو الالتزام بشروط محددة[1]. بمعنى آخر هذا التحكم الكامل يمكن أن يتيح للمستثمر تنفيذ رؤيته الخاصة و العمل وفقًا لأهدافه دون قيود.

- ✓ **السرعة في التنفيذ:**

نظرًا للتحكم الكامل و عدم وجود حاجة للمفاوضات مع شركاء يمكن تنفيذ القرارات بسرعة، الأمر الذي يزيد من مرونة الاستجابة لفرص السوق أو التغيرات الاقتصادية بفعالية.

أ-2 بالنسبة للعيوب الرئيسية للاستثمار المملوك بالكامل:

- ✓ **مخاطر مالية عالية:**

هذا النوع من الاستثمار يتطلب تخصيص رأس المال الكبير بالمقارنة مع الاستثمارات المشتركة الذي يمكن أن يُعرّض المستثمر لمخاطر مالية عالية في حالة فشل المشروع أو تكبد الخسائر كاملة.

- ✓ **تكاليف أعلى:**

يشمل التحكم الكامل في المشروع تكاليف عالية لإدارة و صيانة و تشغيل العمليات الإنتاجية بالإضافة إلى استثمار رأس مال أكبر، ما يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة التكاليف الإجمالية للمشروع و تقليل من مرونة المشروع و التأثير على القدرة في تحقيق الأرباح المرجوة بشكل فعّال.

[1] Calvet, A. L. (1983). A synthesis of foreign direct investment theories and theories of the multinational firm. In International Accounting and Transnational Decisions (pp. 315-334). Butterworth-Heinemann.

✓ **محدودية الموارد:**

بسبب الاستثمار الكبير المطلوب يفرض أحيانا نوعا من المحدودية في الموارد المالية و البشرية المتاحة للمستثمر الذي قد يتسبب في خلق نسبة من التضييق و التقييد على القدرة في تنفيذ مشروعات أخرى أو استغلال فرص أخرى..

ب- الاستثمار المشترك:

و هو يتميز بأن ملكية المشروع تتوزع بين مستثمر أجنبي أو أكثر مع مستثمر أو عدة مستثمرين سواء أكان عاما أو خاصا و هذا بهدف التقليل من المخاطر، في حين أنه لابد أن تكون مشاركة المستثمر الأجنبي تفوق نسبة 10% من رأس مال المشروع، و هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح واسع الانتشار في الدول النامية[1] .

ب-1 مزايا الاستثمار المشترك:

✓ **زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:**

يمكن للدولة المضيفة الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية الإضافية التي تدخل البلاد من خلال الاستثمار المشترك، هذه الأموال يمكن استخدامها لتمويل المشاريع الصناعية و البنية التحتية و تطوير القطاعات الاقتصادية[2].

✓ **نقل التكنولوجيا:**

عندما تشارك شركات أجنبية في مشروعات مشتركة، يمكن نقل التكنولوجيا المتقدمة و المعرفة الفنية إلى الدولة المضيفة ما يمكن من تحسين جودة الإنتاج و الكفاءة في الصناعات المحلية و يزيد من قدرتها على المنافسة على الصعيدين المحلي و العالمي.

✓ **خلق فرص عمل:**

يمكن للاستثمار المشترك أن يؤدي إلى إنشاء وظائف جديدة في الدولة المضيفة كما يساهم أيضا في تخفيض معدلات البطالة و يعزز الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي.

[1] نزيه عبد المقصود، الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ،دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

[2] نفس المرجع ص 37.

✓ **تحسين الميزان التجاري:**

عندما تزيد الصادرات نتيجة للاستثمار المشترك و تنمية الصناعات المحلية، يمكن تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة و يخفض من العجز التجاري و يعزز الاستدامة الاقتصادية.

✓ **تنمية الموارد البشرية:**

من خلال تدريب و تطوير العمال المحليين في مشروعات الاستثمار المشترك يؤدي إلى اكتساب مستوى أعلى من المهارات و الخبرات في الدولة المضيفة ما يؤثر إيجابا في زيادة فرص العمل و تطوير الموارد البشرية.

✓ **تعزيز العلاقات الاقتصادية:**

الاستثمار المشترك يمكن أن يعزز التعاون الاقتصادي بين الدول المشاركة و يبني علاقات تكامل اقتصادي تسمح للدول المشاركة فيه بناء علاقات و مصالح مشتركة يكون لها أثر إيجابي في مختلف الجوانب.

ب-2 عيوب الاستثمار المشترك:

✓ **تعارض المصالح:**

في بعض الأحيان يمكن أن تنشأ توترات و تعارضات بين المصالح الوطنية للدولة المضيفة والشركاء الأجانب في المشروع، و هو الأمر الذي يهدد مشروع الاستثمار في حد ذاته.

✓ **قدرة محدودة للمستثمر الوطني:**

قد تقلل الشراكات الاستثمارية من قدرة المستثمر الوطني على السيطرة على المشروع أو تحقيق أهدافه الاقتصادية الخاصة.

✓ **القيود الحكومية:**

قد تفرض الحكومات شروطًا وقيودًا على المشروعات المشتركة ما بتسبب في المزيد من التعقيدات التي يمكن أن تؤثر سلبًا على مرونة العمليات والأرباح[1].

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 152.

✓ **تقاسم الأرباح:**

يجب على الشركاء في الاستثمار المشترك تقاسم الأرباح مما يقلل من العائد المالي لكل شريك بالمقارنة مع الاستثمار الكامل.

✓ **التعارضات في الرؤى:**

قد تحدث تعارضات بين الشركاء فيما يتعلق بالأهداف والرؤى للمشروع ما يمكن أن يؤدي إلى صراعات داخلية.

✓ **التأميم و المصادرة:**

في بعض البلدان يمكن أن تتعرض المشروعات المشتركة لمخاطر مثل التأميم (استيلاء الحكومة على الممتلكات الخاصة) أو المصادرة و هذا ما يؤدي إلى فقدان الاستثمار.

✓ **الالتزامات القانونية و الضرائب:**

يجب على المستثمرين الالتزام بالقوانين و اللوائح المحلية، حيث يمكن أن تكون هناك التزامات ضريبية إضافية مما يزيد أيضا من تعقيدات الإدارة و التكاليف.

ت- المشروعات التجميعية:

مشروعات أو عمليات التجميع" هي نوع من المشروعات الاقتصادية التي تستند إلى اتفاق تعاوني بين طرف أجنبي وطرف محلي، سواء كان هذا الاتفاق على نطاق وطني أو دولي[1]. في هذا النوع من المشروعات يتعاون الطرف الأول بتوريد مكونات منتج محدد بالإضافة إلى تزويده بالمعرفة اللازمة حول هذه العملية بمقابل مالي متفق عليه إلى الطرف الثاني الذي بدوره يقوم بتجميع هذه المكونات لتصبح منتجًا نهائيًا.

تُعتبر مشروعات التجميع من الأساليب الفعالة لتعزيز التعاون بين الشركات الدولية و المحلية، و تعمل على تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية، كما يمكنها ان تساهم بشكل كبير في توسيع إمكانيات التصدير للدول المضيفة من خلال إنتاج منتجات تلبي احتياجات الأسواق العالمية[2].

تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع تمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الزراعة و الصناعة و الخدمات ما يمنحها تنوعًا كبيرًا في التطبيق، ونتيجة لذلك يمكن أن تسهم هذه المشروعات بفعالية في دعم التنمية الاقتصادية و توفير فرص العمل في الدول المضيفة.

[1] صلاح الدين عباس، العولمة و آثارها في الفكر المالي و النقدي، مؤسسة شباب الجامعية، 2005، ص88.

[2] Moran, T. H. (1998). Foreign direct investment and development: The new policy agenda for developing countries and economies in transition. Peterson Institute.

ث- الاستثمار في المناطق الحرة:

الغاية من هذا النوع من الاستثمار هو تعزيز النشاط الصناعي و تشجيع الصادرات، و هذا يتم عبر إنشاء مناطق حرة تكون جاذبة للمستثمرين. تهدف هذه المناطق الحرة إلى تقديم مجموعة من الحوافز و الامتيازات للشركات و المشاريع الاستثمارية التي تستقر فيها. و يمكن توضيحه أيضا بأنه نهج اقتصادي تبنته العديد من الدول بهدف تشجيع و تنمية الصناعات التصديرية الذي يجعلها من المناطق ذات الجاذبية الكبيرة للاستثمار و يتم ذلك من خلال تقديم مجموعة واسعة من الحوافز و المزايا و الإعفاءات الضريبية و الجمركية للشركات و المشاريع الاستثمارية.

تتنوع أشكال و أسماء المناطق الحرة من دولة إلى أخرى و لكن جميعها تشترك في الهدف الرئيسي و هو تعزيز الاستثمار و تحفيز النمو الاقتصادي. تُعتبر هذه المناطق بيئة مثالية للشركات التي ترغب في توسيع أعمالها أو تأسيس مشاريع جديدة، حيث يمكن للمستثمرين الاستفادة من البنية التحتية المتاحة و التي أيضا تتسم بمرونة ضريبية و إعفاءات من الرسوم و الرخص...

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك اهتماما دوليا متزايدا بشأن إنشاء هذه المناطق الحرة نظرًا للفوائد الاقتصادية الكبيرة التي يمكن أن تجلبها، إذ يمكن أن تكون هذه المناطق جزءًا من استراتيجيات الدول لجذب رؤوس الأموال العالمية لترقية الصادرات و تعزيز النمو الاقتصادي.

2-1-1-2-2 تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدوافع و الأهداف:

تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على الدافع أو الهدف يمكن حصرها تبعا لنظرة المستثمرين الأجانب من جهة أو الدولة المضيفة من جهة أخرى، فمن المنظور الأول تُوزع على عدة أنواع يتمثل أولها في الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي و الذي فيه يتطلع المستثمر إلى توسيع نطاق الإنتاج المحلي، حيث يعني ذلك أن المستثمر يبحث عن الأسواق التي يتم فيها إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة لتلك التي يتم إنتاجها محليًا في الدولة المضيفة، و هذا النوع من الاستثمار يمكن أن يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للصناعة المحلية[1]. أما النوع الثاني فيتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الذي يسعى فيه المستثمر إلى السيطرة على منافذ التوزيع أو استغلال المواد الأولية بشكل أفضل، كامتلاك مصادر للمواد الخام أو إقامة شبكة توزيع واسعة

[1] Tadesse, B., & Shukralla, E. K. (2013). The impact of foreign direct investment on horizontal export diversification: empirical evidence. Applied Economics, 45(2), 141-159.

النطاق، و هذا النوع من الاستثمار يطلق عليه بالاستثمارات الباحثة عن الموارد، حيث يمكنه أن يعزز من كفاءة العمليات الإنتاجية و زيادة القيمة المضافة. في حين يكمن النوع الثالث في الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط و الذي من اسمه يتضح أنه يجمع بين الخصائص الأفقية و العمودية في نفس الوقت، فهو يقوم بدافع الاستفادة من المواد الأولية أو التحكم في منافذ التوزيع و ذلك من خلال استهداف الأصول الاستراتيجية و الموارد الطبيعية و التكنولوجيا كما يراعي أيضا إيجاد العمالة الرخيصة و المؤهلة أكثر، و كل هذه العوامل تساعده في اكتساب أسواق جديدة[1] .

أما من المنظور الثاني و المتعلقة بالدول المضيفة يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمارات التي تستهدف تقليل الواردات من خلال تنمية الصناعات المحلية، وتلك التي تهدف إلى زيادة الصادرات لتحسين الميزان التجاري، وكذلك الاستثمارات التي تُنفَذ بمبادرات حكومية لتعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل. و هذه الأنواع المختلفة من الاستثمار الأجنبي المباشر تلعب دورًا هامًا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية على الصعيدين المحلي و الدولي.

2-1-2 دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتفاعل الاستثمار الأجنبي المباشر مع مجموعة متنوعة من العوامل التي تدفع الأطراف المعنية إلى التوجه نحو هذا النوع من الاستثمار، و يمكن تقسيم هذه الدوافع إلى نوعين :

2-1-2-1 دوافع المستثمر الأجنبي:

تشير دوافع المستثمر الأجنبي إلى تلك الأسباب أو العوامل التي تحفز المستثمر من دولة معينة على توجيه رأس المال أو الاستثمارات نحو دولة أو سوق أجنبي، و هذه الدوافع عديدة نستخلص منها:

- ✓ **البحث عن اكتساب أسواق جديدة[2]:** من دوافع الاستثمار توسيع السوق بغرض تصدير المزيد من المنتجات و الخدمات ما يحقق مبيعات و عوائد أكثر.
- ✓ **تعظيم الأبراح:** و هو يعتبر من أهم الدوافع حيث يعطي للمستثمر فرص لتحقيق أرباح أعلى من خلال الاستفادة من اختلافات التكلفة بين البلدان كانخفاض تكلفة العمالة، و توفر الموارد الطبيعية و غيرها من العوامل التي يكون لها انعكاسات مباشرة في زيادة الأرباح.

[1] Cohen, S. D. (2007). Multinational corporations and foreign direct investment: avoiding simplicity, embracing complexity. Oxford University Press.
[2] Kumar, R., & Rani, M. P. (2002). Foreign direct investment. Editorial Board, 255.

- ✓ **قناة فعالة للوصول إلى الموارد:** فالاستثمار الأجنبي المباشر يعطي فرصا أكبر في الوصول المباشر إلى الموارد الحيوية مثل النفط والغاز أو المعادن النادرة التي تعتبر من الموارد المطلوبة بشدة في الأنشطة الصناعية و التصنيعية و لاسيما مجالات الطاقة.
- ✓ **الاستفادة من التكنولوجيا:** في كثير من الحالات يعتبر الاستثمار في الخارج وسيلة للوصول إلى تكنولوجيا و معرفة جديدة، و يتحقق هذا عبر عدة طرق كالاستحواذ على شركات محلية تمتلك تلك التكنولوجيا أو الاستثمار في البحث والتطوير.
- ✓ **التخفيض من نسبة المخاطرة:** إن التنويع في مناطق الإنتاج و التصدير و تجنب الاستثمار في سوق واحدة هو نوع من الحماية و تقليل للمخاطر المحتملة و غير متوقعة داخل هذا السوق.
- ✓ **الاستفادة من دعم حكومي:** بعض الدول التي تبحث عن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تقدم حوافز و امتيازات للمستثمرين الأجانب لتشجيعهم على الاستثمار كالتخفيضات الضريبية أو التسهيلات الجمركية أو دعم مالي مباشر من الحكومة.
- ✓ **التوسع الاستراتيجي:** و هذا النوع من الدوافع يعود إلى الرؤية الاستراتيجية للمستثمر و توقعاته المستقبلية المبنية على قرارات توسعية و تنويع الأعمال.
- ✓ **المصالح السياسية و الاقتصادية للدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر:** و هنا يمكن أن نغير الرؤية من دوافع المستثمر الأجنبي الخاصة إلى مصالح الدول المصدرة لرأس المال التي تعمل على ضمان هيمنتها و توجهاتها السياسية و الاقتصادية[1]، و ذلك من خلال تشجيع مواطنيها و مستثمريها بشتى الطرق التحفيزية في الاستثمار داخل الدول المستهدفة، هذه الدول سواء إما أن ذات مواقع استراتيجية أو أنها تتوفر على ثروات طبيعية أو دول حليفة لها و غيرها من الأسباب.

2-1-2-2 دوافع البلد المضيف:

يعتبر الهدف العام من الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدول المضيفة هو تعزيز الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية والرفاهية للمواطنين. و الجدير بالذكر أننا نجد نوعا من تنافس بين الدول المتقدمة والنامية على سواء من أجل جذب هذا النوع من الاستثمارات إلا أن أسباب استقطابه قد تختلف من دولة إلى أخرى على

[1] طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2000 ، ص 186.

معطيات عديدة و طبيعة اقتصادها، و في ما يلي سوف نتعرض لأهم دوافع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[1]:

- ✓ **توفير التمويل و زيادة احتياط الصرف الأجنبي:** و هذه النقطة تعد من أسباب الرئيسية التي تعمل عليها الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر و لاسيما الدول النامية منها، و ذلك من أجل ضمان تمويل خطط التنمية التي تنتهجها الحكومات، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل في المجالات ذات المردودية العالية و التي لها أثار إيجابية بالنسبة للدولة و المستثمر ما يجعله بديلا أفضل من القروض و الإعانات و ما يترتب عنها من تكاليف.
- ✓ **الاستغلال الأمثل و العقلاني للثروات الطبيعية:** بعض الدول المستضيفة تمتلك موارد طبيعية هائلة مثل المعادن والأراضي الزراعية والمياه و اليد العاملة غير المكلفة...، إلا أنها لا تمتلك طاقات إنتاج تواكب استغلال هذه الثروات ما يجعل التوجه نحو استقطاب هذا النوع من الاستثمار فرصة مناسبة لاستغلالها من أجل تحقيقه أقصى المنافع الإيجابية لاقتصاداتها.
- ✓ **فرصة سانحة لاكتساب التكنولوجيا:** من المعلوم أن الاستثمار الأجنبي وسيلة لنقل التكنولوجيا و هذه الأخيرة لها دور مهم في تعزيز النمو الاقتصادي[2]، فيمكن من خلال الشركات الأجنبية اكتساب التكنولوجيا و نقل المعرفة الفنية إلى العمالة المحلية للدول المضيفة لاسيما الدول النامية منها.
- ✓ **تحسين وضعية ميزان المدفوعات:** يُعرف بأن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير مباشر في تحسين ميزان المدفوعات للدول النامية و ذلك من خلال اكتساب رؤوس الأموال الأجنبية و عائدات التصدير الخاصة بالشركات الأجنبية المستثمرة بها بالإضافة إلى تخفيض تكاليف الاستيراد...
- ✓ **تخفيض معدل البطالة:** من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فإنك تعمل على خلق مشاريع جديدة ما يزيد من الطلب على العمالة خاصة إذا كانت هذه المشاريع كثيفة لليد العاملة.
- ✓ **النهوض بالإنتاج الوطني و تراكم رأس المال:** بطبيعة الحال فإنه من خلال إقامة المستثمر الأجنبي لمشاريع استثمارية جديدة فبذلك يتم اكتساب رؤوس أموال و مصادر أموال جديدة تعمل على تحقيق تحسينات في البنية التحتية و تطوير تكنولوجيا الإنتاج ما يرفع من الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد المضيف.

[1] محمد عبد العزيز عبد الله ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، طبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2005.

[2] Wang, J. Y., & Blomström, M. (1992). Foreign investment and technology transfer: A simple model. European economic review, 36(1), 137-155.

2-1-3 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أجمعت الأدبيات و الأبحاث على أن للاستثمار الأجنبي المباشر عدد من المحددات، حيث تعتبر هذه المحددات هي المرجع الأول من أجل وضع و إصلاح السياسات في الدول المضيفة بغية فتح الطريق لاستقطابها، وقد أُقترحت عدة تصنيفات لهذه المحددات. ومع ذلك و لتحديدها على نحو أفضل سنعتمد على ترتيب **الأونكتاد** (1998)[1] الذي وضعها في ثلاث مجموعات على النحو التالي:

- المحددات الاقتصادية.
- المحددات السياسية.
- المحددات المؤسسية.

2-1-3-1 المحددات الاقتصادية:

إن ما أثبتته الدراسات العلمية من الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة خاصة في العقدين الأخيرين هو أن محددات الاستثمار الأجنبي تعود بالأخص إلى اعتبارات اقتصادية، و التي بدورها تدفع الشركات لتدويل إنتاجها من خلال أبحاث السوق و البحث عن الموارد و الكفاءة و عن أفضل الاستراتيجيات. و يمكن تلخيص و احتواء المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي:

2-1-3-1-1 الاستقرار الاقتصادي الكلي:

يعتمد المستثمرون في قراراتهم من أجل الدخول في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر على عامل الاستقرار الاقتصادي الكلي، و وفقا للدراسات في هذا المجال فإن تقلبات أسعار الصرف لها تأثير مباشر على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف، في حين توجد دراسات أخرى قد نظرت في معدل التضخم وسعر الفائدة و النمو كمحددات لاستثمار الأجنبي المباشر، كما يمكن أن تكون بدورها مؤشرات لقياس الاستقرار الاقتصادي الكلي و في ما يلي سيكون لنا شرح موجز لها:

- **التضخم:**

فوفقا لـ **(Schneider and Frey)** فإن ارتفاع معدل التضخم هو علامة على التوتر الاقتصادي الداخلي ما يكون له تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا لدراستهما للمحددات الاقتصادية

[1] CNUCED (1998), "Tendances et déterminants", Rapport sur l"investissement dans le monde, New York et Genève, United Nation., p.91.

والسياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في 54 بلدا ناميا مضيفا[1]. كما دعمت دراسات أخرى لكل من Friedman (1997) و Yung and all (2000) و Ngouhouo (2005) أُستخدِم فيها أن التضخم كمقياس للاستقرار الاقتصادي الداخلي، و أنّ ارتفاع معدل التضخم يتسبب في عدم استقرار الاقتصاد الكلي ما يقلل من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **سعر الصرف:**

أما بالنسبة لسعر الصرف باعتباره أيضا مؤشرا للاستقرار الاقتصادي الكلي، و تبعا لدراسة Aizerman (1992) [2]، و دراسات أخرى نذكر منها Froot and Stein (1991), Klein and Rosengen (1994) و التي أقرت بوجود علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشر أسعار الصرف، و أن انخفاض في معدل هذا الأخير يحفز الصادرات و يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-1-3-1-2 سعر الفائدة:

وفقا لعدة دراسات فإن لسعر الفائدة أثر إحصائي غير متوقع على الاستثمار الأجنبي المباشر، فعندما تكون تكلفة القروض منخفضة في البلد المضيف هي سبب واضح لتشجيع الشركات متعددة الجنسيات على تمويل أنشطتها محليا، مستندين في هذا إلى دراسة (Culem 1988) التي أظهرت وجود تأثير إيجابي لمعدل الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر[3].

2-1-3-1-3 معدل النمو:

تبعا للمسح الذي قامت به (CNUCED 1997) فإنها وصلت لنسبة 91% من مديري الصناديق الاستثمارية أنهم يضعون بالدرجة الأولى معدلات النمو كعامل محدد لاستراتيجية استثماراتهم، فمعدل النمو المرتفع يسمح بتوقع نمو الصادرات ما يجعله عامل جذب للمستثمرين من أجل تحقيق عائدات أفضل على استثماراتهم[4].

[1] Schneider Friedrich, Frey Bruno S. (1985), "Economic and Political Determinants of Foreign Direct Investment", World Development, Vol. 13, Issue 2, p. 165.

[2] Aizerman, J. (1992), "Exchange Rate Flexibility? Volatility and The Patterns of Domestic and Foreign Direct Investment ?", NBER Working Paper No. 3853.

[3] Culem, C. G. (1988). The locational determinants of direct investments among industrialized countries. European economic review, 32(4), 885-904.

[4] Étienne, G. (1998). CNUCED (UNCTAD), World Investment Report, 1997, Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy. Revue Tiers Monde, 39(155), 714-715.

2-1-3-1-4 حجم السوق:

و هو يعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره المعلمة الأولى التي يرجع إليها المستثمرون في شأن قرار موقع استثماراتهم. فحجم السوق الكبير يتسم بارتفاع الطلب فيه ما يجعله بيئة مناسبة لتوليد وفرات الحجم و تخصيص الإنتاج، و بالتالي يكون له تأثير مباشر على المؤسسة الأجنبية المستثمرة. وأثبتت ذلك دراسة لـ: (Kravis et Lipsey 1980) التي انتهت بوجود علاقة إيجابية بين حجم السوق في البلدان المضيفة وقرار الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات[1].

2-1-3-1-5 المحددات من حيث العرض:

و هي في أصل تعتبر محددات ترتبط بالبلد المضيف، و تعبر عن الموارد المتاحة فيه و التي تدخل ضمن عمليات الإنتاج و في ما يلي نعرضها في إيجاز:

أ. تكلفة اليد العاملة:

تعتبر اليد العاملة الماهرة عاملا مهما للمستثمر الأجنبي نظرا لأن العديد من الشركات تنتقل للاستفادة من توافر عوامل الإنتاج، و لاسيما انخفاض تكلفة العمالة الذي هو عامل موجود أساسا في البلدان النامية. ومع ذلك فإن في العديد من الحالات نجد أن الشركات لا تنظر فقط في تكلفة عوامل الإنتاج و إنما أيضا من حيث نوعيتها. فهي في الواقع تبحث بصورة متزايدة عن عامل جيد جدا من أجل تفادي تكاليف تكوينه و تدريبه لاسيما تلك الشركات المتخصصة في إنتاج السلع و التكنولوجيا الكثيفة لرأس المال.

وهكذا من الأفضل للدول التي تبحث في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين نوعية القوى العاملة عندها من خلال الاستثمار في تعليم السكان. ومن ثم فإننا نجد أن تحسين مؤشر نوعية العامل يتجلى في مدى جهود الدولة في التكفل الأمثل بالسكان و تأهيلهم بشكل أدق و الذي يظهر من حصة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي.

ب. جودة البنية التحتية:

نجد في بعض الدراسات بأن جودة البنية التحتية تؤثر تأثيرا إيجابيا على موقع أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، حيث أنها تسهل تحقيق عمليات الإنتاج والتوزيع، و بالتالي هي شرط ضروري لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. فوفقا **للأونكتاد**[2] (CNUCED,1998) فإن توفر هياكل البنية التحتية الملائمة هي شرط

[1] Kravis, I. B., Lipsey, R. E., & Bushe, D. M. (1980). Prices and Market Shares in the International Machinery Trade (No. w0521). National Bureau of Economic Research.

[2] Étienne, G. (1998), op.cit,p :714-715.

أساسي و مسبق للشركات المستثمرة من أجل مباشرة أنشطتها الداخلية و الخارجية التي تدخل في عملية الإنتاج، وتشمل هذه المرافق وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية عالية الجودة و مدى توفر أنظمة نقل يمكن الاعتماد عليها.

وفقا (Campos et Kinoshita, 2008) و(Martinez-Vasquez et Zhang, 2006) فإن الدول التي تتوفر على بنية تحتية أفضل لشبكات اتصالات سلكية و لاسلكية و غيرها... لها فرصة أكثر لاستقبال المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

ج. مدى توفر الموارد الطبيعية:

تبعا لدراسة (Campos et Kinoshita 2003) التي درست التدفقات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ما بين 1990و 1998 حيث كانت الموارد الطبيعة تعتبر عامل جذب قوي لهذا النوع من الاستثمار[2]، أضف إلى هذا دراسة أخرى لـ: (Onyeiwu 2000) و التي أكدت أنه بفعل توفر الثروات الطبيعية في بعض البلدان لاسيما منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا فإن هاته الدول تستحوذ على حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و لو بغياب جزء من الاستقرار السياسي و الاقتصادي، و هذا ما يجعل توفر الموارد الطبيعية محدِدا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر.

ح. درجة الانفتاح التجاري:

يستمر الجدال ما إذا كان للانفتاح التجاري دور و تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما، و لكن التجارب و الدراسات أثبتت في الكثير من الحالات أن الانفتاح التجاري و لاسيما في مجال الصادرات يزيد و يرفع من الاستثمار الأجنبي الموجه نحو التصدير3. كما أن مؤشر الانفتاح التجاري الذي يقاس بنسبة مجموع الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي يعتبر عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر. فحتى قيمة و حجم الواردات تعطي للمستثمر الأجنبي معلومات كافية عن النظام الجمركي و الضريبي في الدولة المستهدفة، و كنتيجة عامة فإن مستوى الانفتاح التجاري له أثر إيجابي و محدد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] Campos, N. F., & Kinoshita, Y. (2008). Foreign direct investment and structural reforms: Evidence from Eastern Europe and Latin America.

[2] Kinoshita, Y., & Campos, N. F. (2003). Why does FDI go where it goes? New evidence from the transition economies. New Evidence from the Transition Economies (June 2003).

[3] Chakrabarti A. (2001), "The Determinants of Foreign Direct Investment: Sensitivity Analyses of Cross-Country Regressions", Kyklos International Review for Social Sciences, vol.54, No.01, pp.89-113.

تكلمنا في ما سبق عن المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر معتمدين في ذلك على الدراسات السابقة في نفس الموضوع، ومع ذلك يجب أن نضيف أن التوجه نحو هذا النوع من الاستثمار يأخذ أيضا معايير أخرى لا بد من الوقوف عليها، وفي هذه الحالة فإن للقرارات السياسية للحكومات دورا حاسما في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما يجعلها تدخل أيضا كمحددات مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

2-1-3-2 المحددات السياسية:

بالرغم من أن المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف تعتبر محددات رئيسية في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن رغم كل هذا فإن قرار الاستثمار يبقى يحتاج إلى معطيات ومحددات أخرى تتعلق بالبلد المضيف كمدى توفر الاستقرار السياسي فيه، الذي يعتبر الوسط الملائم لقيام هذا النوع من الاستثمارات، بالإضافة إلى العديد من المحددات التي سنتناولها في النقاط التالية:

2-1-3-2-1 الحوافز الضريبية:

تعتبر الحوافز الضريبية الأداة السياسية الأولى التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتمثل هدفها في خفض معدل الضريبة. ويمكن أن تتخذ أشكالا شتى، مثل تخفيض الضرائب على الأرباح، و القيمة المضافة، وتخفيض ضرائب الاستيراد والتصدير، و حتى تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي... الخ. وتتحدد جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اعتماد الحكومات نظاما ضريبيا بسيطا و حديثا و شفافا. و الواقع يشرح أن ارتفاع معدل الضرائب قد يثبط الاستثمار بوجه عام، والاستثمار الأجنبي المباشر بوجه خاص[1].

2-1-3-2-2 معاهدات الاستثمار الثنائية:

وفقا لـ: (CNUCED 2007) فإن معاهدة الاستثمار الثنائية هي اتفاق يجمع بلدين على تشجيع الاستثمار المباشر بينهما و حماية كل من الاستثمار و المستثمر معا[2]، وبوجه عام تتناول معاهدة الاستثمار الثنائية المواضيع التالية: مجالات الاستثمار، وشروط التأسيس، والمعاملة العادلة للمستثمرين من كلا البلدين، وضمان النقل الحر للأموال، و كذا آليات تسوية المنازعات بين الدولتين و ما إلى ذلك.

[1] Alaya M., Nicet-Chenaf N. et Rougier E. (2007), "Politique d''attractivité des IDE et dynamique de croissance et de convergence dans les Pays du Sud Est de la Méditerranée". Cahiers du GREThA No. 6, Juin.
[2] LA DIMENSION, S. U. D. S. U. D. (2007). des Nations Unies sur le commerce et le développement.

و استنادا لما سبق نجد دراسة[1] (Neumayer et Spess 2005) التي عالجت أثر معاهدات الاستثمار الثنائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية للفترة 1970-2001. وانتهت بوجود أثر إيجابي لمعاهدات الاستثمار الثنائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و هي نفس النتيجة التي خرجت بها دراسة (Salacuse et Sullivan 2005) لمعاهدات الاستثمار الثنائية بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل خلال الفترة 1991-2000 مع الولايات المتحدة الأمريكية.

2-1-3-2-3 التحرير المالي:

يحظى التحرير المالي باهتمام كبير يجذب انتباه المستثمرين الأجانب. فالقطاع المصرفي لبلد ما ومدى صلابته وكفاءته تساعد الشركات المستثمرة على تمويل أنشطتها من السوق المالي لهذا البلد المضيف، و من ثم فإنه من الناحية التقنية يمكن تحويل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجرد استثمار محلي.

فبالرجوع إلى الدراسات في هذا الخصوص نجد دراسة بحثت في العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التطور المالي و النمو الاقتصادي في مجموعة مكونة من أربعة بلدان شمال أفريقيا[2] (تونس المغرب، الجزائر و مصر) خلال الفترة 1980-2011، و التي انتهت بوجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي و أكدت على أن تطوير النظام المالي المحلي شرط هام للاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

في حين دعمت دراسة أخرى لـ: (Campos et Kinoshita 2008) على أن الجهود الحقيقية و الفعلية لتحرير و تطوير النظام المصرفي إلى جانب تفعيل كفاءته، كلها عوامل تعمل على جذب الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات.

2-1-3-2-4 الاستقرار السياسي و الاجتماعي:

على العموم لا يتجلى الأداء الاقتصادي فقط في مدى استقرار البلد، بل يمتد أيضا إلى مناخه السياسي والاجتماعي. هذا الأخير في معظم الأحيان يكون من المحددات التي يعتمد عليها المستثمرين الأجانب، والواقع أن الخطر السياسي يتجسد عموما في الانقلابات، والحروب الأهلية، وانعدام الأمن، وأعمال الشغب ومصادرة الأصول وعرقلة الحسابات و حركة الأموال، إضافة للإرهاب والصراعات الإقليمية والمحسوبية والجرائم المنظمة ...الخ. وبالتالي لو كان مشروع الاستثمار في بلد ما ذا ربحية جذابة مع وجود احتمال واحد أو أكثر من

[1] Neumayer, E., & Spess, L. (2005). Do bilateral investment treaties increase foreign direct investment to developing countries?. World development, 33(10), 1567-1585

[2] Imen Mohamed Sghaier and Zouheir Abida (2013), "Foreign Direct Investment, Financial Development and Economic Growth: Empirical Evidence from North African Countries", Journal of International and Global Economic Studies, 6(1), June 2013, pp. 1-13.

الأخطار التي ذُكرت سابقا فهذا البلد لن يكون على قائمة البلدان التي يبحث عنها المستثمرون. و عليه يعتبر الإطار السياسي والاجتماعي القوي و الآمن شرطا مسبقا لجذب الاستثمار الأجنبي، و هذا ما أثبتته البحوث في هذا المجال. نذكر منها دراسة (Swain et Wang 1997) التي درست محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى المجر و الصين[1] بين عامي 1978 و 1992 لتثبت أنّ فترات "عدم الاستقرار السياسي في الصين الذي حدث خلال هذه المرحلة كان له عواقب سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-1-3-3 المحددات المؤسساتية:

لا تتأثر الشركات الأجنبية المستثمرة فقط بالمحددات التي تعرضنا لها آنفا، بل أيضا هناك محددات أخرى يتباين تأثيرها في توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين مختلف البلدان و تعرف بالمحددات المؤسساتية:

فحسب البنك الدولي يشير مصطلح المؤسسة إلى مجموعة من القواعد الرسمية و غير الرسمية التي تنظم أعمال الأفراد والمنظمات في المجتمع"[2].

كما تعرف المؤسسات بأنها مجموعة من القواعد الدائمة والمستقرة والمجردة وغير الشخصية، تتبلور في القوانين أو التقاليد أو الأعراف، و كذا طرق تنظيم المعاملات[3].

و تشير الدراسات الأخيرة عموما إلى ثلاثة مقاييس للمؤسسات: تتمثل في الديمقراطية و الفساد و الإطار القضائي و الإداري للبلد. وتم استخدام هذه المؤشرات في دراسة العلاقة بين المؤسسة و الاستثمار الأجنبي المباشر، لتنتهي بأنّ الاقتصاد الديمقراطي الخالي من الفساد و الشفاف يتسم ببيئة قانونية فعالة و نزيهة تثير اهتمام المستثمرين الدوليين.

2-1-3-3-1 الديمقراطية:

تعتبر الديمقراطية عاملا أساسيا في التأثير على سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، كما نجدها تأخذ مصطلحا واسعا في الكتابات الاقتصادية يشتمل عموما على عنصرين:

- **الحقوق السياسية:** و تعكس قدرة المواطنين على المشاركة بِحُرية في العملية السياسية (الحق في التصويت، والتقدم للوظائف العامة، وانتخاب الممثلين الذين لهم قوة الرأي في التدابير الحكومية).

[1] Wang, Z. Q., & Swain, N. (1997). Determinants of inflow of foreign direct investment in Hungary and China: time-series approach. Journal of International Development: The Journal of the Development Studies Association, 9(5), 695-726.

[2] Narayan, D. (1999). Bonds and bridges: Social capital and poverty (Vol. 2167). Washington, DC: World Bank.

[3] Ménard, C. (2003). L'approche néo-institutionnelle: des concepts, une méthode, des résultats. Cahiers d'économie politique, 44(1), 103-118.

- **الحريات المدنية:** إمكانية تطوير الآراء و إنشاء الجمعيات والحريات الشخصية دون تدخل من الدولة.

و هذا ما أوضحته دراسة لـ: (Harms et Ursprung 2002) تبين تعزيز هذين العنصرين يؤدي إلى أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[1] في 62 بلد نامي خلال الفترة الممتدة بين 1989 و 1997.

2-1-3-3-2 الفساد:

و وفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كثيرا ما ينظر إلى الفساد باعتباره آفة سريعة الانتشار في المؤسسات و غالبا ما تكون السبب الرئيسي للركود الاقتصادي وفشل برامج الإصلاح. وقد أظهرت البحوث التي أجريت مؤخرا أن الفساد يشكل بوجه عام أحد القيود الرئيسية التي تواجهها الشركات في البلدان النامية، و الذي له أيضا أثر سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نجد منها دراسة (Bassu A. et Srinivasan K 2002) لسبعة بلدان إفريقية[2]، وهي تبين أن الاستقرار السياسي و الحكم الراشد وانخفاض مستوى الفساد تعتبر المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

2-1-3-3-3 الإطار القضائي و الإداري:

إضافة للنقاط السابقة في المحددات المؤسساتية فإنه يوجد أيضا عنصر مؤسسي رئيسي الأخير و هو يتعلق بالإطار القضائي والإداري.

من المفروض أن تشمل الإدارة الرشيدة الخصائص التالية: العدالة و التشريع المستقلين، القوانين المنصفة و الشفافة التي تطبق بشكل محايد، والمعلومات المالية العامة و الموثوقة، والمستوى العالي من الثقة في الهيئات العامة3.

ومن بين الدراسات التجريبية التي أُجريت و التي كانت ذات الصلة بهذا الموضوع دراسة (Meyer et Estrin 2004) التي درست حالة الاستثمار الأجنبي والتنمية المؤسسية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وخرجت نتائج الدراسة أن توفرها على المؤشرات السابقة وكفاءتها القانونية هي من بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر تأثيرا في البلدان محل الدراسة بين عامي 1994 و 1998. و عليه فإن استقلال ونزاهة وشرعية النظام القضائي المحلي هي أيضا عوامل قد تكون من بين العوامل الهامة في جاذبية الإقليم.

[1] Harms, P., & Ursprung, H. W. (2002). Do civil and political repression really boost foreign direct investments?. Economic inquiry, 40(4), 651-663.

[2] Basu, A., & Srinivasan, K. (2002). Foreign direct investment in Africa-Some case studies.

[3] LI Shaomin (2005), "Why a Poor Governance Environment Does Not Deter Foreign Direct Investment: The Case of China and its Implications for Investment Protection", Business Horizons, Vol. 48, p.298.

2-2 النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الأهمية التي يكتسيها الاستثمار الأجنبي المباشر تجعله محوراً لاهتمام العديد من المدارس الاقتصادية منذ ظهورها، لذا نجد أن كل تيار حاول تفسير هذه الظاهرة بما يراه مناسبًا من وجهة نظره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الشاملة للدول المضيفة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة. كما أنّ ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ليست قديمة قدم الفكر الاقتصادي وإنما ارتبطت مع الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر، ثم نمت وتطورت حتى وصلت ذروتها في العصر الحالي.

فالاختلاف النظريات في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر و التحليل الدقيق لجوهر أو أساس كل نظرية أظهر وجود عوامل مشتركة أو شبه اتفاق بينها على بعض المحددات و الدوافع الخاصة بالاستثمارات الاجنبية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، و لذلك كان لكل مدرسة تفسير يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها، و عليه سيكون لنا عرض لأهم النظريات و التي سوف تتوزع بين النظرية الكلاسيكية و النظرية النيوكلاسية و النظريات الحديثة.

2-2-1 النظرية الكلاسيكية:

فسّر الكلاسيكيون قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار السوق الكاملة و المنافسة التامة و لا وجود لتدخل الدولة إضافة إلى سهولة حركة رأس المال و عوامل الإنتاج. كما أننا نجد الكلاسيكيين يفترضون أن الاستثمارات الأجنبية تحتوي على الكثير من المنافع، غير أنها تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسيات أكثر منها الدول المضيفة[1]، فهي بمثابة مبادرة من طرف واحد و جهة واحدة . فوجهة نظر المستثمر الأجنبي إلى الدول المضيفة على حسب هذه النظرية هي محدودة خاصة لما تحتويه على فرص للاستثمار و الإنتاج و تسويق السلع، بمعنى أنها تمثل أسواقا مربحة و فقط، و حتى يتم استغلال هذه الأسواق يجب فرض الهيمنة الكلية أو الجزئية على مشروع الاستثمار. و من أجل دعم ما يرونه استندوا على عدة مبررات منها:

- محدودية حجم رؤوس الاموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- تركيز الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر من أرباحها إلى الدول الأم بدلا من إعادة استثمارها.

[1] شريط كمال، مرجع سابق ص 27.

- عدم مواءمة تكنولوجيا الشركات متعددة الجنسيات للمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في الدول المضيفة مما يزيد من اتساع الفجوة.
- وجود الشركات متعددة الجنسيات يزيد و يساهم في خلق ما يسمى بالطبقات الاجتماعية من خلال توزيع مداخيل مرتفعة على فئة في المجتمع، ما ينعكس سلبا على الفئات الأخرى.
- الخلفية الواضحة للشركات متعددة الجنسيات عند تخلي الدول المضيفة عن جزء من السيادة ما يساعد على خلق التبعية الاقتصادية للدول الأم لهاته الشركات المستثمرة بها[1].

➢ **تقييم النظرية:**

مما سبق نجد أن النظرة الكلاسيكية للاستثمار الأجنبي المباشر تجلت بصورة واضحة في توضيح آثاره السلبية، و مهاجمتها للشركات متعددة الجنسيات و تحميلها مسؤولية الاختلالات الاقتصادية و الاجتماعية و التخلف الذي تعانيه الدول النامية. دون أن تلتفت إلى الآثار الإيجابية التي يمكن أن تستفيد منها الدول المضيفة. و من أمثلتها:

- تشجيع كفاءة الموارد المتاحة سواء الإنتاجية أو البشرية أو التمويلية.
- فتح و توسيع مجال الشغل و مكافحة الفقر و توفير النقد الأجنبي ما يحفز الدول على استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بالرغم من أن النظرية الكلاسيكية قدمت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ظاهرة اقتصادية لا تخدم مصالح الدول المضيفة و توسعت في عرض آثاره السلبية، إلا أنها أغفلت إبراز أثره على الجانب البيئي للدول المضيفة. و في الأخير يمكن أن نقول بأن المدرسة الكلاسيكية عجزت على تقديم البديل للدول النامية المضيفة من أجل الحصول على منافع تقارب تلك المنافع التي يقدمها هذا النوع من الاستثمار و تجنيبها آثاره السلبية التي يحملها معه.

2-2-2 النظرية النيو كلاسيكية:

رأت هذه المدرسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم على عامل واحد من عوامل الإنتاج و المتمثل في رأس المال النقدي، فهي تبحث عن تعظيم مردودية رأس المال النقدي، فعلى الصعيد الدولي تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول ذات مردودية ضعيفة لرأس المال إلى تلك التي تتميز بمردودية أعلى لرأس المال[2].

[1] عبد المجيد شهاب أحمد. (2006). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأقطار العربية الأقل نمواً-دراسة تحليلية Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 2(4).

[2] Moosa, I. (2002). Foreign direct investment: theory, evidence and practice. Springer.

فبمعنى عام اختصرت هذه النظرية على أنّ رأس المال يتحرك تلقائيا إلى حيث تكون فائدته أكثر ارتفاعا. و يستمر هذا الانتقال على هذا النحو إلى أن تتساوى الإنتاجية الحدية لرأس المال بين الدولتين، عندها تتوقف الحركة ريثما يظهر تفاوت جديد في العوائد المحققة يسمح بإعادة تجسيد استثمار في الخارج من جديد مع الأخذ بعين الاعتبار توقع الأخطار محتملة الوقوع.

أما في حالة عدم ظهور تفاوت بين الدول فعلى المستثمرين أن يوجهوا رؤوس أموالهم إلى القطاعات الاقتصادية التي تمتاز بدرجة عالية من الأمان، أو الاستغناء على هذا النوع من الاستثمارات إذا كان العائد منه أدنى من المعدل المطلوب أو المنتظر.

و في نفس الفكرة تمت عدة دراسات اقتضت بوجود تيارين، حيث يرى التيار الأول أن معظم القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى نمو السوق و تباينه بين الدول، أما الاتجاه الآخر فرآها تتعلق بمعدل الربح الذي يخلق منافسة حادة بين المستثمرين المحليين و الأجانب بغرض تحقيق أقصى المعدلات. و هذا ما أكدته دراسة **برنار بونين** (BERNARD BONIN) " التي خرجت بأن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق و معدل الربح"[1]

- **تقييم النظرية:**

تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تناقض **كينز** مع فكرة التماثل بين الربح و الفائدة لدى الكلاسيكيين، و يرى أن قرار الاستثمار يعود لصاحب المشروع و ليس لرأس المال أو الادخار و ذلك بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن.
- صعوبة تقدير عائد الاستثمار على أرض الواقع، حيث غالبا ما يختلف على نحو ملموس بما كان متوقعا.
- الاستثمار الاجنبي المباشر لا يهدف بالدرجة الأولى إلى تعظيم المردودية فقط، بل يتجاوز ذلك إلى البحث عن أسواق أخرى بهدف توسيع حصص المؤسسات و استمراريتها، و كذلك تعظيم المبيعات و غيرها .....

2-2-3 النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر:

و في هذا السياق فإن النظريات الحديثة تصنف وفقا لثلاثة جوانب:

- النظريات القائمة على هيكل السوق.
- النظريات القائمة على المنظمة و الحماية.

[1] Niosi, J. (1985). Bonin, Bernard: L'entreprise multinationale et l'État, Montréal, Ed. Études vivantes, 1984. Études internationales, 16(2), 415-416.

- النظريات التجميعية أو التركيبية.

2-2-3-1 النظريات القائمة على هيكل السوق:

وفقا لهذه النظريات فإنه لابد من امتلاك الشركة المستثمرة في الخارج ميزة احتكارية أو تنافسية في أحد العناصر التالية[1]:

- اقتصاديات الحجم.
- تكلفة رأس المال.
- نفقات البحث و التطوير.
- نفقات الإشهار.

وفي هذا الإطار يمكننا حصر بعض النظريات نذكر منها:

2-3-3-1-1 نظرية دورة حياة المنتوج:

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي **R.VERNON** الذي قدمها سنة 1966، و هي تحاول تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية على الخصوص و الدول المتقدمة على العموم[2]، و ذلك من خلال اعتبار أن حياة المنتج تمر بثلاث مراحل:

أ- مرحلة المنتج الجديد:

و تتميز هذه المرحلة بتخصيص مصاريف ضخمة للبحث و التطوير و توفير اليد العاملة المؤهلة، و هنا يتم إنتاج سلعة ما لأول مرة في دول متقدمة تمتاز بامتلاك أسواق كبيرة ذات طلب كبير، حيث يتم تسويق هذا المنتج في بدايته على المستوى المحلي، إلا أن زيادة الطلب على المنتوج و الذي يتصف بارتفاع تكلفته تدفع بالشركة إلى التفكير في توسيع عملية الإنتاج، و هنا نمر إلى المرحلة الثانية.

ب-مرحلة النمو و التصدير:

في هذه المرحلة و باعتبار الشركة المنتجة لها ميزة امتلاك و احتكار إنتاج هذا المنتوج، تقوم بالتصدير إلى الأسواق حيث هناك طلب عليه و تشابه في الأذواق و القدرات الشرائية مع أفراد دولة المنشأ. و من أجل تخفيض تكاليف النقل و الشحن سوف تفكر الشركة في القيام بالاستثمار فيه خارج الدولة الأم. خاصة و أن هذا المنتج يشهد نموا سريعا راجعا إلى زيادة الطلب عليه ما يجعل شركات أخرى تدخل في منافسة

[1] Androuais, A. (1990). L'Investissement extérieur direct: comparaison des politiques française et japonaise. (No Title).

[2] عبد السلام أبو قحف، الاقتصاديات والاستثمارات الدولية، المجلد الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2007.

حادة على إنتاجه، لتصبح التكلفة هي الفارق الأساسي في تقرير مواقع الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة. بمعنى آخر البحث عن الاستثمار في الدول التي تكون فيها تكلفة الإنتاج منخفضة، لتصبح كقواعد لإنتاجه و إعادة تصديره إلى الدول الأم و الدول الأخرى، و هذه الاستراتيجية تُمكّن الشركة المنتجة الأصلية ضمان حماية أرباحها و المحافظة على حصتها من الأسواق.

ت- مرحلة الانحدار و التدهور:

في هذه المرحلة و كنتيجة حتمية لشدة المنافسة تفقد الشركة الأصلية احتكارها التكنولوجي و يرتفع عدد المقلدين للمنتج و يصبح العرض فيه أكثر من الطلب، فتنخفض أسعاره أكثر فأكثر، و في الوقت ذاته تقوم الشركة المصنعة و بهدف البقاء في السوق لفترة أطول فإنها تعمل على إعادة تجديد دورة حياته في دول و أسواق لم يصل إليه هذا المنتوج مع إدخال تعديلات عليه في الشكل و اللون و الحجم ..... و بالموازاة تعمل على ابتكار منتج جديد تغزو به الأسواق مرة أخرى من جديد.

- **تقييم النظرية:**

و من بين أهم الانتقادات نجد:

- أنّ هذه النظرية قدمت تفسيرا نوعيا لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر مع بعض المنتجات إلا أنه لا يتفق مع جميع المنتجات نتيجة لصعوبة تقليدها أو لأسباب أخرى و نجد من بينها إنتاج سيارات الرولز رويس .....
- أنّ نظرية دورة حياة المنتوج أعطت تفسيرا محدودا لقيام شركات متعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر في الدول المضيفة و المتمثل في السلوك الاحتكاري من خلال استغلال الفروق التي تتمتع بها من حيث تكاليف الإنتاج و الأسعار؛ أو لتجنب القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على الاستيراد....
- إهمال النظرية لمختلف العوامل الاقتصادية و السياسية...، خاصة تلك المتعلقة بالبلد المضيف أو بالبلد المصدر له أو المستثمر ذاته، والتي تشجع أو تثبط الاستثمار الأجنبي المباشر وحصرها لعوامل قيام هذا الاستثمار في التكاليف واستغلال الميزة الاحتكارية القائمة على الابتكار، فمن المعلوم أن طبيعة العلاقات السياسية بين الدول كالانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة الخارجية... إلخ. كلها عوامل تحد أو تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر بغض النظر عن مراحل حياة أي منتوج.

2-2-3-1-2 نظرية عدم كمال السوق:

إن من أهم رواد هذه النظرية هو الاقتصادي (HIMER,1966) الذي يستند في تحليله لغياب المنافسة التامة أو الكاملة في أسواق الدول النامية، و هذا ما يمنح للشركات الأجنبية ميزة عن الشركات الوطنية من حيث قدرة المنافسة و بالتالي تكون لها قدرة أعلى لتحكم في سوق هذا البلد ما يدفعها للاستثمار المباشر فيه[1].

و عليه فإن الدافع الأساسي إلى اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة كالخبرة الفنية والابتكارات التي تستفيد منها في الدول المضيفة، و من بين هذه المزايا نذكر ما يلي:

- تميز الشركات الأجنبية عن نظيراتها بالدول المضيفة بتمتعها بالمهارات الإدارية و الإنتاجية و التسويقية.
- تطور أساليب الإنتاج للشركات الأجنبية من خلال تفوقها التكنولوجي عن نظيراتها في سوق الدولة المضيفة.
- عدم التجانس بين منتجات الشركات الأجنبية و نظيرتها في الدول المضيفة.
- اعتبار الاستثمارات الأجنبية أسلوب أفضل لتفادي العراقيل والقيود الجمركية في حالة تصدير المنتجات لهذه الدول المضيف.
- استغلال شركات متعددة الجنسيات للامتيازات المالية والجمركية والضريبية التي تقدمها لها الدول المضيفة بهدف جذبها للاستثمار.
- تحقيق الوفرات في الإنتاج نتيجة كبر حجم الشركات الأجنبية.

➢ **تقييم النظرية:**

من خلال تحليلات النظرية نجدها و كأنها جعلت أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر يكون من أجل الهروب من المنافسة الكاملة في أسواقها المحلية، و هذا ما يتنافى مع بعض الحالات كالاستثمار الأجنبي المباشر في نفس القطاع أو في نفس الصناعة.

ركزت النظرية في تحليلها لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر على اعتماد الشركات متعددة الجنسيات ميزة واحدة و هي التكنولوجيا، مع أن الشركات عموما تتوفر على العديد من المميزات مثل رأس المال البشري و أساليب التسيير و غيرها من المهارات.

[1] Denisia, V. (2010). Foreign direct investment theories: An overview of the main FDI theories. European journal of interdisciplinary studies, (3).

كما افترضت هذه النظرية أن الشركات متعددة الجنسيات لها معرفة الشاملة لكل فرص الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة و هذا ما يكون غير ممكن في الواقع العلمي.

2-2-3-1-3 نظرية تدويل الأسواق الوسيطية:

و تعتبر هذه النظرية امتدادا للنظرية السابقة و من أهم روادها Buckly و Casso ، و ترى هذه النظرية أنه من أجل أن تحافظ الشركات على ميزتها التنافسية يستوجب عليها أن تبقى مالكة للمعارف الجديدة و الحفاظ على رأسمالها البشري، و مهاراتها في ميدان البحث و التسيير و التسويق و التكنولوجيا و غيرها[1].

أما حسب RUGMAN فيرى أن امتلاك المعلومة التي تعتبر حسبه منتوجا وسيطيا. و من أجل حمايتها من انتقالها إلى الشركات المنافسة لا بد من اتخاذ قرار التدويل و إنشاء فروع لتسهيل حركة انتقال المعلومة داخل الشركة لتفادي منح التراخيص و الامتيازات2.

- **تقييم النظرية:**

- أغفلت هذه النظرية أن قرار الاستثمار في الخارج يعتمد أيضا على عوامل أخرى كالمزايا المكانية و كذا درجة الانفتاح التجاري للدول المضيفة، إضافة إلى سياساتها الاقتصادية.
- كما أن بعض الشركات متعددة الجنسيات تلجأ إلى بيع التراخيص أو براءات الاختراع لتفادي المخاطر الناجمة على الاستثمار في الخارج.
- أشارت هذه النظرية إلى عملية التدويل عند الشركات متعددة الجنسية من خلال تركيزها على عامل المعرفة أكثر من غيره، و إهمالها للتكلفة و العائد، و التي قد تصل في مرحلة معينة إلى حد دون قيام الاستثمار المباشر خاصة لو طبقت حكومات الدول المضيفة سياسات تمييزية ضد الشركات دولية النشاط.
- تركيزها فقط على طريقة التدويل بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات دون غيرها من الشركات التي لا تتصف بتعدد الجنسيات، و عدم تفسيرها للكيفية التي تصبح بها الشركات بمثابة شركات متعددة الجنسيات في قطاع الخدمات، ما جعلها تهمل التدويل في قطاع الخدمات.

[1] Buckley, P. J., & Casson, M. C. (2015). The internalisation theory of the multinational enterprise: A review of the progress of a research agenda after 30 years. International business strategy, 85-107.
[2] Rugman, A. M., & Verbeke, A. (2004). A perspective on regional and global strategies of multinational enterprises. Journal of international business studies, 35, 3-18.

2-2-3-2 النظريات القائمة على المنظمة و الحماية:

و من بين النظريات القائمة على المنظمة و الحماية نجد نظرية المؤسسة (المنظمة) و كذلك نظرية الحماية، و في ما يلي سنعترضهما باختصار.

2-2-3-2-1 نظرية المنظمة (المؤسسة):

إن مؤطري هذه النظرية يفسرون قيام الاستثمار الأجنبي المباشر إما أن يكون من زاوية تنظيم المؤسسة أو من زاوية استراتيجية المؤسسة.

أ- من ناحية تنظيم المؤسسة:

و هنا فإنه يُفسر قيام أو اتخاد قرار الاستثمار في الخارج إلى دور و قدرة المسيرين على ذلك. فحسب **PENROSE** تنمو الشركة من خلال خلق منتجات جديدة و التوسع في الأسواق الخارجية، و يحدث ذلك عن طريق تملك شركات فيها أو خلق مؤسسات جديدة[1]، فالنظرية عموما ترى أن الإقدام و التوجه نحو هذا النوع من الاستثمار يعتمد من جهة على الكفاءة و الخبرة، و القدرة العالية على التسيير لصاحب الشركة، إضافة إلى الرغبة و السلوك النفسي في تدويل نشاط الشركة من جهة أخرى.

ب-من ناحية استراتيجية المؤسسة:

إن الشركة عند استثمارها في الخارج يكون كرد فعل إما لدوافع داخلية أو دوافع خارجة و هذا حسب A.AHARONI[2]. فالدوافع الخارجية تكون كنتيجة للخوف من فقدان السوق نتيجة المنافسة الخارجية، أما الدوافع الداخلية فترجع في الغالب إلى رغبة مباشرة للشركة للاستثمار في الخارج، و هنا نتكلم عن الطبيعة الاستراتيجية للتدويل الخاصة بهذه الشركة ، فإما تكون دفاعية أو هجومية.

- **الاستراتيجية الدفاعية:** في هذه الحالة يكون الدافع من وراء الاستثمار في الخارج هو الحفاظ على حصتها في السوق مع مراعاة الزيادة في الإنتاج و التخفيض من التكاليف ....
- **الاستراتيجية الهجومية:** و هنا يرجع الدافع للاستثمار في الخارج لقوة الشركة و امتلاكها لميزة احتكارية تمكنها من اكتساح الأسواق الخارجية.

[1] Pitelis, C., & Verbeke, A. (2007). Introduction: Edith Penrose and the future of the multinational enterprise: New research directions. MIR: Management International Review, 139-149.

[2] نفس المرجع السابق.

➢ **تقييم النظرية:**

رغم أن النظرية المنظمة أعطت تفسيرا لقيام الاستثمار الأجنبي من خلال إضافتها لعوامل أخرى ترجع إما لرغبة المسيرين للاستثمار في الخارج، أو نوع و طبيعة الاستراتيجية المتبناة من طرف الشركة إلا أن هذا يبقى غير كاف و يرجع إلى:

- تركيزها على الشركات الأم في اتخاذ القرارات في التوسع و الاستثمار في الخارج، دون شرحٍ يبين بأنه قد يكون هناك قرارات للاستثمار و لكن من فروع الشركة في الخارج، و هذا ما لم تحتويه هذه النظرية.
- قد تمتلك الشركات متعددة الجنسيات بعض المزايا الاحتكارية تجعلها أمام خيار واحد لتوجه للاستثمار في الخارج.

2-2-3-2-2 نظرية الحماية:

وفقا لهذه النظرية فإن المؤسسة يمكنها أن تعظم أرباحها كلما كانت لها القدرة على حماية أسرار أنشطتها في مختلف المجالات كالبحوث العلمية و الابتكارات و التطوير و مختلف عمليات الإنتاج و التسويق[1]. و حسب هذه النظرية يكون هذا عن طريق ضمان فعلي لعدم تسرب المعلومات و الأسرار الفنية و حصرها فقط داخل الشركة الأم أو بين فروعها في مختلف أسواق الدول المضيفة، و الذي يتحقق عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من استخدام قنوات أخرى كالتصدير و ما يتبعه من العراقيل التجارية أو منح العقود و تراخيص الإنتاج أو أي شكل آخر.

➢ **تقيم النظرية:**

من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أنه يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها عن طريق مواثيق متفق عليها؛ تسهر على تنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة و هيئات أخرى معترف بها عالميا، لاسيما تلك المتعلقة بحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها[2].

كما أنها ركزت بصورة مباشرة على دوافع هذه الشركات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخلية وبذلك فهي لا تراعي الإجراءات و الضوابط و السياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة.

[1] عبيد سعيد توفيق، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، مصر، 1998.

[2] عبد السلام أبو قحف، نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.

يفهم من هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكون إلا من وراء ابتكار منتج جديد و حمايته، إذ هناك استثمارات أجنبية مباشرة في مجالات لا تعتمد بالضرورة على ابتكارات حديثة كالنشاط في الصناعات الاستخراجية و مجالات التأمين و النقل و غيرها.

2-2-3-3 النظريات التجميعية أو التركيبية:

تتصف هذه النظريات بكونها نظريات فسرت قيام الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تشكل مجموعة من المتغيرات و العوامل سواء تلك المتعلقة بالشركة المستثمرة من جهة أو عوامل تظهر في البلد المضيف من جهة أخرى، و في هذا السياق سنقوم بعرض أهم النظريات:

2-2-3-3-1 نظرية الموقع:

تُرجِع نظرية الموقع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك المحددات و العوامل البيئية المرتبطة بالدولة المضيفة التي ستكون مركزا لاستثماراتها وممارسة أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية...الخ، و نذكر من بين هذه العوامل التي ارتكزت عليها هذه النظرية بعض النقاط الحساسة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و هي تلك المواقع التي تتوفر على المواد الأولية بيد عاملة ذات تكاليف منخفضة، إضافة إلى عوامل أخرى كتوفر وسائل النقل و إمكانيات التصدير و كل ما له علاقة في تخفيض تكاليف الإنتاج، كما أن حجم السوق و مستوى الطلب فيه و تنوع الأذواق، كلها عوامل تصب في نفس الإطار[1].

ومن العوامل الأخرى التي طرحتها هذه النظرية تلك المتعلقة بالبيئة السياسية للدولة المضيفة كالأمن و الاستقرار السياسي و كذا وضوح سياسة الدولة و درجة تقبلها لهذا النوع من الاستثمار من خلال تكييف قوانينها التجارية و الحمائية بدرجة لا تؤثر سلبا على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي فيها. أضف إلى ذلك مدى توفر الأرضية الخصبة له، كتسهيل الإجراءات الإدارية و مرونتها مع مدى كفاءة القطاعات المالية و المصرفية و الضريبية في هذا البلد.

[1] Cheng, L. K., & Kwan, Y. K. (2000). What are the determinants of the location of foreign direct investment? The Chinese experience. Journal of international economics, 51(2), 379-400.

2-2-3-3-2 نظرية الموقع المعدلة:

تعتبر نظرية الموقع المعدلة هي امتداد للنظرية السابقة و الجديد فيها هو أنها أضافت محددات جديدة تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر و قد تم تصنيفها في ثلاث مجموعات[1]:

أولا : العوامل الشرطية :

- **خصائص المنتج:** مثل نوع السلعة، استخدام السلعة، متطلبات إنتاج السلعة.
- **الخصائص المميزة للدولة المضيفة:** مثل طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية.
- **العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى:** مثل النقل والاتصالات بين الدول المضيفة و الدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد.

ثانيا: العوامل الدافعة:

- **الخصائص المميزة للشركة:** مثل توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية وحجم الشركة.
- **المركز التنافسي:** مثل القدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.

ثالثا: العوامل الحاكمة :

- **الخصائص المميزة للدول المضيفة:** مثل القوانين واللوائح، نظم الإدارة والتوظيف، سياسات الاستثمار والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.
- **الخصائص المميزة للدولة الأم:** مثل القوانين واللوائح والسياسات المشجعة لحركة تصدير رؤوس الأموال والمنافسة في سوق الأم وارتفاع تكاليف الإنتاج.
- **الخصائص الدولية:** مثل الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، مدى المشاركة في المبادئ و المواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

➢ **تقييم النظرية:**

باختصار فإن ما يعاب على هذه النظرية هي أن معظم العوامل التي ذكرتها و ارتكزت عليها، كانت قد تعرضت لها النظريات السابقة، كما أنّ هناك بعض الشركات تُقدِم على الاستثمار في مناطق لأهداف و ظروف أخرى لا تتوافق بالضرورة مع هاته المحددات و الدوافع التي ذكرتها هذه النظرية.

[1] سعدي. أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014) (Doctoral dissertation, Université de M'sila).

2-2-3-3-3 النظرية الانتقائية:

و يعتبر JOHN DUNNING من أهم رواد هذه النظرية و التي قامت بانتقاء ثلاثة شروط أو ثلاث ميزات التي لا بد من توفرها حتى يتم اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج1، و قد تم التفصيل فيها من خلال نموذج "**OLI**" الذي من خلاله تُقرر الشركة الخيار الذي تدخل به إلى الأسواق الخارجية إما عن طريق استثمار أجنبي مباشر، أو تصدير، أو منح تراخيص. و قبل أن نشرحها سنعطي لمحة مختصرة و مبسطة عن الشروط و الميزات الثلاث التي وضعتها هذه النظرية:

أ- مزايا الملكية "O" Ownership advantage:

و هي تعني أنه لابد من الشركة أن تمتلك ميزات خاصة بها كميزة التكنولوجيا و ميزة وفرات الحجم، تنوع المنتجات و غيرها من الميزات ...

ب-ميزة الموقع "L" Location advantage:

و هي تتعلق بالخصائص التي تتميز بها المنطقة المراد الاستثمار فيها كتوفر اليد العاملة المؤهلة و انخفاض تكاليف الإنتاج و مواصلات النقل و غيراها من الميزات .....

ت-ميزة التدويل "I" Internal advantage:

و يقصد بهذه الميزة و هي أن الشركة من خلال ممارستها لنشاطها تحقق عوائد أكبر من منحه لشركات أخرى. كتخفيض تكاليف المعاملات و التحكم في قنوات البيع و التسويق و تحقيق حماية أفضل للأسرار الفنية للإنتاج داخل الشركة بدلا من منح التراخيص.....

و في سياق هذه النظرية، فإنه بناء على مدى توفر هذه الميزات يمكن تحديد النمط الذي تنتهجه الشركة لاختراق الأسواق الدولية، و الجدول التالي يوضح ذلك بكل بساطة:

[1] Dunning, J. H. (2001). The eclectic (OLI) paradigm of international production: past, present and future. International journal of the economics of business, 8(2), 173-190.

الجدول رقم (2-1): مزايا DUNNING المحددة لنمط اختراق الأسواق.

أنماط دخول السوق	مزايا الملكية	مزايا الموقع	مزايا التدويل
الاستثمار الأجنبي المباشر	متوفر	متوفر	متوفر
التصدير	متوفر	غير متوفر	متوفر
منح التراخيص	متوفر	غير متوفر	غير متوفر

المصدر من إعداد الباحث بالاستناد على: Duning J.H, International Production and The Multinational Entreprise,1981,P32

- **تقييم النظرية:**

رغم أن النظرية الانتقائية أضافت محددات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، و حتى كون تحليلاتها تعتبر أكثر شمولا و قبولا مقارنة بالنظريات السابقة، إلا أنها أغفلت بعض الجوانب نذكر بعضها فيما يلي:

- وجود شركات متعددة الجنسيات من دول نامية، و رغم عدم امتلاكها للميزات الاحتكارية خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا و رأس المال إلا أنها استطاعت دخول الكثير من أسواق الدولية و التكيف مع عمليات الإنتاج و أنماط التكنولوجيا و التنظيم .....
- رغم أن الميزات الثلاثة التي جاءت بها هذه النظرية والتي أعطت إضافة كبيرة في هذا المجال إلا أنها لم تشر إلى تأثير العلاقة بينهم، بل درست و قدمت كل عنصر على حدا.
- أغفلت النظرية الرغبة الاحتكارية للشركات العملاقة في السيطرة و التحكم في السوق العالمي، و كذا التهرب من الأعباء المتعلقة بحماية البيئة المطبقة في الدول المتقدمة عكس الدول النامية التي لا تهتم كثيرا بالبيئة و حمايتها.[1]

2-3 آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة:

اختلفت الأدبيات في مناقشة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة خاصة و أن العديد من الدراسات أكدت على الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية في الدول

[1] بعداش عبد الكريم. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر و آثار على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005.

المضيفة. و بالمقابل توجد الكثير من دراسات أثبتت عكس ذلك، و هذا ما يعطينا مجال لتحليل آثاره على أهم المحددات الاقتصادية كالعمالة و التكنولوجيا و ميزان المدفوعات...، بهدف الوصول إلى تحقيق أقصى استفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر و الحد من آثاره السلبية المحتملة.

2-3-1 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا و العمالة:

2-3-1-1 أثر الاستثمار الأجنبي على التكنولوجيا:

حتى تحافظ الشركات على حصتها من الاستثمارات الأجنبية لا بد لها من مواكبة مختلف التحديات و أهمها مواكبة التقدم التقني و التكنولوجي السريع، و يتحقق ذلك من خلال تخصيص جزء من استثماراتها في مجال البحث العلمي و التطوير، و هذا ما نلمسه في العديد من الشركات متعددة الجنسيات من خلال قوة تحكمها في التكنولوجيا. و بهذا تعتبر أفضل طريقة لاكتساب التكنولوجيا هي العمل على الاستقطاب هذه الشركات من خلال فتح المجال لها، و هناك يمكن تمرير التكنولوجيا للدول المضيفة عبد العديد من القنوات نذكر منها:

- إن الاحتكاك المباشر مع الشركات الأجنبية المستثمرة و التي تمتلك العديد من المهارات الإدارية و التخطيطية و التسويقية و التنظيمية يعمل على خلق بيئة تسمح بانتقال هذه المهارات بل و اكتساب نوع من التكنولوجيا للشركات المحلية، و في حالات قد تصل الشركات المحلية إلى تَوليد فكرة إنتاج التكنولوجيا ذاتيا عن طريق اكتساح مجالات البحث و التطوير و الابتكار.
- نتيجة لتملك الشركات التي تعمل في مجال الاستثمارات لفنون التكنولوجيا، و بدافع الميزة الاحتكارية تقوم هذه الشركات في الغالب بنقل التكنولوجيا عبر فروعا، و يكون هذا أفضل لها من بيعها تجاريا أو تفادي منح التراخيص لضمان الحفاظ على أسرارها الفنية. و هذا ما يعتبر طريقا معبدا لانتقال التكنولوجيا إلى الدول المضيفة.
- بطبيعة الحال تساعد الشركات الأجنبية المستثمرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تكوين و زيادة مهارات اليد العاملة و انفتاحها على التكنولوجيا ما يسهم في انتقالها للشركات المحلية و لو بصورة محدودة، و أكبر مثال على ذلك ظاهرة تقليد المنتجات الأصلية و الذي مع الوقت يسهم في تطوير الإنتاج و اكتساب الكثير من الفنيات.

و مما سبق و عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر أنجع وسيلة حسب عديد الدراسات للدول في استيراد التكنولوجيا التي لها دور مهم في تعزيز الاقتصادات و زيادة كفاءة الإنتاج حسب ما توصل

إليه الاقتصادي (SOLOW, 1957) و الذي بين من خلال دراسته بأن الاقتصاد الأمريكي عرف نموا كبيرا نتيجة لزيادة الاعتماد على العامل التكنولوجي فيه...

أما من الناحية الأدبية فكثير من الدراسات في هذا المجال خلصت بأن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل التي تساعد في نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة ونذكر منها دراسة لـ:(MAKKI, S.S,2004)[1] و التي اعتبرت الاستثمار الأجنبي وسيلة هامة في نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية بالإضافة إلى دراسة[2] (OSANO,2016) و التي كان لها نفس النتيجة حيث انتهت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له الفضل في نقل المعرفة العامة و تكنولوجيا الإنتاج، و الارتقاء بخدمات الاتصال خلال الفترة 2001 إلى 2014 في دولة كينيا. كما دعمت دراسة أخرى لـ: (WANG ,J.Y,1992)[3] و التي أثبتت أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على نقل التكنولوجيا إلى شركات البلد المضيف حتى و لو لم يكن ذلك بتلك الصيغة المطلوبة.

و في هذا السياق تجدر الإشارة برغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر عاملا مهما في نقل التكنولوجيا، إلا أن هذا لا يتحقق بتلك الطرق المبسطة في النقاط المذكورة آنفا، و إنما لابد على الدول المضيفة أن تتوفر على العديد من المقومات حتى تستوعب أكبر نسبة من المزايا التكنولوجية الناجمة عن هذا الاستثمار. فالإرادة الفعلية من الدولة المضيفة في اكتساب التكنولوجيا تفرض عليها توفير أرضية مناسبة لاستقطاب هذه الاستثمارات، و يكون ذلك من خلال تشجيع الانفاق على البحث و التطوير و الاهتمام بالهيئات التعليمية و التكوينية التي تعمل على خلق رأسمال بشري مؤهل و قادر على استيعاب و تلقي التكنولوجيا الحديثة و تحجيم آثارها غير المرغوبة، بالإضافة أيضا إلى عامل آخر يتمثل في القدر الذي توليه حكومات الدول المضيفة فيما يتعلق بجانب الهياكل القاعدية، التي تعتبر من العناصر الأساسية لجذب هذه الاستثمارات.

2-3-1-2 أثر الاستثمار على العمالة:

إن دخول الشركات الأجنبية للاستثمار في دولة ما يُنتظَر منه تلقائيا بأنه سيعمل على استحداث مناصب شغل وفيرة، و لكن في الحقيقة ليست هذه نتيجة مطلقة إذ أنها ترجع إلى عدة معطيات. فهي تُخلَق على حسب نشاط و دوافع و أهداف هذه الشركات من جهة، و إلى العديد من العوامل التي ترتبط بالدولة

[1] Makki, S. S., & Somwaru, A. (2004). Impact of foreign direct investment and trade on economic growth: Evidence from developing countries. American journal of agricultural economics, 86(3), 795-801.
[2] Osano, H. M., & Koine, P. W. (2016). Role of foreign direct investment on technology transfer and economic growth in Kenya: a case of the energy sector. Journal of Innovation and Entrepreneurship, 5, 1-25.
[3] Wang, J. Y., & Blomström, M. (1992). Foreign investment and technology transfer: A simple model. European economic review, 36(1), 137-155.

المضيفة من جهة أخرى. فإذا ما كانت هذه الاستثمارات كثيفة لرأس المال و التكنولوجيا فلن تساهم في تقليل معدلات البطالة من خلال خلقها لمناصب عمل محدودة و ذات نوعية عالية[1]، بعكس الشركات التي تكون كثيفة العمل كتلك المتخصصة في التشييد و البناء و غيرها. و من جانب آخر فالسياسات الحكومية للدول المضيفة تلعب دورا مهما في الحد من البطالة و خلق فرص عمل جديدة، و يتمثل ذلك في مدى صياغتها للقوانين و التشريعات التي تصنع بيئة ذات جاذبية أكبر على وجه الخصوص للاستثمارات الأجنبية التي لها عوائد إيجابية في مجال العمالة.

و على العموم فإن للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المنافع في مجال التشغيل و العمالة التي يمكن حصر البعض منها في مايلي:

- ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر إنشاء مصانع و إطلاق مشاريع كلها تعمل على امتصاص اليد العاملة و لو بنسب متفاوتة، و مع الوقت فهي تعمل على تأهيل اليد العاملة التي تصبح فيما بعد عامل جذب لاستثمارات أخرى، الأمر الذي يسهم بإضافة واعدة في ميدان التشغيل.
- إن قيام المشاريع الاستثمارية الأجنبية للدول المضيفة تعمل على تشجيع مواطني هاته الدول على اطلاق مشاريع المناولة ما يزيد من خلق فرص الشغل و إطلاق استثمارات محلية.
- يمكن في بعض الأحيان للاستثمار الأجنبي المباشر الحد من ظاهرة هجرة الأدمغة من خلال ما يوفره لهذه الفئة من اهتمام بالغ كالمرتبات المرتفعة، و فسح المجال لهم للإبداع و الابتكار[2]، بالإضافة إلى توفير ضروريات العيش الحسن.
- ارتفاع عوائد الدولة التي تتحقّق من هذه الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تُستثمَر في خلق مشاريع جديدة محلية تمتص جزءا من البطالة.

2-3-2 أثر الاستثمار الأجنبي على النقد الأجنبي و ميزان المدفوعات[3]:

تتجلى آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان المدفوعات إما بتأثيرات إيجابية أو أخرى سلبية، و يرجع ذلك في الأساس إلى الاستراتيجية المتبناة من قبل البلد المضيف حول موضوع هذا الاستثمار. فمن حيث الآثار الإيجابية يحدث ذلك عندما تكون الاستثمارات الأجنبية بالبلد المضيف عالية التصدير للسلع

[1] بعداش عبد الكريم، مرجع سابق ص 115.

[2] بيري زرقين, عبود. (2016). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية (Doctoral dissertation, جامعة أم البواقي).

[3] بعداش عبد الكريم، مرجع سابق ص 110-113.

و الخدمات ما يزيد من إيرادات العملات الأجنبي و يحقق فائضا في ميزان المدفوعات، و تندرج هذه العملية تحت ما يعرف باستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير، و بالمقابل فاستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لإحلال الواردات تشمل إنتاج السلع بدلا من استيرادها ذلك من أجل خفض نفقات الواردات. و هذا ما يُمكِّن من تفادي خروج العملات الأجنبية و تخفيض العجز بميزان المدفوعات إلى أقصى حد ممكن، و أي إخلال في هذه العمليات ينجر عنها آثار سلبية على هذا الأخير.

أما فيما يخص تأثيراته على النقد الأجنبي فإنه يمكن لعوامل عديدة أن تُقلِّص الاحتياطي من النقد الأجنبي لاسيما إذا تعلقت باستيراد مكونات تدخل ضمن نشاط هذا الاستثمار، إما خلال مراحل الإنتاج أو مرتبطة بالسلعة النهائية المنتجة من طرف هذه الاستثمارات، كاستيراد البنزين للسيارات المنتجة داخل البلد المضيف أو بعض التقنيات التي تنتهجها الشركات الأم مع فروعها بالخارج كتخفيض أسعار الصادرات و الرفع من تكاليف الواردات لتتحمل خزينة البلد المضيف هذا الفارق. كما أنه في حالة تمويل المستثمر الأجنبي لاستثماراته من السوق المالي للدولة المضيفة فقد تفقد هذه الدولة مصدرا مهما للعملات الأجنبية، عكس ما إذا قام المستثمر بتمويل مشاريعه ذاتيا ما يسمح بزيادة في رصد النقد الأجنبي.

2-3-3 أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة:

يعتبر التلوث البيئي مشكلة عالمية تشكل تحديًا كبيرًا للبشرية ولكوكب الأرض ككل، و لذا نجد العديد من المنظمات والاتفاقيات الدولية تنادي بحماية البيئة. و من بين أهم أسباب التلوث البيئي في الجانب الاقتصادي هو التقدم الصناعي و التكنولوجي و هما عاملان لهما صلة كبيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و عليه يمكن القول بأن للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا جد وخيمة على البيئة من خلال ممارسات الشركات الرائدة في هذا المجال، و من بين أهم الآثار السلبية نذكر مايلي:

- يتسبب الاستثمار الأجنبي في تلويث البيئة خاصة عند نقل مواقع الإنتاج من البلد الأم الذي يلتزم بتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالحفاظ على البيئة إلى بلدان لا تركز على مثل هذه الاتفاقيات، و هذا ما يشجع الشركات على عدم الالتزام بالتدابير اللازمة للحفاظ على البيئة[1]، و نجد هذا خاصة في الصناعات الثقيلة مثل التعدين و التصنيع الكيميائي و الصناعات المتعلقة بالزراعة، و انبعاثات الغازات الدخينة....

[1] برجي بوعشة, مبارك. (2013). الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية (Doctoral dissertation, جامعة أم البواقي).

- يستنزف الاستثمار الأجنبي المباشر الموارد الطبيعية في البلد المضيف من خلال استخراج النفط و الغاز و المعادن بصورة غير عقلانية، الأمر الذي يؤدي إلى نضوب هذه الموارد و تلف البيئة.
- في كثير من الحالات يتطلب مشروع الاستثمار الأجنبي استغلال أراض بشكل يتنافى مع مجالات استخداماتها ما يكون له آثار وخيمة على التنوع البيئي والمناظر الطبيعية مثل التوسع في بناء المصانع على حساب الأراضي الزراعية و الغابات.

كما يمكن توجيه أثار الاستثمار الأجنبي المباشر نحو مجالات أكثر ملاءمة للبيئة وذلك عن طريق إلزام الشركات الأجنبية باتباع ممارسات بيئية جيدة مثل التقيد بتدابير الحد من انبعاثات الغازات و توفير مصادر طاقة نظيفة و العمل على اعتماد استراتيجيات إعادة التدوير.

يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز التنمية المستدامة إذا ما تم توجيهه نحو الصناعات الخضراء و الاعتماد على الطاقات البديلة وتقنيات إدارة المخلفات. و عليه تستطيع الشركات الأجنبية أن تلعب دورا مهما في تعزيز المسؤولية الاجتماعية و البيئية في البلد المضيف تحت ما يعرف بـ: (CSR)*

2-4 الشركات متعددة الجنسيات:

أصبح للشركات متعددة الجنسيات دورا مهما في التأثير على النظام العالمي الجديد بمختلف جوانبه سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو مالية أو ثقافية أو حتى سياسية، حيث يمكن اعتبارها على أنها المهيمن الرئيسي على حركة رؤوس الأموال الدولية و التأثير المباشر في تحريك الإنتاج، و توزيع الكفاءات و تحديد استراتيجياتها العالمية. تتميز هذه الشركات بقدرتها على التوسع و توجيه استثماراتها من خلال إنشاء تحالفات استراتيجية أو استحواذها على شركات أخرى. في هذا السياق ستكون لنا وقفة موجزة على هذا النوع من الشركات.

2-4-1 مفهوم الشركات متعددة الجنسيات:

عند العودة إلى الأدبيات و الدراسات السابقة فإننا نجد العديد من التعاريف للشركات متعددة الجنسيات. و فيما يلي سنقوم بعرض أهمها:

* (CSR) هو اختصار لجملة "Corporate Social Responsibility"بالإنجليزية، وتعني المسؤولية الاجتماعية للشركات. و ذلك بتَقَيُّد الشركات عند تحقيق أهدافها الربحية بالممارسات الأخلاقية و الاجتماعية و البيئية، أي بمعنى آخر تسعى إلى تحقيق العوائد و الأرباح المشروعة لها و في نفس الوقت المساهمة في الاستدامة في القضايا الاجتماعية مثل التعليم والصحة وجهود الحفاظ على البيئة و التخفيف من انعكاسات أنشطتهم عليها.

يمكن اعتبار أي مؤسسة على أنها شركة متعددة الجنسيات عندما تسيطر و تراقب مؤسسات و أصولا مالية و مادية في أكثر من دولة ضمن استراتيجية إنتاجية موحدة[1]. و تُعرف على أنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة جدا تتركز في دولة ما تعرف بالدولة الأم، و تنقُل نشاطاتها إلى دول أخرى تحت ما يعرف بفروع الشركة[2].

كما يصف Dunning الشركات متعددة الجنسيات على أنها كل شركة تمتلك و تدير مرافق إنتاجية متعددة مثل المصانع و المنشآت و التعدين و مكاتب التسويق في أكثر من دولة[3]. أما Vernon فيقدمها على أنها شركة أُم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات منتشرة في سِتِ دول أجنبية أو أكثر، و هذا التجمع يشترك في موارد مالية و استراتيجية محددة و قيمة مبيعاته تتجاوز 100 مليون دولار[4].

ما نستخلصه مما سبق: فإن الشركات متعددة الجنسيات تتخذ طابع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تدير الشركة الأم مجموعة من الشركات التابعة لها في عدة دول ضمن إطار استراتيجية إنتاجية موحدة.

2-4-2 خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

إن للشركات متعددة الجنسيات مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الشركات و تتلخص فيما يلي:

1-2-4-2 تنوع و تكامل نشاطاتها:

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بتنوعها الكبير في مجالات نشاطها فهي لا تركز على قطاع أو صناعة واحدة بل يمكن أن تضم مجموعة متنوعة من الأنشطة، فعادة يمكن أن نجد العديد من هذه الشركات تتخصص في نفس الصناعة وفي الوقت نفسه يمكن أن تجد شركات أخرى متخصصة في صناعات مختلفة. و هذا التنويع في نشاطاتها يعزز من فرص نجاحها و يسمح بتقليل حجم الأخطار المحتملة.

و من خصائص الشركات متعددة الجنسيات هو تحقيق التكاملات الأفقية و الرأسية، فالتكامل الأفقي يحدث عندما تندمج شركتان تعملان في نفس النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى تحقيق اقتصاديات الحجم و زيادة شدة المزايا الاحتكارية نتيجة هذا الاندماج، أما التكامل الرأسي يعني اندماج شركتين تنشط في مجالات

[1] Oliver Mair and Guillaume Schier, Entreprise multinationales : stratégie restructuration, gouvernance, Paris, Dunod, 2005, p08.

[2] موسي سعيد مطري و آخرون، التمويل الدولي، دار صفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 179.

[3] Dunning, J. H. (2013). The multinational enterprise: The background. In The Multinational Enterprise (RLE International Business) (pp. 15-48). Routledge.

[4] مليكة, غضبان. (2021). الاستثمار الأجنبي المباشر و اثره على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة (Doctoral dissertation, university center of abdalhafid boussouf-MILA).

اقتصادية مكملة لبعضها البعض، ما يسمح بخفض التكاليف لاسيما تلك المتعلقة بالنقل و الإشهار و التعاقد و غيرها...

2-4-2-2 التطور التكنولوجي:

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بكونها من المصادر الرئيسية للمعرفة و البحث العلمي و التطور التكنولوجي. و يرجع ذلك إلى ما تُخصص من استثمارات و إنفاق كبير في مجال البحث و التطوير التكنولوجي. وهذا ما يمنحها ميزة تنافسية احتكارية تمكنها من السيطرة على أغلب التقنيات الحديثة يجعلها في مركز قيادة عمليات البحث و التطوير على المستوى العالمي[1].

تتجلى هذه الخصائص في مساهماتها في تطوير التكنولوجيا الأساسية و زيادة القدرة الإنتاجية و تحسين المنتجات و توسيع الفرص التجارية و إنشاء مصادر إيرادات إضافية تسمح بتحقيق إضافة قيمة لاستراتيجياتها التنافسية على الساحة العالمية.

3-4-2-2 ضخامة هذه الشركات:

من الخصائص الأساسية و البارزة للشركات متعددة الجنسيات هي كبر حجمها و الذي يظهر من خلال عدة مؤشرات لاسيما تلك المتعلقة بحجم رأس المال و حجم استثماراتها بالإضافة إلى أرقام مبيعاتها و إيراداتها[2]. فمثلا نجد أن دخلها الإجمالي يفوق دخل العديد من الدول النامية مجتمعة. أما بخصوص القيمة المضافة و التي نجدها مرتفعة جدا عند هذه الشركات مقارنة مع ما تقدمه الدول أو الشركات الأخرى العادية لاسيما و أنها تتحكم في ما نسبته 40% من الأصول المالية العالمية. أما فيما يخص المبيعات فهو أيضا مؤشر يدل حجم و قوة الشركة و الذي يكون مرتفع جدا لدى هذا النوع من الشركات بحكم أنها تحتل حصة كبيرة من التجارة العالمية.

4-2-4-2 الانتشار الجغرافي:

تعمل الشركات متعددة الجنسيات على توزيع فروعها على عدد كبير من الدول مع ممارسة التحكم فيها من طرف المركز الرئيسي المتواجد في البلد الأم، حيث نجد دراسة لجامعة هارفارد الامريكية أن معظم الشركات متعددة الجنسيات تمارس نشاطاتها المنتشرة على 10 دول في المتوسط، في حين فاقت 100 دولة لبعض الشركات، و على سبيل المثال نجد شركة تلغراف العالمية تستثمر رؤوس أموالها في 71 دولة[3].

[1] مليكة, غضبان، مرجع سابق ص115.

[2] بيري زرقين, عبود، مرجع سابق ص 36.

[3] نفس المرجع السابق ص 40.

2-4-2-5 إقامة تحالفات استراتيجية:

عن طريق هذه الخاصية فإنه تقوم شراكات أو تحالفات بين شركات متعددة الجنسيات بهدف تحقيق أهداف مشتركة وزيادة التنافسية والفرص التسويقية و تعزيز القدرة التنافسية فيما بينها، و تندرج هذه التحالفات في تبادل المعرفة و العمل على التطوير التكنولوجي المشترك و توسيع الوجود الجغرافي و تطوير منتجات و تحسين خدمات الموجهة للعملاء. كما تساعد أيضا في توجيه الاستثمارات المشتركة نحو مجالات ذات عائدات كبيرة[1].

2-4-3 الشركات متعددة الجنسيات و النظام العالمي الجديد:

من الواضح أنّ للشركات متعددة الجنسيات دورا حاسما في تشكيل و توجيه الاقتصاد العالمي الجديد و يتجلى ذلك من خلال المعطيات التالية[2]:

- تتميز هذه الشركات بالصفة العالمِية حيث أنها تتجاوز الحدود الدولية لتنشط على الساحة العالمية و تستمد ذلك من خلال هياكلها التنظيمية و سياساتها و أنشطتها.
- لهذه الشركات دورًا هامًا في تشكيل النظام النقدي الدولي من خلال عمليات التداول الكبيرة و تحويلاتها المالية الضخمة ما يمكنها في التأثير المباشر في العملات و أسعار الفائدة العالمية.
- تعتبر الدول المضيفة لهذا النوع من الاستثمارات كمَوْرِدٍ لتعبئة مداخيلها، حيث تسهم بشكل كبير في زيادة الإيرادات الضريبية.
- تساهم هذه الشركات في تشجيع التجارة العالمية؛ فالأرقام تشير بأنها تحتل حصة كبيرة من مجموع المبادلات العالمية.
- تشجع هذه الشركات على تكوين أنماط جديدة من التخصص في مختلف الصناعات وتساهم في تقسيم العمل بين مختلف الدول ما يتيح الاستفادة أكثر من مزايا التخصص والكفاءة.
- تلعب هذه الشركات دورًا حاسمًا في نقل التكنولوجيا والثورة التكنولوجية عبر الحدود الأمر الذي يساعد في انتشار التكنولوجيا وزيادة معدلات التطور التقني.

[1] شريط كمال، ص 17.

[2] نفس المرجع السابق ص 18.

الخاتمة:

في هذا الفصل اكتشفنا الأهمية البالغة التي يكتسيها الاستثمار الأجنبي المباشر، و التي جعلته محورا أساسيا في مجال الاستثمار الدولي، حيث يتميز بأنه استثمار طويل الأمد في أصوله الاستثمارية أو الإنتاجية، كما يوفر هذا النوع من الاستثمار فرصة السيطرة على إدارة المشاريع من خلال حيازة كامل الملكية فيه أو كما جاء في الأدبيات في تحديد الحد الأدنى لهذه الملكية عند نسبة 10%. كما تم التعرض لأشكال الاستثمار الأجنبي و البحث في دوافع قيامه سواء من جانب الدولة المضيفة أو من جانب المستثمر الأجنبي. أما في ما يتعلق بمحدداته فتم تلخيصها في ثلاث تصنيفات اقتصادية و سياسة و مؤسساتية.

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورات تاريخية كبيرة على الساحة العالمية، واكبته مجموعة من النظريات التي استمرت في تحليله و تفسير قيامه، انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية وصولا إلى أهم النظريات الحديثة. كما تطرقنا بعدها في توضيح تَبَاين آثاره على الدول المضيفة، لاسيما و أن العديد من الدراسات أكدت على الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية في الدول المضيفة.

و في الأخير تم التطرق للشركات متعددة الجنسيات باعتبار أن لها دورًا حيويًا في تعزيز نشاط هذا النوع من الاستثمار، نظرًا لخصائصها المتنوعة من حجمها الكبير وقدرتها على إنشاء فروع متعددة في مختلف دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية، بالإضافة إلى ما تشتمل عليه من مزايا تكنولوجية، ما يفرض على الدول المضيفة التمعن و التحليل الدقيق لمختلف أصناف هذا الاستثمار واختيار الأنسب منها لتلبية احتياجات التنمية وتجنب آثاره غير المرغوب فيها.

الفصل الثالث: علاقة التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

تمهيد:

يمثل النمو الاقتصادي أحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعبّر عن قوة اقتصادات الدول، حيث نجده يلقى اهتماما واسعا من طرف الدول المتقدمة أو النامية على سواء. و من جهة أخرى يعتبره الاقتصاديون مؤشرا هاما لقياس الفروق بين مختلف المجتمعات و يرجع ذلك إلى طبيعة جوهره الذي يعبر عن المستوى المعيشي و الرفاهية. و أفضل مثال على ذلك هو اقتصادات الدول المتقدمة التي تتميز بنمو اقتصادي مستدام و متوازن كحالة الولايات المتحدة الأميركة و بعض الدول الأوربية. و نتيجةً لذلك قام العديد من المفكرين الاقتصاديين بإجراء البحوث والدراسات لفهم محددات النمو الاقتصادي وتحليل الأسباب و العوامل التي تساعد في رفع معدلاته، و هنا فإننا نشير إلى نظريات النمو الاقتصادي التي سعت إلى الالمام به و البحث في كل ما يتعلق بمسبباته و العوامل المؤثرة فيها بداية من المدرسة الكلاسيكية لتتبعها العديد من النظريات و الدراسات التي ساهمت في صياغته في شكل نماذج رياضية تسمح بقياس نسبة تأثيره و طبيعة هذا التأثير.

و من ناحية أخرى و على الرغم من أن الدراسات السابقة بحثت في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة و مدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي، و أن هذا التأثير قد يختلف من بلد لآخر تبعا لعدة عوامل نجد منها مستوى رأس المال البشري، الاستثمار المحلي، البنية التحتية، السياسات التجارية و الانفتاح الخارجي، إلا أننا مازلنا نلاحظ استمرارية البحوث في مناقشة دور الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، خاصة مع ظهور تطورات اقتصادية و مؤسساتية ساهمت في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة العالمية. و عليه في هذا الفصل سيكون لنا في البداية نظرة موجزة عن مفاهيم النمو الاقتصادي، لنقوم بعدها بعرض أهم نظريات و نماذج النمو الاقتصادي ما يُفسِح لنا الطريق لدراسة علاقة التجارة التجارية و الاستثمار الاجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي.

3-1 النمو الاقتصادي من الجانب النظري:

اكتسب النمو الاقتصادي في العقود الأخيرة اهتمام العديد من الدراسات و البحوث، حيث تجاوز استخدام مفهومه المجالات الاقتصادية إلى تلك السياسية منها، فأصبح يدخل ضمن الأهداف السياسية للحكومات سواء في الدول النامية و حتى المتقدمة، و على العموم يقاس النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. و في ما يلي سوف نعطي نظرة عامة عن النمو الاقتصادي من عدة الزوايا:

3-1-1 أساسيات حول النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي جزءا من التنمية الاقتصادية فهو يركز بشكل أساسي على الزيادة في الناتج الاقتصادي و بالمقابل يُقصَد بالتنمية الاقتصادية تحقيق تغييرات شاملة ومستدامة في جوانب متعددة من الاقتصاد والمجتمع من أجل تحقيق التقدم والازدهار، و تشتمل هذه التغيرات على تحسين البنية التحتية، وتطوير الصناعات و توسيع الخدمات الاجتماعية مثل التعليم و الصحة و العمل على تقليل الفجوات الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها من الأمور...

3-1-1-1 تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه تلك الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج المحلي التي تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي[1].

النمو الاقتصادي يُمثل حالة تشير إلى حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمجتمع مع مرور الزمن، و التي تصاحبها زيادة في الإنتاجية نتيجة لعدة عوامل كزيادة في التقدم التقني.

في حين يراه E.PERROU على أنه الزيادة في الناتج المُحَافَظ عليها خلال فترة أو عدة فترات، في حين اعتبره S.KUZNETS بأنه القدرة الدائمة لتزويد الأفراد بالمتطلبات من السلع و الخدمات[2].

[1] محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2006.

[2] شهات, وهيبة. (2022). النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق (Doctoral dissertation, جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير).

و بالتالي يمكن الفهم بأن النمو الاقتصادي هو زيادة مستدامة في القيمة الاقتصادية الإجمالية للبلد على مر الزمن. و بمعنى آخر فإنه يشير إلى قدرة الاقتصاد على زيادة إنتاجه ونشاطه الاقتصادي عبر توسيع قاعدة الإنتاج وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

يحقق النمو الاقتصادي تحقيق زيادة في الإنتاج الوطني الإجمالي والدخل الوطني، وتوفير مناصب العمل، و تحسين في المستوى المعيشي للمواطنين. و يعتمد النمو الاقتصادي على عدة عوامل منها الاستثمارات و التكنولوجيا و التعليم و البنية التحتية و الاستقرار الاقتصادي و السياسات الحكومة...

كما يعبر عنه بالزيادة في نصيب الفرد التي تنتج عن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي و يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أنواع[1]:

- **النمو التلقائي:**

و هو يعبر عن زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي للبلد بمعدل يتجاوز معدل نمو السكان في المجتمع، و يحدث بشكل تلقائي نتيجة لتفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع دون أي تدخل.

- **النمو العابر:**

يحدث نتيجة تغيرات مؤقتة أو تطورات غير مستدامة، كما يتصف بأنه غير دائم أي بعد فترة و يزول، و قد لوحظ هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة تطورات في التجارة الخارجية.

- **النمو المخطط:**

يحدث نتيجة تدخل الدولة أو الحكومة من خلال وضع استراتيجية و خطط اقتصادية لتحفيز النمو الاقتصادي، ما يعني أن هذا النمو مدروس و يتم التخطيط له بعناية من خلال توجيه الاستثمارات و الاعتماد على التكنولوجيا و تحفيز الصناعات... كما يمكن أن يكون هذا النمو مستدامًا إذا تم تنفيذ هاته الخطط الاقتصادية بفعالية.

3-1-1-2 قياس النمو الاقتصادي:

يتم قياس النمو وفقا للعديد من الطرق، و لكن يبقى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو الأكثر انتشارا و استعمالا، و في ما يلي نستعرض طرق قياس النمو الاقتصادي الأكثر شيوعا:

[1] هشام محمود الأقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009 ، ص121.

3-1-1-2-1 الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

و هو يعني قيمة كل ما يُنتج من سلع و خدمات خلال فترة زمنية محددة عادة ما يعبر عنها بسنة واحدة. و يتم قياسه إما عن طريق الانفاق و الذي يشمل مجموع الإنفاق الحكومي و الاستهلاك بالإضافة إلى الاستثمار و صافي الصادرات و تعتبر هذه الطريقة الأكثر استخداما. أما وفقا لطريقة الدخل و التي تقدر المداخيل المكتسبة من خلال الإنتاج، حيث تعرف بالدخل المحلي الإجمالي (GDI) و يُستخدَم هذا الأخير في الإشارة إلى القيمة الإجمالية للدخل الذي يحققه جميع الأفراد و الشركات و المؤسسات داخل حدود بلد معين خلال فترة زمنية تقدر بسنة واحدة في الغالب[1]. أما حسب طريقة القيمة المضافة فهي تقوم على قياس كل السلع و الخدمات النهائية التي أنتجت خلال سنة واحدة. و لكن ما يجب الإشارة إليه أن الناتج المحلي الإجمالي لا يكون متساويا عند حسابه بهاته الطرق الثلاثة و يرجع أغلبها إما إلى سوء التقدير أو إغفال أثر التضخم أو نِسَب التحويل بين العملات...

3-1-1-2-2 المعدلات النقدية للنمو[2]:

و هي تعني معدلات النمو التي تحسب بناء على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي تقدير المنتجات العينية و الخدماتية التي تم إنتاجها خلال السنة بما يقابلها من العملات النقدية المتداولة. و في هذا السياق نميز:

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:**

و هنا يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام العملة المحلية، و تُنشر هذه البينات سنويا، ما يسمح بقياس معدلات النمو لأي اقتصاد سواء سنويا أو على عدة فترات، و يتم اعتماد هذه الطريقة عند تقدير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدل نمو الدخل القومي.

- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:**

و لتفادي تأثيرات التضخم و ارتفاع الأسعار على دقة الاحصائيات و الحسابات، يتم اللجوء إلى تعديل البينات استنادا إلى تقديرها بأسعار ثابتة بعد إزالة أثر التضخم و ذلك عن طريق قسمة الأسعار الجارية على أسعار الجملة.

[1] شهات, وهيبة، مرجع سابق ص12.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، مصر، 1999، ص119-120.

- **معدلات النمو الدولية:**

و يتم اعتماد هذه المعدلات في الدراسات الاقتصادية الدولية و التي تجمع عدة دول ذات عملات نقدية مختلفة، حيث يتم تحويلها إلى عملة واحدة و تكون في الغالب بالدولار الأمريكي.

1-2-2-1-1-3 المعدلات العينية للنمو:

مع ارتفاع عدد السكان لاسيما في الدول النامية، أصبحت معدلات نمو الدخل و الناتج تتقارب مع معدل النمو السكاني و الذي أدى إلى استحداث مؤشرات كنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أو نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي.

3-1-1-3 عوامل النمو الاقتصادي:

أجمع علماء الاقتصاد على عدة عوامل و محددات للنمو الاقتصادي، و لكن اختلفوا في درجات تأثيرها عليه. و من أهم العوامل التي كانت محل توافق نذكر ما يلي:

1-3-1-1-3 اليد العاملة:

تعتبر اليد العاملة من أهم عوامل النمو الاقتصادي، فنجد أن المدرسة الكلاسيكية رأت بأن العمل هو أساس القيمة، إلا أنه مع التطور و التقدم التكنولوجي أصبحت العمالة مرتبطة باعتبارات أخرى كالتكوين و التعليم و مدى اكتسابها للمهارات تحت ما يطلق عليه بمصطلح الرأس المال البشري[1] و الذي يعنى على قدر ما تستثمر في هذا العنصر تنعكس آثاره على الكفاءة الإنتاجية و النمو الاقتصادي...

2-3-1-1-3 رأس المال:

عامل رأس المال هو أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي، و يشير رأس المال إلى الموارد المالية و البنى التحتية و حتى براءات الاختراع و العلامات التجارية ... و هي عوامل تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. كما أن تحقيق التراكم في رأس المال يعتبر مصدرا مهما في تمويل الاستثمارات لاسيما في البنى التحتية و دعم الإنتاج و تنوعه ما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي أيضا.

[1] محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002 ، ص143.

3-1-1-3-3 التقدم التكنولوجي و الابتكار:

أكد الاقتصاديون بأن التقدم التكنولوجي هو عامل محوري في تحقيق النمو الاقتصادي، و ذلك من خلال:

- زيادة الإنتاجية من خلال إدخال طرق فنية تعتمد على العامل التقني الذي يزيد من تنوع السلع والخدمات.
- الابتكار والتجديد يؤدي إلى تطوير منتجات و الخدمات الذي يفتح أبوابًا لفرص الأعمال ويزيد من التنافسية[1].
- توفير التكاليف و ربح الوقت من خلال التحسينات في العمليات الإنتاجية و زيادة الكفاءة.
- زيادة الناتج المحلي الإجمالي(GDP) من خلال تأثير العامل التكنولوجي على الكفاءة الإنتاجية ما يزيد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد.
- تحسين المستوى المعيشي و تحقيق الرفاهية و ذلك عند اعتماد التكنولوجيا في شتى المجالات الحياة كالخدمات و الرعاية الصحية و النقل والتعليم..

3-1-2 نظريات النمو الاقتصادي:

سعت العديد من المدارس و النظريات في دراسة النمو الاقتصادي بغية فهم و تحليل العوامل المؤثرة فيه من أجل الوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي و الخروج من دائرة الركود و التخلف، و تعتبر المدرسة الكلاسيكية من أول المدارس التي تكلمت عن النمو الاقتصادي، لتتوالى النظريات من خلال تقديم أعمال و تحليلات و نقاشات كان لها فضل كبير في إثراء الفهم العلمي للنمو الاقتصادي. و في ما يلي سوف نحاول تتبع أهم هذه النقاشات:

3-1-2-1 النظرية الكلاسيكية:

إن المدرسة الكلاسيكية و رغم قصورها إلى أنها تعتبر المرجع و القاعدة الأولى بالنسبة لجميع النظريات الحديثة، و أسندت المدرسة الكلاسيكية تحليلاتها لمختلف العوامل الاقتصادية على عدة فرضيات كالتشغيل الكامل، المنافسة التامة و الملكية الخاصة...[2]، و أهم روادها نجد المفكر الاقتصادي

[1] ضيف, أحمد. (2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في (2012-الجزائر (1989 (Doctoral dissertation, جامعة البويرة).

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات وموضوعات)، دار وائل، الأردن، ط1 ،2007.

(ADAM SMITH) الذي كان يؤمن بأن الاقتصاد يحكمه قانون الطبيعة بعيدا عن تدخل الدولة أي بما يعرف بـ: " قانون اليد الخفية[1]"، كما رأى أن تقسيم العمل يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، أما تراكم رأس المال فيعتبره من العوامل الداخلية و المهمة في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال توجيها إلى الاستثمارات الجديدة، و من جهة أخرى فإن المحللين الكلاسيكيين أشادوا بدور التقدم الفني في دفع النمو الاقتصادي، إلا أن حسب هذه المدرسة فإن الاقتصاد سيصل في مرحلة ما إلى حالة ركود و ثبات و يرجع ذلك إلى ندرة الموارد الطبيعية و المنافسة الشديدة بين الرأسماليين أي بما يعرف بقانون تناقص الغلة عند **دافيد ريكاردو** (1817)[2]، و الذي يعد أيضا من رواد المدرسة الكلاسيكية في ميدان الاقتصاد لاسيما في مجالات الأجور و الريع و الضرائب و التجارة الخارجية...، و حسب **ريكاردو** فالقطاع الزراعي هو أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي لها دور بارز في توفير موارد العيش للسكان. ومع ذلك يخضع هذا القطاع لمبدأ الغلة المتناقصة، حيث أن الزيادة في عدد العمال الذين يشتغلون في القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة الإنتاج و لكن بمعدل تناقصي، بمعنى آخر كلما ازداد عدد العمال العاملين على قطعة من الأرض ازداد الإنتاج ولكن تقابلها زيادة أقل في معدل الإنتاجية، متناسيا دور التقدم التقني في تقليل هذه الظاهرة. و الفكرة المستخلصة من وجهة نظر ديفيد ريكاردو حول الغلة المتناقصة هو لا بد من تسليط الضوء على أهمية التخطيط والتحسين المستدام في القطاع الزراعي، و كيفية تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين الكفاءة الإنتاجية، وليس فقط من خلال زيادة العمالة".

أما بالنسبة لنظرة الاقتصادي (MALTHUS) فيرى أن مشكلة النمو تعود للهوة بين تلبية حاجات الناس المتزايدة و قدرة الاقتصاد في مواجهتها، و هذا ما يفسر أن (MALTHUS) يركز في تحليلاته على تزايد عدد السكان مع تقلص المساحات الزراعية الذي يؤثر في إنتاجية العمل و ما ينجر عنها من انخفاض في أجور العمل و تدني القدرة الشرائية و المستوى المعيشي بشكل عام. و لهذا نجده قد أعطى أهمية كبيرة للقطاع الصناعي بحكم أنه الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي و يتمتع بتزايد الغلة خاصة عند الاعتماد في عمليات الإنتاج على المهارات التقنية، كما رأى أيضا أن معدل تكوين رأسمال في القطاع الصناعي أسرع مقارنة مع نظيره في القطاع الزراعي.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي، نظريات النمو و لتنمية الاقتصادية، السعودية، 2017، ص60.

[2] Kurz, H. D., & Salvadori, N. (2003). Theories of economic growth: old and new. The Theory of Economic Growth: A 'Classical'Perspective, Cheltenham: Edward Elgar, 1-22.

- **نقد النظرية الكلاسيكية:**

برغم من أن النظرية الكلاسيكية تضم العديد من الأفكار التي فسرت النمو الاقتصادي إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات حيث من الصعب تطبيقها على مجمل الاقتصادات، ويرجع ذلك إلى فرضياتها التي تشترط توفر رأس المال و التقدم الفني و التي لا تتوفر في كل اقتصادات العالم. و بالرغم من إشادة المدرسة الكلاسيكية بدور التقدم الفني في دفع النمو، إلا أنه لا يلغي قانون تناقص الغلة، حيث في الواقع نجد بعض الدول المتقدمة أنّ التقدم التقني ساهم في زيادة النمو في القطاع الصناعي و حتى الزراعي، و في حالات وصل إلى مراحل التصدير محققا في ذلك معدلات أعلى من معدلات نمو السكان.

3-1-2-2 نظرية كارل ماركس (Karl Marx):

عبر كارل ماركس عن مناهضته الشديدة للنظام الرأسمالي في عدة جوانب، أبرزها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتي تؤدي إلى نشوء الطبقية في المجتمع، الأمر الذي يزيد من تفاقم الأوضاع و يُعجل من قيام ما يُعرف حسبه بالثورة الاجتماعية التي تقودها طبقة العمال الكادحة ضد الطبقة البرجوازية[1]، ليتم عليها القضاء على النظام الرأسمالي و تحول المجتمع إلى نظام اشتراكي. أما النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية يقوم على أساس أن الناتج المحلي الإجمالي يتكون من رأس مال ثابت. الذي يقصد به الآلات و البنى التحتية...، و رأس مال متغير و الذي يعبر عن الأجور، و فائض القيمة و يقصد بها أرباح الرأسماليين غير المشروعة، و التي هي في الأصل فائض من إنتاج العمال يتم تحويله إلى رؤوس أموال أخرى. و عليه حسب **ماركس** فإن الزيادة في تكوين رأس المال لا تقابلها زيادة في الدخل بقدر ما تقابلها زيادة في استغلال العمال و ارتفاع جشع الطبقة الرأسمالية و الذي مع الوقت يؤثر سلبا في تدهور النمو الاقتصادي.

3-1-2-3 نظرية جوزيف شومبتر في النمو الاقتصادي:

يعتبر جوزيف **شومبيتر**(Joseph Schumpeter) عالم اقتصادي و اجتماعي أمريكي، اشتهر بتقديمه نظريات في التنمية والدورات الاقتصادية، تأثر **جوزيف شومبيتر** بالمدرسة النيوكلاسيكية باعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، و من جانب آخر تأثر أيضًا بأفكار **مالتوس** فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، إلا أنه كان ضد فكرة إلغاء الرأسمالية، و يرى أن التطور في ظل

[1] محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، مرجع سابق ص57-61.

النظام الرأسمالي يحدث في صورة متقطعة و غير متسقة تتعاقب بين فترات كساد و فترات رواج خلال آجال قصيرة[1]، مُرجعا ذلك إلى دور التجديدات والابتكارات التي يُحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النُّمو الاقتصادي. فحسب **جوزيف** يستند قيام النُّمو على المُنظِم من جهة، و على الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار من جهة أخرى. و التطورات التي يحدثها هذا المنظم يكون لها تأثير في أذواق المستهلكين و إشباع رغباتهم، فمن خلال التجديد والابتكار تتولد موجة من الاستثمارات تعمل على خلق مصانع و سلع جديدة تسمح باكتساب المزيد من الأسواق، وهنا تبدأ مرحلة من الازدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، و لكن هذه المرحلة سرعان ما تبدأ في الزوال نتيجة زيادة العرض في الإنتاج و انخفاض الأسعار، ما يؤدي إلى غلق الكثير من المصانع و إفلاسها نتيجة حدة المنافسة و عدم قدرتها على الصمود، و هنا تأتي مرحلة الكساد إلا أن هذا الكساد لا يلبث طويلا لتعود الأمور إلى التحسن من خلال ابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاج أفضل، وهكذا تتعاقب هذه الفترات.

- **نقد النظرية:**

و ما يعاب على هذه النظرية أنها أعطت صفة المثالية للمنظم، حيث في الواقع قد تغيرت المعطيات و اختفت شخصية المنظم، لتصبح الابتكارات تُخلق من داخل الصناعات بحد ذاتها عن طريق تخصيص استثمارات في الإنفاق على البحث و التطوير. كما أن هذه النظرية حصرت التنمية فقط في الابتكارات، و من غير المعقول أن تكون هذه الابتكارات هي العامل المحوري في التنمية، و إنما تقوم التنمية على توليفة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية. أما من جانب الائتمان المصرفي لا يمكن أن يكون بتلك الصورة التي تغطي جل متطلبات الابتكار و الاستثمار، خاصة في ظل الحاجة المتزايدة لرؤوس الأموال التي تتطلب إيجاد مصادر أخرى كافية. و كفكرة أخيرة و باعتبار أن تحقيق التنمية هو هدف تسعى إليه جميع الدول و بالاعتماد على أفكار هذه النظرية، فهل تتوفر هذه الدول على العدد المطلوب من المنظمين و بيئتهم المناسبة لتحقيق الازدهار؟ أم يبقى تطبيقها محصورا على بعض الدول فقط!

[1] Schumpeter, J. A., & Swedberg, R. (2021). The theory of economic development. Routledge.

3-1-2-4 النظرية الكنزية:

تجسد هذه النظرية ذلك التحول النوعيّ في الطريقة التي يُفهم بها النمو الاقتصادي، حيث سلطت الضوء على الدور الرئيسي للطلب الاقتصادي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي. و في هذا السياق أثرى الاقتصادي الإنجليزي **جون ماينارد كينز** بفهمه الفريد للطلب وأثره على الاقتصاد، و ذلك من خلال توضيح أن الطلب الاقتصادي ليس مقيدًا بمستوى الاستخدام الكامل للموارد، بل يمكن أن يتحقق عند أي مستوى من التشغيل والدخل. ما يعني أن القضية الأساسية في تحقيق التوازن لا تكمن في تواجد موارد كافية بل في نقص الطلب الفعّال في الاقتصاد.

كما أظهر النموذج الكينزي كيف يمكن أن يؤدي زيادة الطلب سواء من خلال القطاع الحكومي أو القطاع الخاص إلى تحفيز الاقتصاد. و أن الزيادة في الإنفاق والاستثمار تعتبر وسيلة هامة في تعزيز القدرة الإنتاجية و النمو الاقتصادي على العموم.

3-1-3 نماذج النمو الاقتصادي:

بعد عرض أهم نظريات النمو الاقتصادي يأتي الدور إلى تحليل نماذج النمو الاقتصادي. حيث تهدف هذه النماذج إلى فهم وتفسير كيفية تعزيز النمو الاقتصادي وتقييد التقلص التدريجي للعوائد الحدية لرأس المال مع الحرص على تحقيق النمو على مدى طويل.

و عليه سوف نسلط الضوء على أهم النماذج المعروفة في مجال النمو الاقتصادي من خلال تقديمها على شطرين، حيث يشتمل الشطر الأول على أهم نماذج النمو النيوكلاسيكية، في حين يعتني الشطر الثاني بأشهر نماذج النمو الداخلي.

3-1-3-1 النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

3-1-3-1-1 نموذج هارود دومار Harrod- Domar:

يعتبر هذا النموذج امتدادا للنظرية الكنزية و هو يبحث في فهم ثبات و استقرار النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، و يعتبر من أسهل و أبسط النماذج، كما يهدف إلى دراسة النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار وعلاقته بمخزون رأس المال، كما أشاد أيضا بأهمية الادخار. تم تطويره بشكل مستقل

من قبل **روي هارود** و **إيفان دومار** في أربعينيات القرن العشرين حيث يستند النموذج إلى الفرضيات التالية[1]:

وجود علاقة بين معامل رأس المال و الناتج الوطني الإجمالي، و يُعبَّر على الرموز التالية بمايلي:

(k) معامل رأس المال

(Y)الناتج الوطني الإجمالي

و يتم حساب معامل رأس المال من خلال نسبة رأس المال إلى الناتج الوطني الإجمالي و تكون على النحو التالي:

$$k = \frac{K}{Y}$$

حيث: (K) تمثل رأس المال

أما الادخار هو نسبة من الناتج الوطني و تمثل بـ:

$$S = s \times y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

في حين الاستثمار نعبر عنه بالتغير في رأس المال و تُمثل كمايلي:

$$I = DK \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

و بما أن:

$$k = \frac{K}{Y} \Rightarrow K = k \times Y$$

و عليه تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$D\,K = k \times DY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

و يفترض هذا النموذج بأن الادخار يقابله الاستثمار أي بمعنى:

$$I = S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

و بتعويض المعدلات السابقة نجد:

$$k \times DY = s \times Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

و يمكن كتابة هذه العادلة (5) على النحو التالي باستعمال الأساليب الرياضية:

$$k \times DY = s \times Y \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} = TC$$

[1] ميشيل تودارو (ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 126-130.

(TC): و هي تمثل معدل نمو الناتج الوطني (أي معدل النمو الاقتصادي).

و عليه نستنتج أنه من أجل الزيادة في النمو الاقتصادي لابد من تحفيز الادخار الذي بدوره يساهم في الاستثمار، و على هذا الأساس يُفسر نموذج **هارود دومار** بأن النمو الاقتصادي يقوم و يتأثر على ما يتم تحقيقه من الاستثمار .

و في الأخير برغم من أن هذا النموذج قدم كيفية التأثير في النمو الاقتصادي، إلا أنه لا يمكن تعميمه بصورة مطلقة، و يرجع ذلك إلى افتراضاته التي بناها على مؤشرات الدول المتقدمة و التي تختلف كثيرا عن نظيراتها في الدول النامية التي معدلات الادخار و رأس المال فيها منخفضة بصورة لا تتوافق مع متطلبات هذا النموذج. كما لا يمكن التغافل على أن النموذج يعتمد على فرضيات بسيطة مثل الاقتصاد المغلق و حالة التشغيل الكاملة و ثبات مستوى الأسعار...، و هي افتراضات لا تعكس التفاصيل الدقيقة للواقع الاقتصادي. فالاقتصادات تتجاوب بشكل أكثر تعقيدًا مع التغيرات و المعطيات على أرض الواقع. لكن يبقى هذا النموذج أداة مفيدة لفهم العلاقة الأساسية بين الاستثمار و رأس المال و النمو الاقتصادي، و كيف يمكن أن يؤثر النشاط الاقتصادي في تعزيز الإنتاجية و تحقيق التوازن في هذا النموذج.

3-1-3-1-2 نموذج سولو للنمو الاقتصادي(solow):

قدم **سولو** نموذجه هذا كبديل لنموذج **هارود دومار** الذي يعتمد على افتراضات بعيدة عن الواقع، ما جعله من أكثر النماذج إسهاما في النظرية النيوكلاسيكية، و يتمحور هدف النموذج في فهم كيفية تحقيق معدل نمو اقتصادي ثابت و متوازن على المدى الطويل، و كذلك من أهم النقاط التي يبحث عنها هي أسباب تفاوت معدلات النمو الاقتصادية بين الدولة المتقدمة و النامية و يستند هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات نذكرها منها[1]:

- المنافسة التامة، و اعتبار التكنولوجيا عاملا خارجيا.
- اقتصاد مغلق، و كل الإنتاج عبارة عن منتوج واحد.
- الإحلال بين عنصري رأس المال و العمل.

[1] Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. The quarterly journal of economics, 70(1), 65-94.

انطلق سولو من دالة إنتاج من نوع "COBB–DOUGLAS" و التي تتميز بثبات الغلة و تتشكل المعادلة على النحو التالي:

$$Y=(K,L)= K^{\alpha}L^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

في حين يُعبر عن الاستهلاك وفقا للنظرية الكنزية:

$$C = cY \quad \Rightarrow \quad S=(1-c)Y=sY \dots\dots\dots\dots (2)$$

كما يفترض هذا النموذج أن معدل نمو السكان (n) يعادل نمو عرض العمل

$$\frac{dlogL}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{L}{dt} = n \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

يعتمد نموذج سولو على المعدلات الأساسية التالية:

حيث أن المعادلة الأولى تتمثل في الدالة الفردية الإنتاجية من نوع كوب دوغلاس:

$$Y= K^{\alpha} L^{1-\alpha} \Longrightarrow y= k^{\alpha} \Rightarrow y=\int(k) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

أما المعادلة الثانية و تتمثل في معادلة رأس المال و تُشكل على النحو التالي:

$$\frac{dK}{dt} = Kt-1-Kt=\Delta K=I-\delta K \Rightarrow \acute{K}=sY-\delta K \dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

δK: كمية الاستثمار المهتلك.

n: معدل نمو العمل.

$$n = \frac{\Delta L}{L} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

و عن طريق مفاضلة المعادلة (6) نتحصل على:

$$\int \frac{\Delta L}{L}=\int n.dt \Rightarrow logL=n.t+c \Rightarrow Lt=L_0 e^{nt} \quad \dots\dots\dots (7)$$

و تأخذ معادلة نموذج سولو الشكل التالي:

$$\Delta \dot{k}=s\int(k)-(\delta+n)k' \dots\dots\dots\dots\dots\dots (8)$$

حيث يقصد بـ :

$\Delta \dot{k}$: الزيادة في نسبة رأس المال إلى العمل.

s : معدل الادخار.

δ: معدل اهتلاك رأس المال.

و عند الوصول إلى هذه حالة:

$$(\delta+n)k = s\int(k) \quad \Rightarrow \quad (\dot{k}\Delta = 0)$$

يكون معدل نمو السكان و الاهتلاك مساويا للادخار، فهذا يعني أن التغير في رأس المال إلى العمل يؤول إلى الصفر، و هنا فإننا أمام حال توازنية مستقرة، و ثبات في تغير رأس المال إلى العمل.

كما تشير المعادلة نموذج سولو رقم (8) أن كل من الاهتلاك و النمو السكاني يؤثران عكسيا على كمية رأس المال و الذي يعبر على النمو الاقتصادي في الشكل العام، في حين أن الزيادة في الادخار تزيد من كمية رأس المال للعمل.

كما يلاحظ أيضا من المعادلة أنه عند حالة التوازن يستقر النمو الاقتصادي دون تغير و يبقى ثابتا، و هذا الذي دفع بالاقتصادي سولو إلى إدراج التقدم التقني و الذي يمثل حسبه الكفاءة الإنتاجية للعامل التي بدورها تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي يكون له أثر إيجابي على الادخار و مخزون رأس المال. كما أرجع سولو أن التفاوت بين الدول المتقدمة و النامية يرجع إلى تأثير عامل التقدم التقني الذي يواكبه ارتفاع تراكم رأس المال و ثبات عدد السكان[1].

رغم الإسهامات النوعية التي أضافها هذا النموذج للنمو الاقتصادي، إلا أنه يبقى غير متكامل لاسيما اعتماده على فرضية المنتوج الواحد و المنافسة التامة في ظل اقتصاد مغلق، و هذه تعتبر نقاط ضعف فيه، أما أكثر الأمور التي أغفلها هو التقليل من أهمية العامل التقني و اعتباره ينمو بمعدل تلقائي خارجي. و تغاضيه أيضا على أهمية الاستثمار و التدخل الدولة و رأس المال البشري كمحددات نوعية مؤثرة في النمو الاقتصادي.

2-1-3-2 نماذج النمو الاقتصادي الحديثة:

و هي معروفة أيضا بنماذج النمو الداخلي، و هي تركز في أهدافها على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، و من بين أهم هذه النماذج سوف نتعرض لنموذج (ROMER ,1986) و الذي يستهدف تأثير المعرفة على النمو الاقتصادي، و كذلك نموذج (LUCAS , 1988) و الذي انطلق من دور رأس المال البشري و تأثيره في النمو الاقتصادي، أما آخر نموذج نتطرق له و يتمثل في نموذج (BARRO,1990) حيث أعطى الأهمية البالغة لرأس المال العام في مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي.

[1] Solow, R. M.op.cit ,p :65-94.

3-1-3-2-1 نماذج (ROMER ,1986,1990):

قدم هذا النموذج إضافات بالغة الأهمية في جانب النمو الاقتصادي على المدى الطويل، و ذلك من خلال توجيه نظره إلى تراكم المعرفة و الذي يعتبر عاملا يتزايد مع الوقت[1]، عكس العوامل الأخرى باعتبارها لا تتوفر على مثل هذه الميزة، و شرح هذا التراكم للمعرفة في أنه قد يكون رأس مال مادي مثل البنايات و الآلات.....، و يكون أيضا رأس مال اجتماعي كالأفكار و الابداعات و الأساليب التنظيمية و الفنية و التي ينتج عن استغلالها و توظيفها في رأس المال المادي فوائد و تأثيرات جمة تتجلى في تحقيق معدلات نمو ذاتية مستدامة. و انطلق رومر في نموذجه الأول من الفرضيات التالية:

افترض أن دالة الإنتاج من نوع "Cobb Douglas" و أن الاقتصاد يحتوي على n مؤسسة، لتأخذ المعادلة الشكل التالي:

$$y_{it} = (k_{it})^{(1-\beta)}(A_t l_{it})^{\beta} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

y_{it} : كمية إنتاج المؤسسة (i) خلال الفترة (t)

k_{it}: يعبر عن رأس المال في الفترة (t) للمؤسسة (i).

l_{it}: يعبر عن كمية العمل في الفترة (t) للمؤسسة (i).

A_t: و يعبر عن مجموع المعرفة لكل المؤسسات داخل الاقتصاد. ليكتب على الشكل التالي:

$$A_t = (A)^{\frac{1}{\beta}} \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{\alpha}$$

و بتعويض المعادلة الأخيرة لـ: (A_t) في المعادلة رقم (1)، تتشكل لنا المعادلة النهائية للنموذج كما يلي:

$$y_t = A\ (k_t)^{1-\beta+\alpha\beta}(l_t)^{\beta} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

و لحساب مردودية رأس المال نقوم باشتقاقه من المعادلة رقم (1)، لنتحصل على المعادلة التالية:

$$r_{it} = (1-\beta)AL_t^{\beta}k_t^{\beta(\alpha-1)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

[1] Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. Journal of political economy, 94(5), 1002-1037.

و من أجل حساب المردودية الاجتماعية لرأس المال و المقصود بها بالمعرفة التراكمية نقوم باشتقاق المعادلة رقم (2) بالنسبة لرأس المال، لتكون النتيجة كالتالي:

$$r_t = (1 - \beta + \alpha\beta) A L_t^{\beta} k_t^{\beta(\alpha-1)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

و الذي يمكن ملاحظته هو عند مقارنة المعادلة (4) و المعادلة (5) هو أن عائد المردودية الاجتماعية و التي تمثل تراكم المعرفة في هذا النموذج يكون أكبر من عائد رأس المال و الذي توضحه المتراجحة التالية:

$$(1 - b + ab) > (1 - b)$$

و على أساس المعادلة رقم (2)، و إذا ما افترضنا أن كمية العاملة ثابتة، فيصبح النمو الاقتصادي متغيرا تابعا لرأس المال الإجمالي المرفوع لقيمة الأس المحددة بـ: $(1-b+ab)$، و هنا يمكن لهذا الأخير التأثير في النمو بناءً على الحالات التالية[1]:

- إذا كان $(a > 1)$ معناه في هذه الحالة تراكم المعرفة يكون بصورة متزايدة التي بدورها تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي و بصورة مستمرة.
- أما إذا كان $(a < 1)$ فإننا أما حالة تناقصية لتراكم المعرفة، ما يعني ضعف تأثير رأس المال على النمو الاقتصادي إلى أن تصل الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى أدنى معدل، و يتوقف بعدها النمو الاقتصادي.
- أما في حالة $(a = 1)$ و هنا فإن المعرفة التراكمية تعتبر عاملا خارجيا و لا تؤثر في النمو الاقتصادي، و هذه الحالة تندرج ضمن نموذج سولو.

- **نموذج تراكم رأس المال التكنولوجي (ROMER,1990):**

وفقا لرومر فإن رأس المال التكنولوجي هو عبارة عن تراكم للأفكار و الابتكارات و الذي يؤثر في رفاهية المجتمع نتيجة تطور المنتجات بفعل العامل التكنولوجي و ظهور سلع جديدة من خلال الابتكار

[1] عبد الباسط وفا، النظريات الحديث في مجال النمو الاقتصادي " نظريات النمو الذاتي – دراسة تحليلية نقدية– "، دار النهضة .العربية، جامعة حلوان، 2000 ، ص: 44.

و تطور أساليب الإنتاج، و هذا على العموم يؤثر في الاستثمار. و على أساس ذلك بنى رومر نموذجه منطلقا من ثلاث قطاعات:

- **قطاع البحث:**

و هو يعبر عن رأس المال البشري من خلال التحصيل المعرفي و براءات الاختراع. و يعتبر المعرفة في هذا القطاع على أنها سلعة عامة لا تخضع للمنافسة و الاحتكار بدافع أنّ أيّ باحث يمكنه الاطلاع على المعارف السابقة و العمل على تطويرها.

- **قطاع إنتاج السلع الوسيطية:**

و هنا يتم إنتاج سلع وسيطية غير مكتملة من خلال الاعتماد على التكنولوجيا عن طرق شراء التراخيص من أجل الإنتاج، أو الإنتاج في ظل حق الملكية التي توفرها براءات الاختراع. و المغزى من هذا كله أن المعرفة في هذا القطاع تتصف بالاحتكار و لو جزئيا، عكس ما كانت متاحة في القطاع السابق. أي أن السوق لا يتسم بالمنافسة التامة.

- **قطاع إنتاج السلع النهائية:**

و في هذا القطاع يتم تقديم سلع نهائية تم إنتاجها بالاعتماد على التكنولوجيا المتوفرة من خلال كمية العمل و رأس المال البشري المستعمل فيها، ما يؤدي إلى تنوع السلع و دخول منتوجات جديدة تلبي طلبات المستهلكين إلى حد بعيد و بالتالي المساهمة أكثر في الرفاهية. إذن حسب نموذج رومر الاستثمار في التكنولوجيا و المعرفة يُمكن المؤسسات من رفع كفاءتها الإنتاجية و بالتالي زيادة الإنتاج، و الذي يسمح بالقضاء على فكرة تناقص العائد في عوامل الإنتاج.

3-1-3-2-2 نموذج (LUCAS JR.1988):

المبدأ الذي أتى به هذا النموذج هو أن رأس المال البشري يعتبر أكثر عامل له فاعلية على النمو الاقتصادي، و شرحه بأنه يشمل كل المعارف و المهارات و الأساليب الفنية التي تنشأ من خلال الاهتمام بالعنصر البشري لاسيما من جانب الصحة و التعليم و التدريب و التكوين و غيرها من الضروريات و التي تُمكنه في الأخير من تطوير قدراته و كفاءاته في العمل، ما يُسهم إيجابيا على النمو الاقتصادي[1].

[1] Lucas Jr, R. E. (1988). On the mechanics of economic development. Journal of monetary economics, 22(1), 3-42.

و ما يرمى إليه **lucas** في نموذجه، هو بدل النظر إلى الحجم العمالة يجب النظر إلى نوعيتها، فكل عامل يمتلك عديد من المهرات، و التي يكون لها قيمة في السوق إذا ما تم استغلالها في عمليات الإنتاج. و هذه المهارات تتراكم لديه و تُكتسب من خلال التعليم و التدريب أو من خلال التعلم بالممارسة و التجربة[1]، و تبعا لما جاء به **lucas** فإنه يدخل في الإنتاج أربعة عوامل تتمثل في رأس المال المادي و العمل و رأس المال البشري و رأس المال التكنولوجي.

بنى **lucas** نموذجه على أن رأس المال البشري هو مصدر مهم للنمو و عليه فإن معادلة تراكم رأس المال البشري تأخذ الشكل التالي:

$$h' = (1 - \mu)h \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث تمثل هذه العوامل:

μ: تعبر عن الوقت المسخر للعمل.

$(1 - \mu)$: تعبر عن الوقت المستغرق في اكتساب المعارف.

β: مقدار الكفاءة و الفعالية.

و بقسمة المعادلة (1) على العامل (h) نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{h'}{h} = (1 - \mu)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

و عليه فإن الدالة النهائية للنموذج تأخذ الشكل التالي:

$$Y = (hL)1-\beta$$

وفقا لنموذج lucas فإن تراكم رأس المال البشري يأخذ دور الرقي التقني تبعا لنموذج سولو. فيكون له تأثير مستمر على النمو الاقتصادي كلما زاد و اتسع الوقت في اكتساب المعارف $(1 - \mu)$

[1] Temple, J. (2001). Effets de l'éducation et du capital social sur la croissance dans les pays de l'OCDE. Revue économique de l'OCDE, (2), 59-110.

كما فسر النموذج أن أسباب ضعف النمو الاقتصادي في الدول النامية يرجع بضرورة إلى إهمالهم للتعليم و التكوين و مجالات التدريب، و عدم إعطائه حيزا كبيرا من اهتماماتهم[1].

3-1-3-2-3 نموذج (Barro,1990):

عالج barro في نموذجه نقطة مهمة للغاية تمثلت في دراسة تدخل الدول من خلال استثماراتها العامة تحت ما يسمى برأس المال العام و تأثيره على النمو الاقتصادي، و قد شرح رأس المال العام على أنه مجموع التجهيزات و الخدمات التابعة للدولة و التي يكون لها تأثير على إنتاجية القطاع الخاص حيث تشتمل على البنية التحتية بمختلف أشكالها من طرق و جامعات و مستشفيات و ملاعب... و حتى مجالات الحماية و الدفاع[2]. و استند barro في بناء نموذجه على الفرضيات التالية:

- اعتبر بأن الانفاق الحكومي و المعبر عنه بالرمز (G) موجه لتغطية نفقات البنية التحتية.
- يمثل الإنفاق الحكومي استثمارا عموميا لا يؤثر على المنافسة، كما يعتبره متغيرا تابعا و يؤثر في دالة الإنتاج.
- ثبات عوائد الإنتاج.
- يفترض النموذج تراكم رأس المال العام و الخاص.

وفقا للنموذج تؤخذ دالة الإنتاج للمؤسسة على الشكل التالي[3]:

$$Y_i = Al_i^{1-\alpha} k_i^{\alpha} G^{1-\alpha} \quad \text{.....(1)} \qquad / \qquad 0 < \alpha < 1$$

حيث كل عنصر في المعادلة يمثل:

i: مؤسسة معينة.

Y_i: حجم الإنتاج.

L_i: العمالة.

G: الانفاق الحكومي على البنية التحتية.

[1] سي جيلالي هاشمي .(2021) .الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية La stabilité macroéconomique et politique et la croissance économique dans les pays en développement (Doctoral dissertation).

[2] ضيف أحمد، مرجع سابق ص 58.

[3] Jean Arrous, , les théories de la Croissance, Editions du seuil, Paris, 1999, p195.

K_i: رأس المال

و تأخذ الدالة النهائية للنموذج الشكل التالي:

$$Y_i = Al^{1-\alpha}k^{\alpha}G^{1-\alpha}$$

و على هذا الأساس يقترح **barro** بأن الخدمات العمومية التي تقدمها الحكومات تعتبر سلعة غير تنافسية يستفيد منها الجميع حتى القطاع الخاص بدون مقابل، و على حسب النموذج يعتبر الإنفاق على البنية التحتية مصدر مهم في تحقيق النمو الاقتصادي، كما أضاف أن عائد الضرائب من القطاع الخاص يساهم في الاستثمار العام، إلا أنه يولد نموا اقتصاديا غير مثالي و ذلك لتأثيره العكسي على أرباح القطاع الخاص و يثبط من استثماراته. كما أوضح النموذج أنه في بعض الدول النامية قد تخلق الاستثمارات العامة لديها نوعا من المنافسة مع القطاع الخاص، و الذي يخلق ظاهرة الاحتقان و التي يكون فيها توسع لاستثمارات القطاع الخاص على حساب القطاع العام.

3-1-3-2-4 نموذج (Helpman Grossaman, 1991):

يهدف هذا النموذج في البحث عن تأثير المبادلات الدولية على النمو الاقتصادي وذلك من خلال الاعتماد على دراسة مقارنة تحليلية بين الاقتصادات المعزولة (المغلقة) وتلك الاقتصادات التي تكون مفتوحة على العالم. و من خلال هذا التحليل اكتشفوا أن للمبادلات الدولية دورًا حاسمًا في انتقال التكنولوجيا و المعرفة التقنية التي تُسهم في تسريع و تطوير المنتجات مع انخفاض تكاليفها، ما يُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

كما أشاد هذا النموذج بالدور الذي يلعبه التبادل الدولي في تقليل تكاليف البحث والتطوير من خلال توزيع تكاليفها بين الدول بشكل غير مباشر عن طريق التخصص، أو من خلال الاشتراك في مجالات البحث، و هو الأمر الذي يقلل من الضغوط المالية والتكاليف البحثية، و من ناحية أخري فالتبادل الدولي يزيد من حدة المنافسة في توسيع الأسواق التي يكون لها انعكاسات واضحة على حجم المبيعات والأرباح[1].

[1] Ferguene, A. (2011). Croissance économique et développement: Nouvelles Approche, éditions CAMPUS OUVERT.

2-3 علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي:

مما لا شك فيه أن للتجارة الخارجية علاقة مع النمو الاقتصادي خاصة عندما نجد الكثير من الدراسات بحثت في مناقشة طبيعة هذه العلاقة و تأثيرها على النمو الاقتصادي، معتمدة في ذلك على دراسة تأثير قنوات التجارة الخارجية كتأثير الصادرات و تأثير الواردات...، و لكن ما أفضت إليه هذه الدراسات هو أن تأثير التجارة الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي قد يختلف و يتباين لعدة عوامل.

3-2-1-1 أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي:

إن ما تم تقديمه في الفصل الأول من نظريات التجارة الخارجية، نجد جلها قد اتفقت على أهمية التجارة الخارجية في تحفيز النمو الاقتصادي، فقد دعت النظريات الكلاسيكية إلى أهمية التخصص و تقسيم العمل كعامل مهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، كما شرحت أيضا آثار المنافع و المزايا النسبية في قيام التبدلات الدولية و تحقيق المنافع الاقتصادية منها، في حين ساهمت النظرية النيوكلايسكية و الحديثة في تطوير و توسيع دائرة النقاشات في قيام التبادل الدولي و آثاره على النمو الاقتصادي من خلال إدخال العديد من المفاهيم لاسيما في جانب المزايا الاحتكارية و آثارها الجلية على اقتصادات الدول. و ذلك من خلال اعتمادها على الأساليب التقنية التي زادت من القدرة و الكفاءة الإنتاج بالإضافة إلى تأكيدها للدول و الشركات في إعطاء أهمية كبيرة لمجالات البحث و التطوير. كما لا ننكر أن بروز المنظمات الدولية ساهم في تعزيز و تحرير التجارة الدولية و ما صاحبها من آثار على معدلات النمو الاقتصادي للدول. أما من الجانب التطبيقي فنجد العديد من الدراسات التي بحثت في هذا الموضوع، و خرجت بالعديد من النتائج نجد منها دراسة (Balassa,1971)[1] و التي عالجت علاقة بين التجارة و النمو الاقتصادي و خرجت بأن للصادرات ارتباطا كبيرا و معنويا على الناتج المحلي الإجمالي، و تقود نحو تسريع النمو الاقتصادي كما دعمت الكثير من الدراسات هذه النتائج و سوف نتعرض لها لاحقا، بينما جاءت دراسات أخرى بنتائج عكسية نذكر منها دراسة أعدها كل من (Freund, bolaky, 2004)[2] و خرجت بأن التجارة الخارجية لوحدها لا تحفز النمو الاقتصادي، و في هذا السياق سوف نعرض أهم الآثار الإيجابية و السلبية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

[1] محمد خالد السواعي، التجارة و التنمية، دار المنهاج، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص67.

[2] Bolaky, B., & Freund, C. L. (2004). Trade, regulations, and growth (Vol. 3255). World Bank Publications.

3-2-1-1-1 الأثار الإيجابية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي[1]:

✓ **تجنب التكاليف الكبيرة:**

تمكن التجارة الخارجية من تجنب التكاليف الكبيرة التي تنشأ عندما تعتمد الدول على الاقتصاد المحلي فقط، فإذا ما اعتمدت دولة على إنتاج كل سلعها وخدماتها بشكل مغلق فسيكون عليها تكاليف إضافية لبناء بنيتها التحتية و الصناعات المتخصصة لإنتاج كل شيء بداخل البلاد.

بفضل التجارة الخارجية يمكن للدول تجنب القيود التجارية التي تكلف المزيد من الرسوم و الحواجز الجمركية على الواردات، و هو الأمر الذي يقلل من تكلفة الإنتاج ويزيد من فرص الوصول إلى منتجات وخدمات ذات جودة وأسعار تنافسية.

✓ **استغلال الموارد بشكل أفضل:**

تسمح التجارة الخارجية للدول بتوجيه مواردها نحو القطاعات التي تتيح لها تحقيق المزيد من الربحية والاستدامة. فنجد أن الكثير من الدول التي تمتلك الموارد و الثروات الطبيعية غنية مثل النفط و المعادن؛ فعملية تصديرها تدر على الدولة إيرادات تستخدم في تطوير قطاعات داخلية مثل التعليم والصحة...، التي تعتبر من القطاعات ذات الأولوية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ **نقل التكنولوجيا والأفكار الجديدة:**

التجارة الخارجية تساهم في نقل التكنولوجيا والأفكار الجديدة بين الدول، فعندما تتعامل الشركات المحلية مع الشركاء الدوليين يُمكِّنها من اكتساب المعرفة و الأساليب الفنية و التنظيمية تكون لها آثار واضحة على الاقتصاد عموما.

✓ **تحفيز نمو الاقتصاد والإنتاجية:**

يمكن القول أن التجارة الخارجية تحفز نمو الاقتصاد من خلال زيادة الإنتاج و الناتج المحلي الإجمالي، فبطبيعة الحال الزيادة في الصادرات تتبعها زيادة في معدلات النمو و هذا ما تكلمنا عنه في النموذج السابق لـ(Helpman Grossaman, 1991)[2] الذي شرح مساهمة المبادلات الدولية في تحقيق معدلات النمو.

[1] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، اثراء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

[2] تم التطرق لهذا النموذج و شرحه سابقا، و ذلك عند استعراض نماذج النمو الداخلي.

- ✓ **تعزيز الاستثمار و المشاريع الاستثمارية:**

تعتبر التجارة الخارجية و انفتاحها على العالم من العوامل التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان، حيث هذه الأخيرة تساهم في تمويل مشروعات تنمية و تحقيق معدلات نمو مرتفعة، الذي يخلق المزيد من فرص العمل ويزيد من الازدهار الاقتصادي.

- ✓ **تنويع الاقتصاد وزيادة المرونة:**

من خلال التجارة الخارجية يمكن للدول تنويع اقتصاداتها بدل توجيه سياساتها الاقتصادية في مجالات محددة، و هو الأمر الذي يزيد من مرونة الاقتصاد و تحقيق استقرار أكثر أمام التقلبات الاقتصادية العالمية.

- ✓ **اكتساب أسواق جديدة:**

إن التجارة الخارجية و من خلال معاملاتها تسمح باكتساب أسواق جديدة تعمل على زيادة الإنتاج و تنوعه، و هذا ما يولد إيرادات وطنية جديدة و يعزز القدرة على الاستفادة من فوائض الإنتاج.

- ✓ **تحسين القدرة على المنافسة الدولية:**

تستفيد الشركات المحلية من التجارة الخارجية على تحسين قدرتها على المنافسة الدولية عند الاحتكاك المباشر مع شركات خارجية أكثر تطورا و كفاءة و هذا ما يفرض على الشركات المحلية العمل على تحسين جودة منتجاتها و خدماتها لضمان حصتها من الأسواق العالمية. و هنا بطريقة غير مباشرة فإنها تزيد من القدرات الإنتاجية للاقتصاد و التي تنعكس على ارتفاع معدلات النمو.

- ✓ **تقديم و اكتساب الخدمات الجديدة:**

التجارة الخارجية لا تقتصر على السلع فقط بل تشمل أيضًا الخدمات، فمن خلال هذا المجال تستطيع الدول تقديم الخدمات التي تتقنها داخل مجال اختصاصها، فحين يمكنها اكتساب خدمات أخرى متنوعة مثل الخدمات الهندسية والمالية والتكنولوجية والتعليم عبر الإنترنت والسياحة الطبية، مما يزيد من إمكانية تحقيق العائدات و اكتساب أساليب تعمل على تنمية القدرات المحلية و التي يتضح آثارها في تعزيز القدرات الاقتصادية للبلد.

3-2-1-1-2 الآثار غير المرغوبة للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي:

برغم ما تم ذكره في تنوع آثار التجارية الخارجية و مساهمتها في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي إلا أنه توجد للتجارة الخارجية آثار سلبية تساهم في تثبيط معدلات النمو. و في هذا السياق نذكر النقاط التالية:

- من بين التحديات التي تخلقها التجارة الخارجية المنافسة غير المتكافئة؛ فالمنتجات المستوردة تكون ذات جودة و أسعار تنافسية خاصة إذا كانت من دول متطورة، الأمر الذي يؤدي إلى فناء المنتوج المحلي و ما يصاحبه من غلق للمصانع و تراجع الإنتاج المحلي و زيادة معدلات البطالة و هذه الأمور تحد من معدلات النمو الاقتصادي.
- قد تكون التجارة الخارجية سببًا في ارتفاع معدل التضخم، و يحدث ذلك من ارتفاع الطلب على السلع والخدمات المستوردة من الخارج الذي في الكثير من الأحيان تكون له أثار وخيمة على ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد. و هو الأمر الذي يزيد من الإنفاق و يعمل على استهلاك المدّخرات، و بالتالي جفاف مصادر تمويل الاستثمار و تراكم رأس المال.
- تؤدي التجارة الخارجية إلى زيادة التنافسية والضغط على القطاعات الاقتصادية في الدول النامية و كمحاولة منها للتأقلم في ظل هذه المنافسة العالمية تجد نفسها في وضع يفرض عليها تصدير منتجات بأسعار منخفضة نسبيًا، و بالتالي تحقيق عوائد و قيمة مضافة محدودة و ليست في المستوى المطلوب. ففي كثير من الحالات نجد الدول النامية تبيع مواردها الطبيعية ومنتجاتها بأسعار منخفضة إلى الدول المتقدمة، و بالرغم من زيادتها في الإنتاج إلا أن الأرباح و العائدات لا تتناسب بشكل كافي مع هذا الإنتاج و تكاليفه. و هذه التحديات التي تعيشها هذه الدول تزيد من صعوبة تحفيز الاستثمار في البنية التحتية و زيادة الإنتاج بشكل مستدام. و بالمختصر فإنها تؤثر سلبا في معدلات نموها الاقتصادية[1].
- و في مثل هذه الحالات يمكننا التكلم عن ما يعرف بالمرض الهولندي، حيث تتعمد الدول بشكل كلي على تصدير المواد الأولية، و هذا المجال يجذب الكثير من اليد العاملة بدافع تميزها بارتفاع أجور موظفيها، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الفجوة مع القطاعات الأخرى و انخفاض مردوديتها بشكل كبير

[1] هجير عدنان، الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات، إثراء للنشر و التوزيع، العراق، 2010.

ما يؤدي إلى ضعف تنافسية الصناعات داخل هذه الدول و الاعتماد على استيراد شبه كلي لمختلف المتطلبات.

3-2-2 الصادرات و النمو الاقتصادي:

تبعا للدراسات و الأدبيات فإنه يتولد عن زيادة الصادرات الدول تحقيق ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي، فهي تحمل معها العديد من الفوائد الاقتصادية التي تسهم بشكل فعّال في تعزيز التنمية الاقتصادية. و عليه فإن قطاع الصادرات من بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تعتبر مصدرا للنقد الأجنبي، و من خلال الانفتاح على الأسواق الخارجية يُمكن الاستفادة من تحقيق وفرات الحجم و اكتساب التكنولوجيا. و على هذا الأساس يمكن التوصل إلى أنّ نمو الصادرات يُسهم في توازن ميزان المدفوعات و يعزز من القدرات على تلبية الاحتياجات من السلع المستوردة، الذي يُمكن الدولة من تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل أوسع و أكبر.

و في هذا الباب نجد الكثير من الاقتصاديين يؤكدون أنه من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لابد من اتباع نهج استراتيجية ترقية الصادرات.

3-2-2-1 تعريف استراتيجية ترقية الصادرات:

يقصد بها أنها استراتيجية اقتصادية ترمي إلى تعزيز وتطوير و زيادات الصادرات، و يتم ذلك من خلال توجه الدولة إلى اتباع سياسات من شأنها تشجيع و زيادة التصنيع و تحسين جودة المنتجات بغرض التصدير إلى الأسواق الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حصة الدولة من الأسواق العالمية وزيادة إيرادات الصادرات. كما أنها تعمل أيضا على تعزيز التكنولوجيا والابتكار في الدولة، حيث تُجبر المنافسة في الأسواق الدولية الشركات على تطوير منتجاتها و تبني التكنولوجيا الحديثة. إن لهذه الاستراتيجية دورًا مهمًا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل جديدة و زيادة الإنتاج و بالتالي تعزيز النمو الاقتصادي[1].

3-2-2-2 أهداف هذه الاستراتيجية:

تهدف هذه الاستراتيجية بشكل أساسي إلى تلبية الطلب العالمي على المنتجات من خلال تصنيع و تصدير السلع ذات الطلب الأكثر عالميا، و بالتالي فهي تعتمد على العديد من العوامل التي تؤثر في

[1] Bhagwati, J. N. (1988). Export-promoting trade strategy: issues and evidence. The World Bank Research Observer, 3(1), 27-57.

تنافسية المواد المصدرة، كاعتمادها على الجودة و التكنولوجيا، و انخفاض تكاليف إنتاجها ما يؤثر في أسعار بيعها، بالإضافة إلى الاعتماد على الأساليب التسويقية المتطورة و التي تسمح بالدعاية للمنتوجات إلى أبعد نطاق. و هذه الأمور كلها يمكن تحقيقها من خلال إعطاء مجال واسع للبحث و التطوير. و في الأخير إذا ما تم تحقيق هذه العوامل فبالطبع ستكون لها آثار واضحة على الصادرات من جهة و على النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

إن من أجل نجاح هذه الاستراتيجية لابد من خلق بيئة ملائمة لها، و يكون هذا من خلال تبني الحكومات لسياسات تشجع التصدير و تدعم الشركات المصدرة، كما تحتاج هذه الاستراتيجية إلى صيغة و تنسيق دولي يسمح بتسهيلات أكثر لمثل هذه المعاملات خاصة بالنسبة للصادرات القادمة من الدول النامية[1].

يعمل التنويع في الصادرات على توسيع نطاق الإنتاج، ما يعطي نوعا من الأمان و المرونة لهذه الدول في امتصاص الصدمات العالمية، كما يساهم في تحقيق استقرار في المداخيل من العملة الصعبة، الأمر الذي يعمل على تعزيز الاستقرار المالي و الاقتصادي و يضمن معدلات نمو مرتفعة.

أظهرت بعض البحوث أن الدول ذات الاقتصادات المفتوحة نجحت في تحقيق معدلات نمو أكثر من تلك التي انغمست أكثر في اقتصاداتها المحلية، و بالتالي هذه الاستراتيجية تعتبر وسيلة فعالة لتعزيز التنافسية في الشركات المحلية و تشجيعها على تحسين أدائها و زيادة كفاءتها، ما يخلق مناصب شغل جديدة، و الرفع من كفاءة اليد العاملة و انفتاحها على التكنولوجيا الحديثة[2].

و في الأخير فإننا نجد أن الكثير من الاقتصاديين يؤكدون على أهمية هذه الاستراتيجية مقارنة بنظيرتها المتعلقة بإحلال الواردات و التي تعمل على زيادة الإنتاج المحلي لسلعة ما و الذي يتطلب استثمارات و تكاليف كبيرة، في حين يعتبرون استراتيجية تشجيع الصادرات خيارا أكثر ربحية من الناحية المالية و ذلك بتحقيق إيرادات معتبرة من العملة الصعبة يُمكن إعادة استخدامها في زيادة نشاط التصدير و خفض حجم المديونية.

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق ص 268.

[2] [2] Bhagwati, J. N. (1988), op cit.p 27-57.

3-2-3 الواردات و النمو الاقتصادي:

تلعب الواردات دورًا حاسمًا في تأثيرها على النمو الاقتصادي، فهي تمثل مصدرًا أساسيًا لتوفير السلع والمواد اللازمة لتنفيذ البرامج التنموية التي يكون لها دور مباشر في تحسين الإنتاجية المحلية وزيادة معدلات الإنتاج و بالتالي تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، و من جانب آخر فعمليات الاستيراد لا تقتصر على توفير السلع فقط بل تمتد أيضًا إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة باستيراد مواد تُستخدم في عمليات الإنتاج، و من خلال هذا يتم اكتساب نوع من التكنولوجيا والتحديث الصناعي في البلد المستورد. و كخلاصة فإن الواردات تمهِّد الطريق لاستيعاب التقنيات والتطورات الصناعية الحديثة و في هذا السياق سوف نتعرض لكيفية تأثير الواردات في النمو الاقتصادي من خلال استراتيجية إحلال الواردات.

1-3-2-3 تعريف استراتيجية إحلال الواردات:

استراتيجية إحلال الواردات هي نهج يهدف إلى تصنيع المنتجات والسلع محليًا بدلاً من استيرادها من الخارج، و هنا يتعلق الأمر بتنمية قدرات الإنتاج المحلية لتلبية الاحتياجات المحلية بدلاً من الاعتماد على السلع المستوردة. كما تعتبر هذه الاستراتيجية وسيلة للدول والمجتمعات لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل التبعية عن الأسواق العالمية[1].

و من أجل تنفيذ استراتيجية إحلال الواردات يتطلب تطوير الصناعات المحلية وتعزيز الإنتاج المحلي للسلع و الخدمات التي كانت تُستورد سابقًا، ويتحقق ذلك من خلال دعم وتشجيع الشركات المحلية على تطوير تقنياتها وزيادة قدرتها التنافسية و توجيه الاستثمارات نحو الصناعات المحلية و مرافقتها من خلال تقديم تسهيلات وتحفيزات لتحقيق ذلك[2].

2-3-2-3 الصعوبات و الآثار غير المرغوبة لهذه الاستراتيجية:

- يتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية الكثير من الموارد المالية تشتمل على تكاليف التشييد و البناء بالإضافة إلى تكاليف تشغيل الوحدات الإنتاجية الجديدة ما يسبب ضغطا على الموازنة الحكومية. و في كثير من الحالات قد تتوجه الدول نحو المديونية و هذا ما يفاقم الأوضاع بدلا من تحسينها[3]. فعادة ما تتطلب تكاليف تحسين و تحديث البنية التحتية بناء مصانع جديدة

[1] توزان, أ. ق. (2021). الاستراتيجيات و التجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي، و إمكانية تطبيقها في الجزائر، دراسة حالة: فيتنام. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية. 112-128,

[2] Bruton, H. (1989). Import substitution. Handbook of development economics, 2, 1601-1644.

[3] محمد خالد السواعي، مرجع سابق ص 193-196.

و منشآت إنتاج تحتاج إلى شبكات النقل و الاتصال و الكثير من هذا...، و من جانب آخر تحتاج عملية تطوير الصناعات المحلية المزيد من التكنولوجيا و المعرفة الفنية، و إذا ما وصلنا إلى مرحلة الإنتاج فالتكاليف لن تتوقف هنا، بل ستكون هناك تكاليف جديدة مخصصة للمتابعة و الصيانة المستمرة، و شراء المواد الداخلة في الإنتاج كما لا يمكن إغفال تكاليف التسيير الإداري و تكاليف التمويل المترتبة عن القروض و الأقساط في حالة المشاريع التي أنجزت عن طريق قروض و تمويلات خارجية. و في الأخير يمكن القول أن كل ما ذكر من تكاليف قد لا تحقق الأهداف المسطرة من برامج إحلال الواردات و لا تصل إلى النتائج المرجوة.

- قد يكون من سلبيات إحلال الواردات هو تأخر النتائج، ففي عديد الحالات يمكن أن تستغرق عمليات بناء وتشغيل الوحدات الإنتاجية الجديدة وقتًا طويلاً قبل أن تبدأ في إنتاج السلع المحلية بكميات كافية، و خلال هذه الفترة يمكن أن تكون معدلات النمو منخفضة. كما يتطلب اعتماد سياسة إحلال الواردات حماية الصناعات المحلية من المنافسة الدولية إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى فرض رسوم جمركية وعقوبات تجارية ما يؤثر على العلاقات الدولية، الأمر الذي يجعل الدول في مثل هذه الحالات لا تستفيد كثيرا من المزايا التجارة الدولية[1].
- استراتيجية إحلال الواردات قد تحمل معها عدة عيوب يجب مراعاتها. فيمكن أن تؤدي هذه الاستراتيجية إلى إنتاج سلع محلية أقل كفاءة من المنتجات الدولية المستوردة و ذات تكلفة أعلى للمستهلكين، و من جانب أخر قد ينجم عنها أيضا التقليل من التنويع الاقتصادي بسبب تركيزها على عدد قليل من الصناعات المحلية المحمية، ما يجعل هذا الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية.
- و من النقاط المهمة أيضا و التي يجب ذكرها هو في كثير من المرات ينتج عن هذه السياسة انتشار الفساد والمحسوبية في توزيع العقود والامتيازات الحكومية التي تقضي على الشفافية والمساواة و بالتالي الابتعاد كليا على الهدف المنشود منها. و مِما لا يجب التغافل عنه هو قد تسبب الصناعات المحلية تلوثًا بيئيًا إذا لم تلتزم بمعايير الحماية البيئية الصارمة المفروضة على المنتجات المستوردة.

[1] Shor, I. M., Kalashnikov, G. M., Klochikhin, V. A., Shvetsova, K. A., & Novikov, V. V. (2019). Import substitution as a strategic means for ensuring the sustainability and competitiveness of the russian companies. International journal of innovative technology and exploring engineering, 8(12), 3793-3796.

3-2-3-3 شروط تحقيق هذه الاستراتيجية:

إن تنفيذ سياسة إحلال الواردات بشكل جيد يعني أن الحكومة أو الجهات المسؤولة تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات والعيوب المحتملة وتحقيق أقصى استفادة من هذه السياسة. هنا بعض النقاط التي يمكن أن تساهم في تحقيق ذلك:

- **تعزيز الكفاءة الإنتاجية:**

من خلال ما تقدمه الحكومة من تقديم الدعم والتحفيزات للصناعات المحلية لزيادة كفاءتها وتحسين جودة منتجاتها هو الأمر الذي من شأنه أن يجعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية و جاهزية للمنافسة في السوق الدولية[1].

- **تطوير المهارات والتعليم:**

حتى يمكن تنفيذ استراتيجية إحلال الواردات لا بد من الاستثمار في تطوير مهارات العمالة المحلية، فالعمل على تدريبها و تعليمها يمكن أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في الصناعات المحلية[2].

- **تحسين بيئة الأعمال:**

إن خلق بيئة أعمال و تبسيط الإجراءات و تقديم الحوافز للشركات المحلية يكون من العوامل التي تشجع على الاستثمار في الصناعات المحلية.

- **الابتكار والبحث والتطوير:**

إن من أهم الشروط التي تساعد في تطوير منتجات محلية جديدة وتحسين تقنيات الإنتاج هو الاهتمام البالغ بالبحث والتطوير وتعزيز الابتكار.

- **تعزيز التجارة الدولية:**

بالرغم من أهمية سياسة الحماية لصناعات المحلية التي تفرضها الحكومات، لا بد لها من جانب آخر أن تسعى في توسيع فرص التصدير للمنتجات المحلية و الوصول إلى أفضل الأسواق العالمية.

[1] Mustafin, A. N., Kotenkova, S. N., Kravčáková Vozárová, I., & Kotulič, R. (2022). Impact of Import Substitution Policy on Economic Growth. Economies, 10(12), 324.

[2] Tolkachev, S., & Teplyakov, A. (2022). Import substitution in Russia: the need for a system-strategic approach. Russian Social Science Review, 63(1-3), 15-40.

- **الرصد و التقييم الدوري:**

يعتبر غياب هذا العنصر من أسباب المباشرة في فشل مثل هذه الاستراتيجيات، فيجب على الحكومات بالقيام بعمليات رصد و تقييم دوري و جاد من أجل ضمان فعاليتها و الوصول إلى الأهداف المسطرة، كما لا بد من مرافقة هذه المشاريع و تنفيذ التعديلات و التحسينات ضرورية كلما تتطلب الأمر لذلك.

و في الأخير إذا ما تم التركيز على هذه النقاط وتنفيذها بفاعلية، يمكن تجاوز بعض العيوب و التحديات لاستراتيجية إحلال الواردات و تحقيق استفادة حقيقية من جراء تنفيذها.

3-3 علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي[1]:

لا طالما أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مهمة في نظريات النمو الاقتصادي، و لحد الساعة نجد أن البحوث و الدراسات لازالت مستمرة في دراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي، ففي كثير من الدراسات يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مهما في التأثير على معدلات النمو، و من ناحية أخرى نجد دراسات الأخرى تعتبر النمو الاقتصادي من العوامل المهمة في جذب و الاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و على هذا الأساس تعتبر العلاقة ما بين هذين العاملين محل اهتمام مختلف النظريات، و في هذا السياق سوف نستعرض أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لنظريات النمو الاقتصادي.

3-3-1 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو حسب التفسير النيو كلاسيكي:

أسهمت النظريات النيو كلاسيكية في تحليل أسباب و عوامل تحقيق النمو الاقتصادي، و في هذا المجال سوف نقدم أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في نموذج هارود – دومار و نموذج سولو على التوالي:

3-3-1-1 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نموذج هارود– دومار:

يقدم هذا النموذج دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي، حيث يبني هذا النموذج فرضياته على إمكانية الاحلال بين عناصر الإنتاج، و حالة التوازن بين الاستثمار و الادخار.

[1] جباري شوقي, رجال السعدي. (2015). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (Doctoral dissertation, جامعة أم البواقي).

اعتمد هذا النموذج على البيانات التالية[1]:

حيث يعتبر:

K=Id+If.....(1)

و تعني المعادلة (1) أن رصيد رأس المال (K) يشتمل على الاستثمار المحلي(Id) مضافا إليه الاستثمار الأجنبي(If).

و تصاغ الدالة النهائية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي في هذا النموذج على الشكل الآتي:

$$g=\frac{s}{v}+\frac{\frac{I_f}{y}}{v}.....(2)$$

حيث تُعبر العناصر في الدالة على ما يلي:

g: معدل النمو.

s: الادخار المحلي الإجمالي.

I_f: الاستثمار الأجنبي.

y: الناتج الإجمالي.

v: معامل رأس المال و يعني حجم رأس المال اللازم من أجل زيادة الناتج بوحدة واحدة.

و بتعويض المعادلة (1) في المعادلة (2) نتحصل على:

$$s=\frac{Id}{y} .....(3)$$

و من خلال المعدلة (2) و (3) نتحصل على ما يلي:

$$g=\frac{\frac{I_d}{y}}{v}+\frac{\frac{I_f}{y}}{v}$$

[1] Firebaugh, G. (1992). Growth effects of foreign and domestic investment. American Journal of Sociology, 98(1), 105-130.

و من المعادلة الأخيرة يتجلى لنا دور الاستثمار المحلي و الأجنبي على معدل النمو، فزيادتهما تؤدي إلى زيادة معدل النمو على العموم. و باعتبار الدول النامية ذات رأس مالي محلي منخفض، و عليه و من أجل رفع معدلات نموها لابد عليها من فتح المجال لاستقطاب الاستثمار الأجنبي (سواء مباشر أو غير مباشر)، و في الأخير يتضح لنا وفقا لنموذج هارود–دومار كيف يكون للاستثمار الأجنبي المباشر دور في تحفيز النمو الاقتصادي.

3-3-1-2 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نموذج سولو:

ينطلق هذا النموذج من فرضية الاستثمار في تراكم رأس المال و العمل، نجد أن **سولو** يؤمن بفكرة تناقص الغلة، و باعتبار ان الدول النامية تتميز بمخزون من رأسمال منخفض مقارنة مع الدول المتقدمة، ما يعتبر عنصر جذب لرؤوس الأموال بحكم الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في الدول النامية، و على هذا الأساس بنى **سولو** نموذجه، و قام بإدخال الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير في الدالة.

و أخذت دالة الإنتاج الشكل التالي[1]:

$$y = A(K,L,F,Z)$$

حيث تُعبر الرموز الموجود في المعادلة على مايلي:

y: يشير إلى النمو الاقتصادي.

A: العامل التكنولوجي.

K: رأس المال المحلي.

L: العمالة.

F: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

Z: تمثل عوامل أخرى (الصادرات، الواردات، المتغيرات الوهمية)

أكد **سولو** على الدور المهم لعمليات البحث و التطوير، و أشاد بأن لها تأثير فعال على النمو الاقتصادي في المدى الطويل لاسيما إذا تحدثنا على الدول النامية بصفة خاصة[2]، أما في جانب

[1]De Mello Jr, L. R. (1997). Foreign direct investment in developing countries and growth: A selective survey. The journal of development studies, 34(1), 1-34.

[2] Hsing, Y., & Hsieh, W. J. (1997). Testing the Augmented Solow Growth Model: The Case of Taiwan. Rivista internazionale di scienze economiche e commerciali, 44, 601-608.

الاستثمار الأجنبي المباشر و على حسب نتائج هذا النموذج فيكون له تأثير محدود في المدى القصير مقارنة بتأثيره الواضح على الدخل، و لكن برغم من هذه النتائج فقد أشاد سولو بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، و التي تكون لها آثار إيجابية في زيادة القدرات الإنتاجية. و في الأخير نجد أن معظم الأدبيات أجمعت على دور الاستثمار الأجنبي في تحفيز النمو الاقتصادي سواء على المدى القريب أو البعيد، أو من خلال مساهمته الفاعلة في نقل التكنولوجيا و آثارها الجلية في الرفع من القدرات الإنتاجية و الاقتصادية على العموم.

3-3-2 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نماذج النمو الداخلية:

خرجت التحليلات النيوكلاسيكية بأن التكنولوجيا من أهم عوامل و أسباب النمو الاقتصادي، و دعمت كذلك بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة هامة في عمليات نقلها، و لكنها لم تشر إلى كيفية و آلية تأثيرها على النمو الاقتصادي، لتعتبر هذه الانتقادات هي نقطة تغيير المفاهيم و توسيع دائرة النقاشات من خلال ما يعرف بنماذج النمو الداخلية، حيث بحثت هذه النماذج في جوهر العلاقة بين النمو الاقتصادي و تأثُراته بالتكنولوجيا التي في كثير من الحالات قد تنتقل بفعل الاستثمار الأجنبي المباشر. و في هذا السياق أيضا قد نرى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا مباشرا على النمو الاقتصادي خاصة إذا كان متبوعا بزيادة معدلات الاستثمار المحلية، و من الجانب الآخر قد يكون له أثر على النمو الاقتصادي و لكن ليس مباشرا و قد تحدُث مثل هذه الحالات كثيرا عندما تصاحبه أيضا آثار خارجية إيجابية على الاستثمارات المحلية، و في ما يلي نوضح الفكرة أكثر[1]:

3-3-2-1 الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

و في هذا الإطار فإنه يكون للاستثمار الأجنبي المباشر آثار مباشرة على النمو الاقتصادي إذا رافقته زيادات في الاستثمارات المحلية، أي بمعنى آخر إذا ما تحقق تكامل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي فطبعا سيكون لهذا التكامل تأثيرات مباشرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

[1] هدروق أحمد. (2011). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (Doctoral dissertation, جامعة الجزائر3. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير).

3-2-3-2 الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

و تَتَحَقَّق هذه الحالة إذا ما صاحب الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في إنتاجية عاملي رأس المال و العمل، و تُحقَّقُ هذه الآثار من خلال القنوات التالية[1]:

- **المنافسة:**

فبطبيعة الحال عند دخول استثمار أجنبي مباشر إلى دولة ما، فسينجم عن ذلك زيادة حدة المنافسة داخل سوق هذه الدولة، ما يحتم على الشركات المحلية من تطوير تقنياتها و أساليبها الإنتاجية و الفنية و الإدارية لتواكب الشركات الأجنبية، و يكون ذلك من خلال دخول عالم التكنولوجيا و البحث و التطوير بدافع المواجهة و الحفاظ على حصتها من السوق.

- **التأهيل و التدريب:**

إن الشركات الأجنبية المستثمرة داخل الدول المضيفة تعمل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تأهيل اليد العاملة بهاته الدول، فإما عن طريق تأهيل مباشر للعمال الجدد الذي انظموا لهذه الشركات، أو من جانب آخر فالشركات المحلية تحت وقع المنافسة و الحفاظ على الوجود سوف تتجه إلى فتح نشاطات و برامج تأهيلية و تدريبة لموظفيها من أجل الاطلاع، و اكتساب التكنولوجيا الحديثة. و هو الأمر الذي يعطي صورة شاملة للانتقال التكنولوجيا داخل البلد المضيف بمختلف الأشكال.

- **الاحتكاك المباشر:**

إن المواجهة المباشرة داخل سوق واحدة بين الشركات المحلية و الشركات الأجنبية، سوف تكون لها آثار واضحة و جلية على مردود الشركات الإنتاجية، و يكون ذلك من خلال ملاحظة التطور المستمر للمنتوجات المحلية من أجل مواكبة جودة الشركات الأجنبية أو بصحيح العبارة تضيق الفجوة بينهما. و على هذا الأساس فإن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور مهم في نقل التكنولوجيا و زيادة القدرات الاقتصادية.

[1] Blomström, M., & Kokko, A. (1996). The impact of foreign investment on host countries: a review of the empirical evidence. Policy Research Working Paper, 1745.

- **عامل العلاقات:**

ينجم عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلق علاقات و روابط بين الشركات الأجنبية و نظيراتها المحلية، سواء في جانب المناولة، أو من خلال علاقات أخرى ذات مصالح خاصة، و لكن المغزى الذي نبحث عنه هو أن هذه العلاقات قد تساهم أيضا في نقل التكنولوجيا و استنساخ العديد من الطرق الفنية و التقنية في كثير من المجالات من الشركات الأجنبية، خاصة و أن مع الوقت قد يزيد من برامج البحث و التطوير التي مهما يكن، إلا و لها عوائد إيجابية على الشركات المحلية.

3-3-3 أثر الاستثمار الأجنبي على بعض المتغيرات المصاحبة للنمو الاقتصادي:

حسب ما أشارت إليه العديد من الدراسة، فإن للاستثمار الأجنبي المباشر أيضا آثار على الكثير من المتغيرات الأخرى التي يُنظر إليها أنها تدخل ضمن العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، و في مايلي سيكون لنا عرض لبعض منها:

3-3-3-1 أثر الاستثمار الأجنبي على التجارة الخارجية:

يُعتبر (Dunninig,1970) من الأوائل الذي تكلم في هذا الموضوع، و قد عالج ذلك من خلال أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُمكِن الشركات المحلية التي استفادت من تأثيراته للوصول إلى مرحلة التصدير راجع إلى إدخالها لأساليب تقنية جديدة في مشاريعها إضافة إلى عامل المنافسة، و هذا ما أوضحته دراسة لـ: (De Mello Jr,1997)[1] و التي أكدت أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير فعال في رفع من القدرات الإنتاجية للشركات المحلية ما يسمح لها بإمكانية التصدير، و تحقيق عوائد من التجارة الخارجية. كما أكدت دراسة أخرى لـ: (Pelinescu, 2009) بأن الدول التي تبحث عن رفع معدلات نموها تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات الأجنبية، و هذا ليس فقط بدافع زيادة الإنتاج من السلع وتحسين الجودة، و إنما يُعتبر هذه النوع من الاستثمارات هو الأكثر كفاءة وأمانًا للاندماج في الاقتصاد العالمي. و عليه يمكن القول بأن هناك علاقة مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة الصادرات، و التأثير الفعال على التجارة الخارجية[2].

[1] De Mello Jr, L. R. (1997). Foreign direct investment in developing countries and growth: A selective survey. The journal of development studies, 34(1), 1-34.

[2]Pelinescu, E., & Radulescu, M. (2009). The impact of foreign direct investment on the economic growth and countries' export potential. Romanian Journal of Economic Forecasting, 4(1), 153-169.

3-3-3-2 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

من باب القياس يعتقد بأن للاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في فتح مناصب الشغل و امتصاص البطالة إلى حد ما. و لكن في الواقع أجمعت العديد من الدراسات على أنّ للاستثمار الأجنبي المباشر دورا محدودا في امتصاص البطالة، و هذا ما أكدته دراسة لـ: (Rizvi, 2009) التي بحثت في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في دولة باكستان و الهند و الصين، إلا أنها خرجت بأن للاستثمار الأجنبي دورا محدودا جدا في خلق مناصب شغل، و قد تم إرجاع ذلك لعدة أسباب ترجع تبعا للمجالات و الصناعات التي يُستثمر فيها، و قد يكون له تأثير على العمالة و ذلك عن طريق النمو الاقتصادي. و لكن لا تُعتبر هذه النتيجة على أنها خلاصة مطلقة لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة، حيث توجد الكثير من الدراسات التي أعطت للاستثمار الأجنبي ذلك الدور الإيجابي في خلق مناصب عمل و امتصاص جزء من البطالة في الدول المضيفة، و نذكر منها دراسة (Altzinger and Bellak,1999)[1].

3-3-3-3 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا:

أجمعت النظريات على امتدادها على أن للاستثمار الأجنبي دورا فعالا في نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، إلا أنه يبقى الإشكال في إذا ما كانت هذه الدولة المضيفة على استعداد تام في اكتسابها من الشركات الأجنبية الموردة لها، و إذا كان الاستثمار الأجنبي هو الوسيلة السهلة و الأنجع في نقل التكنولوجيا ! على العموم تمايزت الدراسات في هذا الشأن بحيث كانت النتائج تشير إلى اعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر قناة مهمة في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، كما اعتبرت أن الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات هي أهم مصدر للتكنولوجيا الحديثة لمعظم الاقتصادات العالم، و هذا حسب دراسة (Blomström, 1996)[2]، كما أشارت دراسة أخرى لـ: (Liu. Z, 2008) حيث صرحت أنه في إطار النمو الداخلي يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مهمة في توليد التكنولوجيا في الدول المضيفة، كما تعمل على رفع معدل نمو إنتاجيات الشركات المحلية[3].

[1] Altzinger, W., & Bellak, C. (1999). Direct Versus indirect FDi: impact on Domestic exports and employment. Available at SSRN 230006.

[2] Blomström, M., & Kokko, A. (1996). The impact of foreign investment on host countries: a review of the empirical evidence. Policy Research Working Paper, 1745.

[3] Liu, Z. (2008). Foreign direct investment and technology spillovers: Theory and evidence. Journal of Development Economics, 85(1-2), 176-193.

4-3-3-3 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي:

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي قضية مثيرة للجدل في الأدبيات الاقتصادية، و هي تبحث حول ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يشجع الاستثمار المحلي أم يثبطه، و في هذا السياق تشير دراسة حديثة لـ: (Yahia, Y. E.,2018) عالج فيها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في دولة السودان خلال الفترة الممتدة من 1976-2016، و انتهت هذه الدراسة بوجود تأثير فعال و علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي[1] و أضاف أيضا بأن النمو الاقتصادي يتأثر بالاستثمار المحلي. في حين كانت توصيات هذه الدراسة تُؤكد على اعتماد استراتيجية فعالة للاستفادة أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو أداة لنقل التكنولوجيا و انتشارها داخل السوق المحلي. في حين توجد دراسة أخرى لـ: (Acar, S.,2012) و خلصت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزاحم الاستثمار المحلي في كثير من القطاعات في دول محل الدراسة خاصة في استثمارات التي كانت تابعة للدولة، و يرجع ذلك لنقص كفاءة هذه الاستثمارات المحلية و عدم قدرتها على المنافسة[2].

4-3 واقع الدول النامية من التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي:

أصبحت تحظى كل من التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية بالغة في تشكيل الديناميات الاقتصادية العالمية. و في العقود الأخيرة صارت تسجل نموا عالميا ملحوظا، حيث يعزى ذلك جزئياً إلى التخفيضات الكبيرة في الحواجز التجارية و التقدم تكنولوجي، و تشير الإحصائيات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد شهدت زيادات بمعدلات أسرع من العادة و هو الأمر الذي لم يُشهد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، و الملاحظ أيضاً أن العديد من الاقتصاديات النامية قد انتقلت نحو انفتاح أكثر على العالم الخارجي من أجل تعزيز مبادلاتها التجارية خاصة في مجالات استغلال الموارد الطبيعية و هذا ما يزيد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تحسين الأداء الاقتصادي للقطاعات

[1] Yahia, Y. E., Liu, H., Khan, M. A., Shah, S. S. H., & Islam, M. A. (2018). The impact of foreign direct investment on domestic investment: Evidence from Sudan. International Journal of Economics and Financial Issues, 8(6), 1.

[2] Acar, S., Eris, B., & Tekce, M. (2012, September). The effect of foreign direct investment on domestic investment: Evidence from MENA countries. In European Trade Study Group (ETSG) 14th Annual Conference, September, Leuven.

المختلفة و زيادة فرص التصدير. و في هذا الباب سيكون لنا عرض لمجموعة بيانات إحصائية خاصة بالدول النامية و المتعلقة بالتجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.

3-4-1 تطور التجارة الخارجية في الدول النامية:

في ظل التغيرات و التطورات التي تشهدها حركة التجارة العالمية، خاصة مع التوقيع على العديد من الاتفاقيات الدولية والتي أدت إلى تحرير التجارة و إلغاء القيود و الحواجز أما حركتها ما بين الدول، ما أعطى فرصة أكبر لمشاركة الدول النامية و التي بدى عليها نوع من التطور و ارتفاع حصتها من التجارة العالمية و هذا خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021.

3-4-1-1 تطور صادرات الدول النامية:

المتأمل في الشكل رقم (3-1)، و الذي يوضح حجم صادرات الدول النامية المعبر عنها بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة الممتدة من 1990إلى 2021 مقارنة بعض المناطق من العالم، يُلاحظ بأن حجم الصادرات لمختلف هذه المناطق يتزايد مع الوقت بالرغم من أن الحصة الكبيرة تعود للدول المتقدمة حسب الاشكال رقم (3-2)، (3-3)، (3-4).

أما ما بعد سنة 2007 نلاحظ تراجع في حجم الصادرات للجميع لتعود للارتفاع مرة أخر مع نهاية 2009 و بداية سنة 2010، و هذا الأمر راجع إلى أزمة 2007 و تداعياتها. و الجديد أيضا هو أن زيادة صادرات الدول النامية كان أكثر من صادرات الاتحاد الأوربي منذ أزمة 2007 و هذا لا يرجع إلى تطور الدول النامية بقدر ما يعود للأوضاع التي يمر بها هذا الاتحاد كأزمة البرتغال و اسبانيا و خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي مؤخرا.

الشكل رقم (3-1): تطور حجم صادرات الدول النامية مقارنة ببعض مناطق من العالم.

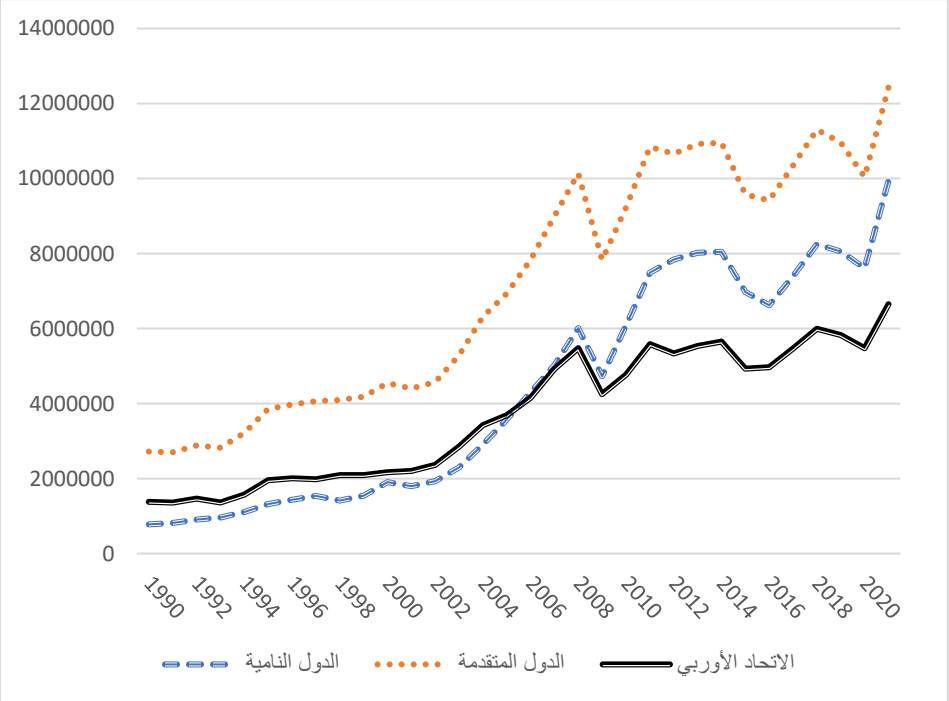

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بينات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

الشكل رقم (3-2): حصة صادرات الدول النامية مقارنة ببعض المناطق من العالم.

الفترة (1990-1999) الفترة (2000-2009)

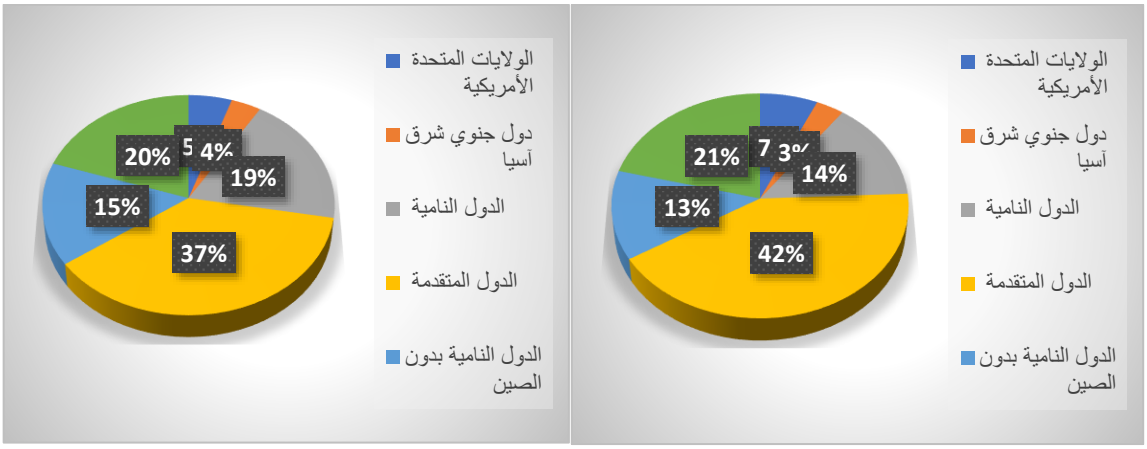

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بينات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

الشكل رقم (3-3): حصة صادرات الدول النامية مقارنة ببعض المناطق من العالم خلال الفترة (2010-2021).

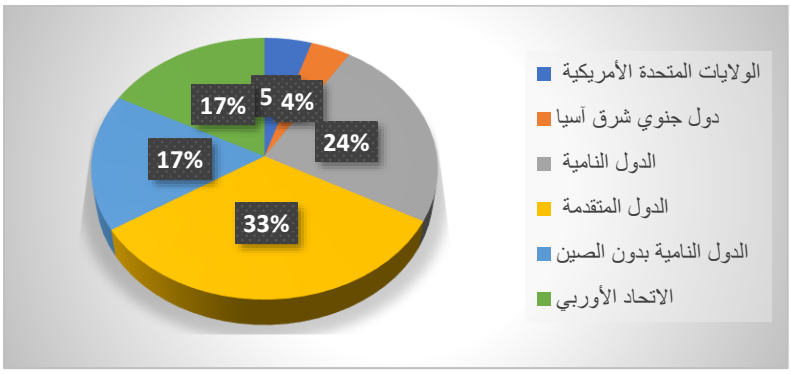

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بينات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

كما أن الشكلين رقم (3-2)، (3-3) على التوالي توضح حصص الصادرات التجارية لبعض المناطق المختارة من العالم، حيث نرى أن حصة الدول النامية خلال فترة التسعينيات كانت في حدود 14% و التي تمثل ثلث صادرات الدول المتقدمة، و هي نسبة منخفضة جدا و هذا راجع كونها خلال هذه الفترة أكثر انغلاقا على العالم الخارجي، دون نسيان أثر مرحلة انهيار الاتحاد السوفياتي و تلاشي النظام الاشتراكي بصفة عامة أمام النظام الرأسمالي، ما جعل جل اقتصادات هذه الدول في حالة تخبط و فراغ.

و لكن بعد نهاية فترة التسعينيات بدأت صادرات الدول النامية في تزايد مستمر لتصبح مع السنوات الأخيرة ما تقارب ثلث الصادرات العالمية، حتى و إن كانت هذه النسبة ضعيفة نوعا ما، إلا أنها تعطي أملا في أن الدول النامية عرفت تطورا في اقتصاداتها و قدراتها الإنتاجية و الاستحواذ على نسبة من التجارة العالمية. و كذلك يمكن تفسير هذا الارتفاع إلى الانعكاسات الناتجة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و أدى هذا إلى تخفيف الأعباء و القيود و سَلَاسَة أكثر في معاملات التجارة الخارجية. و تنوعت صادرات الدول النامية بين المواد الطاقوية و المعادن، كما حققت قفزة نوعية في مجال المنسوجات و الملابس التي بلغت فيها معدلات نمو تفوق 10% خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة، استحوذت فيها الصين على النسبة الأعلى منها، في حين حققت دول جنوب شرق آسيا الريادة في تصدير صناعات الالكترونيات و تكنولوجيا المعلومات كالهواتف و بعض الأجهزة الإلكترونية.

كما لا ننكر أن معدل نمو صادرات الدول النامية كان هو الأعلى في حدود 5% خلال كل عشرة سنوات مقارنة بمعدلات نمو الصادرات للمناطق الأخرى بما فيها الدول المتقدمة و لكن ما يجب أن لا يخفى هو أن هذا الارتفاع يرجع أكثر إلى مساهمة نمو الصادرات الصينية بنسبة 3% من نمو صادرات الدول النامية بصفة عامة خلال نفس الفترات.

3-4-1-2 تطور واردات الدول النامية:

و في هذا الجانب سوف نقوم بعرض تطور الواردات و حصص كل منطقة من حجم التجارة العالمية و هذا أيضا خلال نفس الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2021. و الأشكال التالية توضح ذلك:

الشكل رقم (3-4): حصة واردات الدول النامية مقارنة ببعض المناطق من العالم.

الفترة (1999-1990) الفترة (2009-2000)

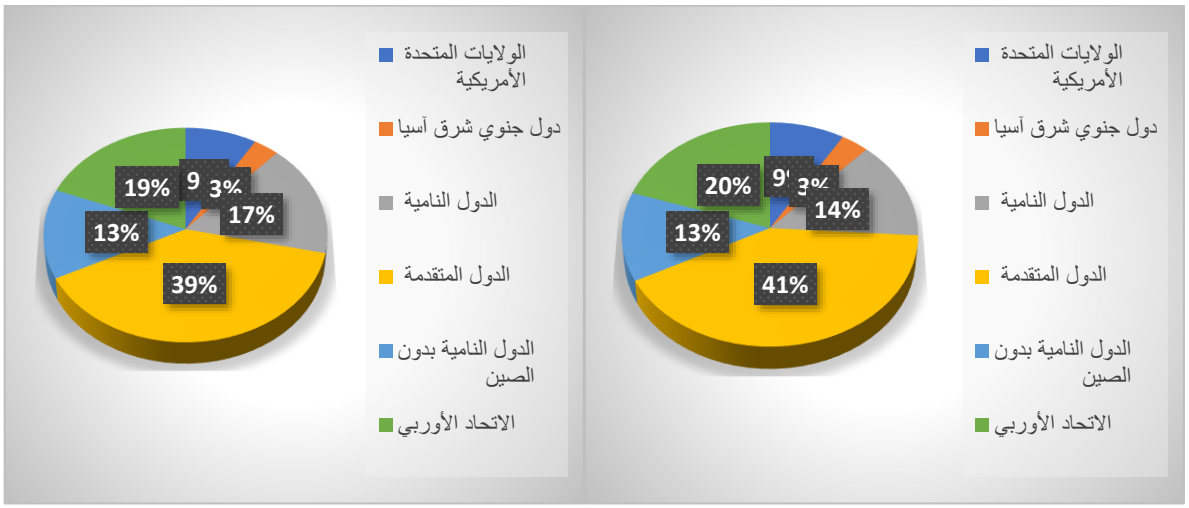

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بينات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

الشكل رقم (3-5): حصة واردات الدول النامية مقارنة ببعض المناطق من العالم خلال الفترة (2010-2021)

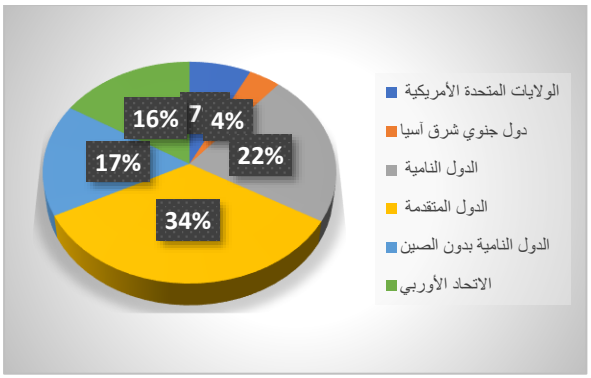

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بينات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

تبعا للشكلين رقم (3-4)، (3-5) على التوالي و اللذان يُظهران حصة الواردات لبعض المناطق المختارة من العالم، حيث نجد أن واردات الدول النامية عرفت ارتفاعا خلال كامل الفترة المحددة لتصبح في السنوات العشرة الأخيرة في حدود 22%، في حين نجد واردات الدولة المتقدمة عرفت انخفاضا و تراجعا مع الوقت، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكبر دولة مستوردة؛ حيث بلغت قيمة وارداتها خلال كامل الفترة حوالي 52095.9 مليار دولار بما يعادل أكثر 09% من صادرات العالم خلال نفس الفترة ، كما أن التمعن الجيد في الشكلين يُمَكِن من ملاحظة أن القيمة التي تراجعت بها الدول المتقدمة من بداية الفترة المدروسة حتى نهايتها كانت في حدود 07% و هي بالمقابل النسبة التي اكتسبتها الدول النامية خلال نفس هذه الفترة، و هنا يمكن القول أن الدول النامية قد عززت مكانتها في التجارة الدولية، و الذي يؤكد ذلك أيضا هو تسجيل ارتفاع متزامن لكل من الواردات و الصادرات، و هو الذي انعكس في معدلات نموها التي هي أيضا عرفت ارتفاع تبعا لما جاء في الأشكال اللاحقة.

و في الأخير يمكن القول أن ارتفاع حصة الدول النامية من التجارة العالمية كان علامة من علامات زيادة الناتج المحلي الإجمالي، و من جانب آخر يدل على أن الدول النامية تتجه إلى المزيد من الانفتاح و تعزيز سياساتها التجارية.

3-4-2 تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:

يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز الأدوات التي تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين البنية التحتية وخلق فرص العمل إذا ما تم استغلاله بشكل فعال وفقا لأفضل الأساليب و السياسات. و في هذا السياق سوف نعرض بعض الإحصائيات ذات صلة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية و بعض المناطق من العالم مختارة على سبيل المقارنة خلال نفس الفترة المحددة سابقا.

3-4-2-1 تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية:

الشكل رقم (3-6): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية و الدول المتقدمة خلال الفترة (1990-2021)

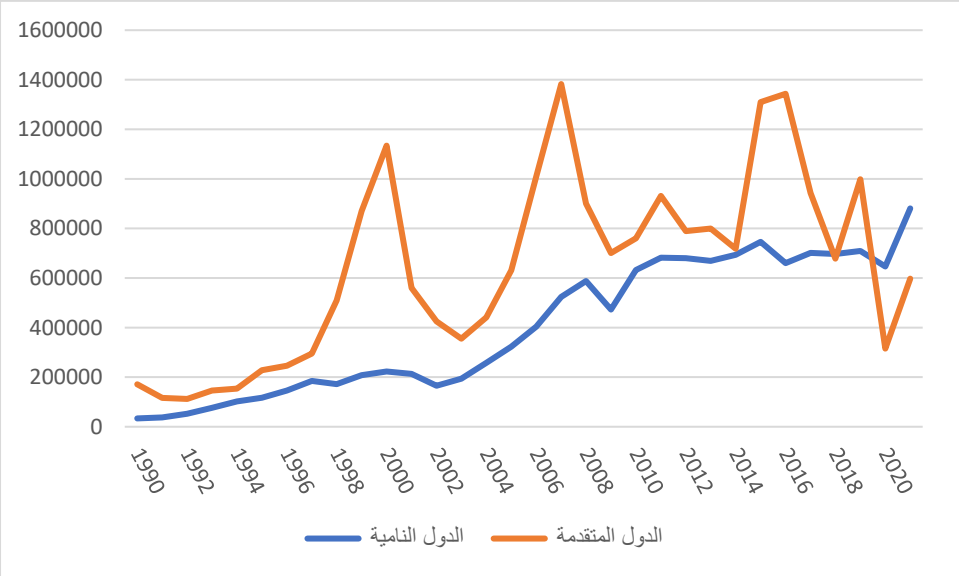

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

يلاحظ من الشكل رقم (3-6) و الذي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة و النامية بأنّ كليهما يعرفان تطورا و زيادة على طول الفترة، إلا أننا نلاحظ انخفاضا حادا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع نهاية سنة 2001. و يرجع ذلك إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر لسنة 2001 بالولايات المتحدة الامريكية و تداعياتها التي مست الكثير من المناطق في العالم خاصة أوروبا الغربية بالدرجة الأولى، و لكن سرعان ما عاد للارتفاع مرة أخرى ليصطدم مرة أخرى

بالأزمة المالية لسنة 2007 أين تم تسجيل انخفاض في تدفقاته بدرجة ملحوظة عند الدول المتقدمة و بالمقابل و خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2011 شهدت الدول النامية ارتفاعا في تدفقات هذه الاستثمارات إلى نسبة تفوق 17% من التدفقات العالمية و هذا حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لعام 2013[1]. ليبدأ في الانتعاش مرة أخرى سنة 2014 ، و لكن على العموم سجلت الدول النامية تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر زيادة بنسب مستقرة نوعا ما. و برغم من حجم الفارق بينها و بين تلك الواردة إلى الدول المتقدمة إلا أنها دخلت في عدة إصلاحات اقتصادية و سياسية من أجل استقطاب هذا النوع من الاستثمارات لما يجلب معه من مزايا في عدة مجالات، و كان هذا واضحا من ارتفاع حصة الدولة النامية لتقارب ثلث التدفقات الواردة في العالم خلال السنوات الأخيرة. و لكن على العموم تبقى حصة الدول النامية محدودة إذا ما تم مقارنتها مع الإمكانيات التي تتوفر عليها.

الشكل رقم (3-7): نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.

الفترة (1990-1999) الفترة (2000-2009)

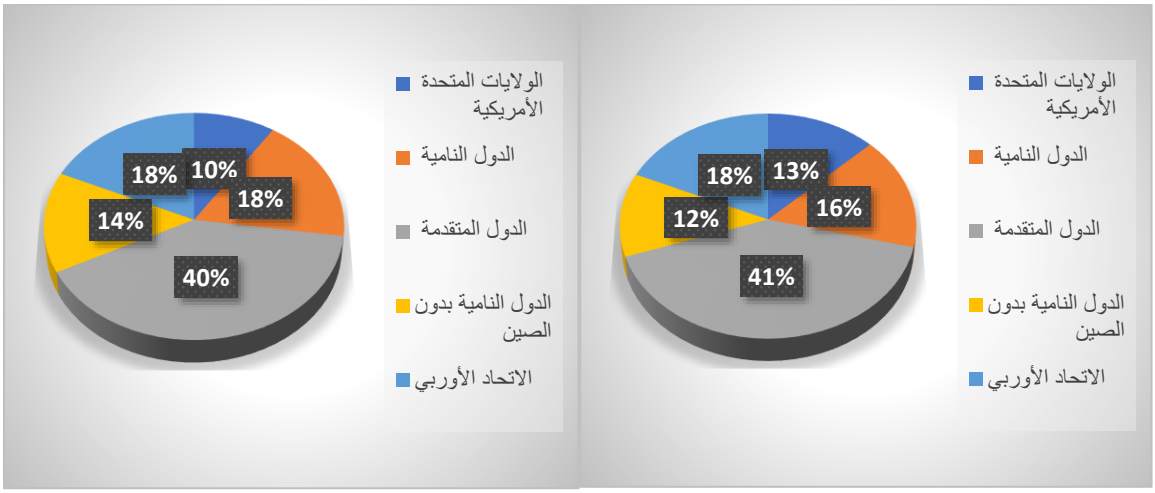

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بينات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

[1] تبعا لتقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2013، ويمكن الاطلاع عليه عبر الموقع الالكتروني:
https://unctad.org/system/files/official-document/tdr2013_ar.pdf

الشكل رقم (3-8): نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مقارنة ببعض المناطق من العالم خلال الفترة (2010-2021)

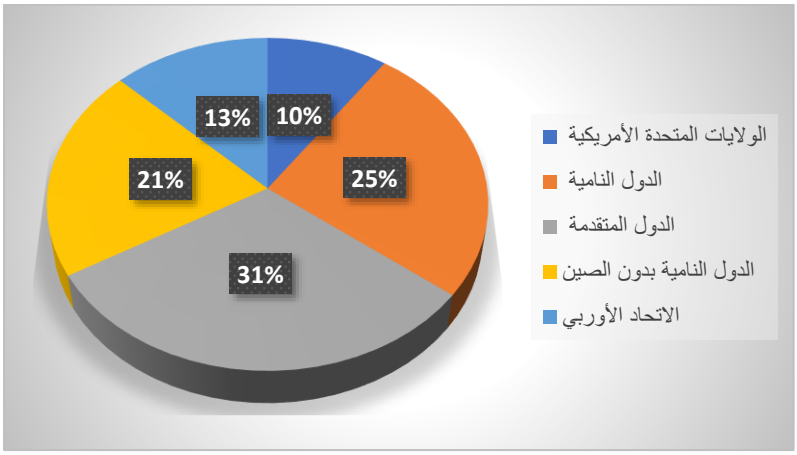

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

من خلال الشكلين (3-7) و (3-8) يُلاحظ أن الدول النامية تستقطب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و بنسب هي الأعلى ما بين المناطق محل الدراسة، الأمر الذي يفهم منه أن وجهة تدفقات الاستثمار الأجنبي قد تغيرت نوعا ما و أصبحت تميل أكثر إلى الدول النامية، بالمقابل و في نفس الوقت تفقد الدول المتقدمة حصصا متفاوتة من هذه التدفقات.

إن تنامي حصة الدول النامية ليس مجرد صدفة و إنما يرجع إلى المجهودات المبذولة و إصلاحات واسعة لتوفير بيئة مناسبة لجذب هذه الاستثمارات التي تحمل معها عدة مكاسب، و قد تجلت صورها في ارتفاع صادراتها و وارداتها كما شهدنا سابقا. و عند ربط الأحداث فإن الدول النامية تستفيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها التي أدت إلى زيادة القدرات الإنتاجية و التأثير على الطلب و الاستهلاك و العديد من العوامل الأخرى، و هو الأمر الذي انعكس في المزيد من الصادرات و الواردات.

و قد تنوعت هذه الاستثمارات الوافدة إلى الدول النامية حيث كانت حصة الأسد منها في مجال الطاقة و استخراج الثروات الطبيعة لاسيما في دول الشرق الأوسط و إفريقيا، كما يجب أن ننوه أن حصة الصين من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فاقت نسبة 35% من الحصة الكاملة للدول النامية، إلا أن هذا لا يقلل من نسبة نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى باقي الدول النامية كما هو موضح في الشكلين السابقين.

3-2-4-2 تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول النامية:

أما بخصوص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج، فحسب الشكل رقم (3-9) ظلت نسبة الدول النامية منخفضة و كانت في حدود 14% خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة، في حين نسبة الاتحاد الأوروبي وحدها كانت تفوق 19%، أما بالنسبة للدولة المتقدمة كانت تقارب 44% و هي نسبة تفوق الدولة النامية أكثر من ثلاث مرات، و لكن يبقى هذا الوضع مقبولا نوعا ما بحكم اقتصادات الدول النامية التي تبحث أكثر في استقطاب هذه النوع من الاستثمارات بدلا من تصديره، خاصة و أنها تراه يجذب معه العديد من المزايا لاسيما المعرفة التقنية و يساهم في تطوير مهارات اليد العاملة، بالإضافة إلى الرفع من القدرات الإنتاجية.

الشكل رقم (3-9): نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية مقارنة ببعض المناطق من العالم خلال الفترة (2005-2021)

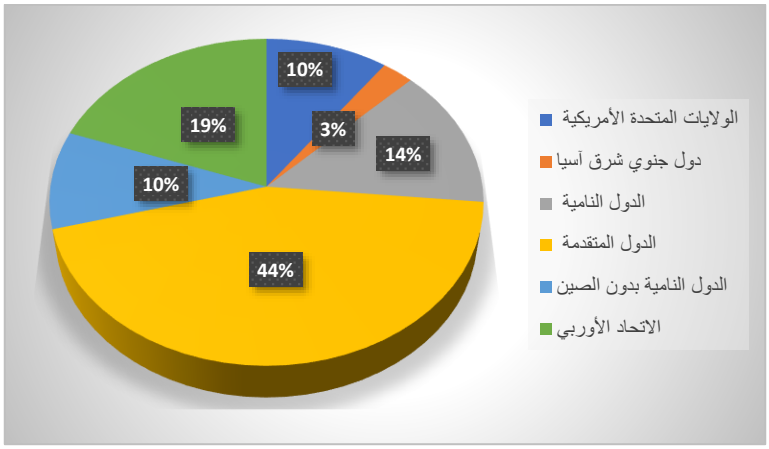

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بينات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

3-4-3 تطور معدلات النمو في الدول النامية:

الشكل رقم (3-10): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية و المتقدمة خلال الفترة (1990-2021)

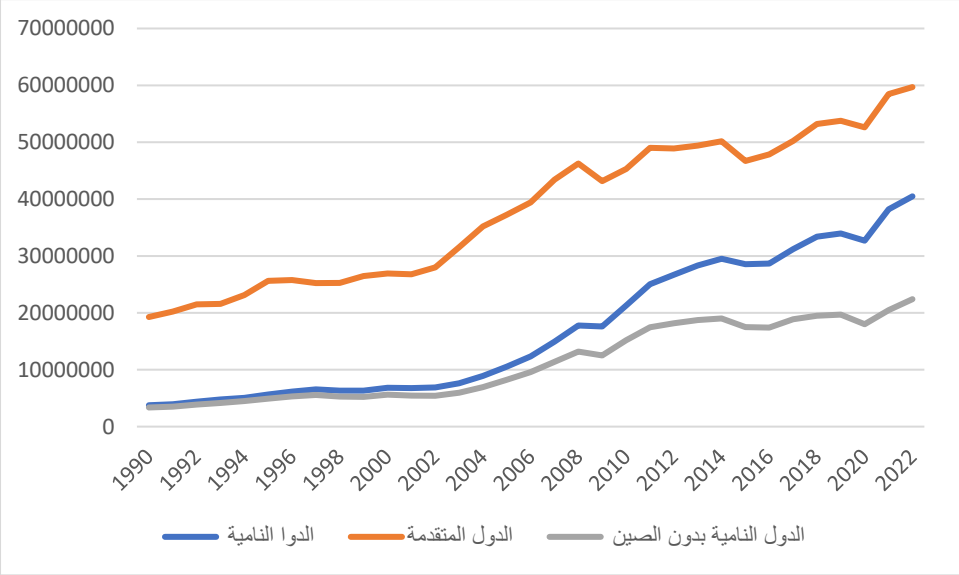

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بينات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

من خلال الشكل (3-10) و الذي يوضح حجم الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدول النامية و المتقدمة و أيضا الدول النامية باستثناء الصين، و فيه نسجل أن كلا من هذه الدول تعرف زيادة في ناتجها الإجمالي حتى و إن كان هناك فارق كبير بين الدول النامية و الدولة المتقدمة، و لكن ليست غايتنا من هذا العرض هي المقارنة بقدر ما تتمثل في التأكد إن كانت الدول النامية تُسجِل أيضا ارتفاعا في معدل نموها الاقتصادي المُعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي داخل نفس الفترة التي تتبعنا فيها تطور حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أيضا ارتفاع حصتها من الصادرات و الواردات و الشكل الموالي يوضح الفكرة التي نريد الوصول إليها أكثر.

الشكل رقم (3-11): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، الناتج المحلي الإجمالي الخاصة بالدول النامية خلال الفترة (1990-2021)

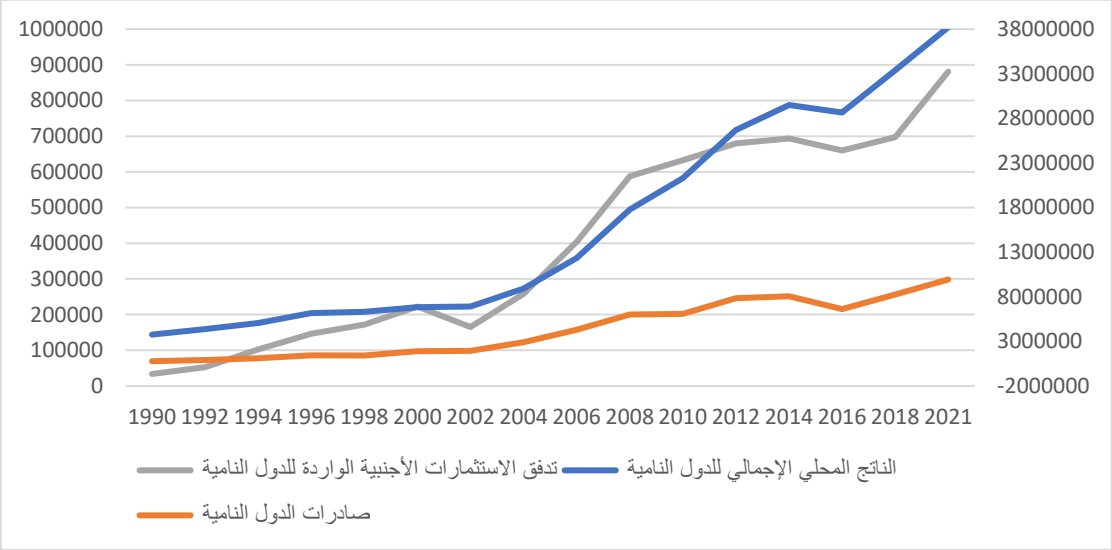

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

من خلال الشكل رقم (3-11) و الذي يحتوي على المتغيرات الثلاثة التي تعرضنا لها سابقا خلال نفس الفترة المحددة، و بالملاحظة الدقيقة و تتبع تزايد هاته المتغيرات بصورة تبدو و كأنها متناسقة إلى درجة ما، بمعنى أن الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واكبتها زيادة في حجم المبادلات التجارية، في حين سجلنا أيضا ارتفاع في معدلات النمو للدول النامية خلال نفس هذه الفترة. ومن ثَمَ يتبادر إلينا طرح السؤال الآتي: ما أثر العلاقة بين المبادلات التجارية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية؟ و على هذا الأساس سوف نخصص الفصل الرابع لدراسة أثر هذه العلاقة على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية.

خاتمة :

إن فهم كيفية تأثير علاقة التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادات الدول يعد أمرًا بالغ الأهمية، خصوصًا بالنسبة للدول النامية التي تسعى جاهدة من أجل تحقيق التنمية و زيادة معدلات نموها الاقتصادي.

في هذا الفصل خصصنا جانب لبسط أهم النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، بدءًا من المظاهر الكلاسيكية إلى النظريات النيوكلاسيكية التي على أساسها تم بناء نماذج النمو الداخلي كنهج جديد أكثر تطورا في شرح كيفية تأثير العوامل و المتغيرات على النمو الاقتصادي. و في هذا السياق أيضا تم تسليط الضوء على علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي و كيف يمكن أن تكون هذه الأخيرة عاملا إيجابيا أو سلبيا على النمو الاقتصادي. و بالمقابل كان للاستثمار الأجنبي المباشر حيزا من هذا الفصل اشتمل على دراسة تأثيره و دوره الحيوي في تعزيز النمو الاقتصادي، فمن خلال جذب رؤوس الأموال و نقل التكنولوجيا و الخبرات الأجنبية يمكن للبلدان تحسين قدراتها الإنتاجية و تطوير بنياتها التحتية و هي عوامل أساسية في تحقيق التنمية المستدامة.

و في ختام هذا الفصل تم النظر في واقع البلدان النامية و حصصها من التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و المبادلات التجارية و تقييم نموها الاقتصادي، أين تبين بأن حصصها محدودة جدا مقارنة مع الإمكانات التي تملكها، إلا أن العامل الإيجابي في هذا الأمر هو أنها سجلت ارتفاعا و تحسنا مستمرا و متواصلا مع الوقت و لو أنه بدرجة محدودة. كما لاحظنا أيضا أن كل من المبادلات التجارية و تدفقات الاستثمار الأجنبي و معدلات النمو كانت تتزايد بصورة متجانسة، الأمر الذي جعلنا نخصص الفصل الرابع لدراسة تأثير المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية.

الفصل الرابع: أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية

تمهيد:

في سياق موضوعنا، لقد كان للتوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية انعكاسات بالغة شملت إلغاء العديد من القيود والحواجز التجارية و فتح الأبواب أما حركة التجارة الدولية و زيادة في تدفقات رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية بدرجة كبيرة ما أدى إلى تعزيز دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي وزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي و عملية التنمية.

يُعتبر عادة الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية عوامل مهمة تُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي. حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا بارزا في نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، كما يعمل أيضا في تشجيع الاستثمار المحلي ويسهل تحسين البنية التحتية و رأس المال البشري في البلدان المضيفة. و من جهة أخرى أكدت تقارير لصندوق النقد الدولي و منظمة التعاون و التنمية بأن التجارة الدولية هي عامل فاعل في تحفيز النمو الاقتصادي كما أكدت الكثير من الدراسات على أن الدول ذات الاقتصادات المفتوحة تنمو بشكل أسرع من تلك الدول الأقل انفتاحا.

و من خلال هذا الفصل و بتطبيق النظريات والمفاهيم النموذجية على الواقع الاقتصادي لعينة من الدول النامية، سوف ندرس أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2021. و على هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة عناصر حيث نخصص فيها العنصر الأول لعرض مجموعة من دراسات السابقة تصب في موضوع دراستنا، أما العنصر الثاني فيشتمل على الإطار التطبيقي للدراسة، في حين سنعمل في العنصر الثالث على تقدير نموذج (PANEL ARDL) وفق منهجية (PMG)، أما العنصر الرابع و الأخير فيكون لتفسير النتائج إحصائيا و اقتصاديا و تبيان أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

4-1 الدراسات السابقة:

من الناحية الأدبية تساهم التجارة الخارجية في نقل و اكتساب التكنولوجيا وفقا لـ:(Frankel,1999) و من جانب آخر تعتبر التجارة الدولية أداة و وسيلة في تحقيق النمو الاقتصادي، و يرى (Grossman,1991) بأن التجارة الدولية أداة للنمو الاقتصادي. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيُنظر إليه كحافز مهم للنمو الاقتصادي عن طريق عدة عوامل كنقل التكنولوجيا و تأهيل العمالة و دعم الاستثمار المحلي.

و في هذا السياق تنوعت الدراسات التطبيقية و لازالت مستمرة في فهم أثر التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية، كما توجد أيضا دراسات بحثت في تأثير كل متغير على حدى، بمعنى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أو دراسة تأثير التجارة الخارجية عليه.

و في ما يلي سنحاول عرض بعض الإسهامات التجريبية بصورة مختصرة و التطرق إلى النتائج التي خرجت بها من أجل الاعتماد عليها في بناء النموذج القياسي الخاص بموضوعنا.

- **دراسة (Makki.s,2004)**[1]، يعمل هذا المقال على البحث في دور الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في تعزيز النمو الاقتصادي عبر عينة تضم ستة وستين دولة نامية على مدى العقود الثلاثة الماضية (1971-2000). وتشير النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة ورأس المال البشري والاستثمار المحلي تعتبر مصادر مهمة للنمو الاقتصادي في البلدان النامية، كما يوجد تفاعل إيجابي قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة يعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي و أضافت النتائج أيضًا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز الاستثمار المحلي، كما أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي تُتعزّز من خلال التفاعل الإيجابي مع رأس المال البشري و سياسات الاقتصاد الكلي السليمة و الاستقرار المؤسسي.
- **دراسة (Rahman,2007)**[2]، و الباحثة في آثار الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر و تحويلات المغتربين على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض الدول الآسيوية (بنغلاديش

[1] Makki, S. S., & Somwaru, A. (2004). Impact of foreign direct investment and trade on economic growth: Evidence from developing countries. American journal of agricultural economics, 86(3), 795-801.

[2] Rahman, M. (2009). CONTRIBUTIONS OF EXPORTS, FDI AND EXPATRIATES'REMITTANCES TO REAL GDP OF BANGLADESH, INDIA, PAKISTAN AND SRI LANKA. Southwestern Economic Review, 36, 141-153.

الهند، باكستان و سريلانكا)، معتمدا في دراسته على تقنية الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) للتكامل المشترك خلال الفترة الممتدة ما بين (1976–2006) و خرجت بإثبات وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في هذه البلدان. ففي دولة الهند و على المدى القصير كانت الصادرات أكثر تأثيرا معنويا من الاستثمار الأجنبي المباشر. أما في دولة باكستان فلم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر ذلك التأثير المتوقع على الناتج المحلي الإجمالي، عكس تأثيره الإيجابي في دولة سريلانكا.

- **دراسة (Beravovic,2008)**[1]، و التي اعتنت بتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري في تعزيز النمو الاقتصادي في إفريقيا وآسيا. وقد تم اختبار تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات عن عينة مكونة من 82 دولة في إفريقيا وآسيا على مدى الأعوام 1999–2006. وتم إجراء الانحدارات باستخدام العينة الكلية للدراسة، بالإضافة إلى دراسة كل منطقة على حدا لتوضيح الفروق في أهمية وتأثيرات المتغيرات التفسيرية، و خرجت نتائج هذه الدراسة بوجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة وتأثيرهما المشترك على النمو الاقتصادي. إلا أنها كانت أضعف من المتوقع وغير ذات أهمية بشكل عام، و تم تفسير ذلك وجود عوامل إضافية تدفع النمو الاقتصادي مثل استقرار الاقتصاد الكلي ورأس المال البشري والضرائب والتضخم، والتي تم استبعادها جميعًا من النموذج المقدر.
- **دراسة (Nath,2009)**[2] لـ: 13 دولة من وسط و شرق أوروبا و منطقة البلطيق، و ذلك بالبحث في أثر التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، باعتماد نهج PANEL من الفترة 1991 إلى 2005. لتتوصل الدراسة إلى التأثير الإيجابي كبير للتجارة على النمو الاقتصادي، في حين أن النمو الاقتصادي لم يتأثر بتاتا بالاستثمار الأجنبي المباشر على حسب هذه الدراسة.
- **دراسة (Bellomi,2014)**[3]، و التي هي أيضا بحثت في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في دولة تونس معتمدة في ذلك على تطبيق نهج التكامل المشترك لاختبار الحدود (ARDL) خلال السنوات (1970–2008) و خرجت بأن متغيرات الدراسة

[1] Beradovic, M., & Hennix, J. (2008). The Role of FDI and Openness to Trade in Economic Growth: A study of Africa and Asia.

[2] Nath, H. K. (2009). Trade, foreign direct investment, and growth: Evidence from transition economies. Comparative Economic Studies, 51, 20-50.

[3] Belloumi, M. (2014). The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model. Economic systems, 38(2), 269-287.

تتأثر ببعضها البعض في المدى الطويل، و هذا عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر هو المتغير التابع. أما على المدى القصير كانت العلاقات بين التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي محدودة جدا.

- **دراسة (A.Omri,2014)[1]**، التي حاولت تفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و رأس المال المحلي على النمو الاقتصادي من خلال المعادلات الآنية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة2010 و هذا في 13 اقتصادا من دول المينا، و أفضت هذه الدراسة بوجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، و أيضا بين رأس المال المحلي والنمو الاقتصادي.
- **دراسة (زيرمي، 2014)[2]**، حيث بحثت في أثر الانفتاح التجاري و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970– 2014) باستعمال منهجية اختبار نموذج الانحدار الذاتي الموزع الإبطاء (ARDL)، و انتهت بوجود علاقة تكامل بين الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الداخلي الخام للفرد، في حين لم يتم التطرق للعلاقات السببية بين متغيرات هذه الدراسة.
- **دراسة (Sabir,2015)[3]**، حيث ركزت على العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات و النمو الاقتصادي في دولة باكستان خلال الفترة 1970–2012 من خلال استخدام اختبار سببية (GRANGER) و اختبار التكامل المشترك لـ(JOHANSEN) و تمثلت نتائجها على النحو الآتي: وجود علاقة طويلة المدى بين كل المتغيرات في حين أن نتائج اختبار سببية غرانجر أفضت إلى وجود علاقة ذات اتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات، و علاقة ذات اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي نحو الصادرات، و أيضا من الناتج المحلي الإجمالي نحو الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] Omri, A. (2014). The nexus among foreign investment, domestic capital and economic growth: Empirical evidence from the MENA region. Research in economics, 68(3), 257-263.

[2] نعيمة ز. (2016). أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1970–2014). مجلة البديل الاقتصادي, 3(1), 225–247.

[3] Sabir, S., Hamza, M., Arshad, M. U., Sajid, M., & Tahir, S. (2015). Causality relationship among Foreign Direct Investment, Gross Domestic Product and Exports for Pakistan. Journal of Basic and Applied Scientific Research, 5(8), 70-75.

- **دراسة (Keho,2015)**[1] في 12 دولة إفريقية جنوب الصحراء، حيث اعتنت بالعلاقات ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات و النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2013) و اعتماد نموذج التكامل المشترك متعدد المتغيرات لـ: Johansen، و تمثلت نتائجها بأن النمو الاقتصادي يؤثر إيجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر في خمسة بلدان في المدى الطويل، و لصادرات أيضا أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في أربعة بلدان.
- **دراسة (Sothan,2016)**[2] و التي اختصت بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات على النمو الاقتصادي في 21 دولة آسيوية ما بين (1980-2013)، و ذلك باعتماد نموذج التكامل المتزامن PANEL و تحليل سببية جرانجر. و كان من نتائجها وجود علاقة في المدى الطويل بين الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي لدول محل الدراسة، كما أضافت الدراسة بوجود علاقة ذات اتجاهين في المدى البعيد بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي من جهة و بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. و خلاصة هذه الدراسة على العموم هي أن للاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات تأثيرا سلبيا على النمو في المدى الطويل.
- **دراسة (بلوكاريف،2016)**[3]، الباحثة في الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين سنة 1980 و سنة 2013 معتمدة في ذلك على نموذج ARDL و تم التوصل إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين جميع المتغيرات الرئيسة في الدراسة. و أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح التجاري لهما تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي و أنّ أثر الانفتاح التجاري أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **دراسة (داودي، 2018)**[4] و بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM)، قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات و النمو الاقتصادي في

[1] Keho, Y. (2015). Foreign direct investment, exports and economic growth: Some African evidence. Journal of Applied Economics & Business Research, 5(4).

[2] Sothan, S. (2016). Foreign direct investment, exports, and long-run economic growth in Asia: Panel cointegration and causality analysis. International Journal of Economics and Finance, 8(1), 26-37.

[3] علي ر، نادية ب. (2016). الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر: – دراسة قياسية–. مجلة الإقتصاد الجديد, 7(1), 339-351.

[4] محمد ق, محمد د. (2018). قياس العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات و النمو الاقتصادي في دول الMENA (دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2016 باستخدام VECM). مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية, 2(1), 367-380.

15 دولة من الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ما بين سنة 2000-2016. و كانت نتائجها على النحو التالي بوجود علاقة سببية طويلة الأجل ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات و النمو الاقتصادي بالإضافة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه قصيرة المدى بين الصادرات و النمو الاقتصادي، و أيضا علاقة قصيرة الأجل ذات اتجاه واحد من الصادرات نحو الاستثمار الأجنبي المباشر. و من خلال نتائج تقديرات طريقة المربعات الصغرى(FMOLS) فإن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات يؤثران إيجابيا على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

- **دراسة (Kalai.M,2019)**[1] حيث تبحث في تحليل العلاقة المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية والنمو الاقتصادي لـ 15 دولة مختارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 1999-2012 باستخدام اختبار الانحدار الذاتي الموزع و اختبار التكامل المشترك، وتظهر النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بأن هناك علاقة طويلة المدى ذات اتجاه واحد تمتد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما خرجت أيضا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يُولد تأثيرات إيجابية خارجية على البلدان محل الدراسة. و على حسب هذا المقال فإن هذه النتائج يمكن أن تحظى باهتمام خاص لدى صناع السياسات لأنها تساعد في بناء سياسات اقتصادية سليمة لضمان التنمية المستدامة من خلال تحقيق أقصى استفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **دراسة (فيصل، 2020)**[2] و اعتنت بالبحث في أثر الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا للفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2016، من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة و نموذج تصحيح الخطأ، و خرجت هذه الدراسة بوجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و تراكم رأس المال المادي إلى النمو الاقتصادي. كما نوهت أيضا بوجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري و معدلات النمو الاقتصادي، فزيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% ينجم عنه تراجع النمو

[1] Kalai, M., & Zghidi, N. (2019). Foreign direct investment, trade, and economic growth in MENA countries: empirical analysis using ARDL bounds testing approach. Journal of the Knowledge Economy, 10, 397-421.

[2] mebarki, abdelillah, & mokhtari, fayeçal (2020). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :1970-2016. The Impact of Trade Openness on Economic Growth in Mena Region: ARDL Approach (1970-2016). Revue Finance & marchés, 7(3), 93-107.

بنسبة 13% في المنطقة. في حين كان لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و تراكم رأس المال المادي أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي.

- ❖ **دراسة (عياد،2020)**[1] حيث بحثت في دراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1970-2018 باستعمال السببية في الميدان الزمني و في ميدان الترددات. وخرجت بوجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في المدى الطويل، وكذا علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الانفتاح التجاري على المدى الطويل، في حين كانت هناك علاقة سببية في المدى القصير من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

4-2 الاطار التطبيقي للدراسة:

إن المُلاحظ في الدراسات السابقة و لاسيما ذلك التباين و الاختلاف في نتائجها، حيث تارة كانت تؤكد على الدور الفعال للاستثمار الأجنبي المباشر، و في دراسات أخرى نَظرَت لفعالية المبادلات التجارية على أنها الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي، و في جانب آخر أشارت بعض النتائج إلى دورهما المحدود على النمو الاقتصادي، و هذا ما يترك لنا سؤالا مثارا حول مدى تأثير المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وفي سياق آخر و من أجل تقديم إضافة في هذا الموضوع، خاصة مع تسجيل دراسات محدودة تهتم بالعالم العربي كونه جزءا من الدول النامية مقارنة مع الدول النامية الأخرى كدول جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية و غيرها من المناطق في العالم التي تحظى بمزيد من الاهتمام و الأبحاث. و كان الدافع الأكبر لنا لاختيار العالم العربي من خلال المقومات و الإمكانات الهائلة التي يتميز بها و التي سوف نستعرضها في إيجاز بالاعتماد على معطيات البنك العالمي:

- يعتبر موقع الدول العربية موقعا استراتيجيا بامتياز حيث يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا، و من بحر العرب جنوبا إلى تركيا شمالا. و هو يربط بين قارة آسيا و قارة إفريقيا بمساحة تقدر بأكثر من 13 مليون كيلومتر مربع، و بسواحل تمتد إلى أكثر من 22 ألف كيلومتر و تحتل فيها الأراضي المستغلة في الزراعة ما يقارب 40% من المساحة الأراضي الفلاحية.

[1] Hicham, A-1970 . (2020). العلاقة السببية من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري إلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2018: السببية في ميدان الترددات. مجلة الإستراتيجية والتنمية, 10(2), 300-319.

- و يبلغ عدد السكان العالم العربي حسب آخر تحديث لبيانات البنك العالمي لسنة 2022 بما يقارب 464 مليون نسمة حيث تمثل الفئة العمرية التي تتراوح من (15-65) سنة أكثر من 65% و معدل النمو 1.8% كل سنة.
- تتراوح نسبة المشاركة في العمل بالنسبة للأفراد الأكثر من15 سنة ما بين 46-49%، و هذا بين المرحلة الممتدة 1990-2022. حيث جاءت أعلى المعدلات في قطر و دولة الإمارات و بالمقابل كانت أدنى نسبة في دولة جيبوتي.
- و من الناحية الاقتصادية بلغ إجمالي الناتج المحلي في العالم العربي نحو 3.56 تريليون دولار (بالقيمة الجارية للدولار) و هذا خلال سنة 2022، و هي أكبر حصيلة محققة خلال العشرين سنة الأخيرة. في حين بلغ معدل نمو سنوي 6% خلال سنة 2022، كما سُجل أعلى نسبة نمو خلال سنة 2004 بما يقارب نسبة 8.8%. كما بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حوالي 7655.80 دولار خلال سنة 2022 و هو الأعلى خلال الفترة (2000-2022)، و كان أعلى نصيب للفريد خلال سنة 2022 تعود للمواطن القطري، و الأدنى كان من نصيب المواطن الصومالي في حدود 461.8 دولار أمريكي.
- ينتج العالم العربي أكثر من 65% من الإنتاج العالمي للنفط، و يتربع على ثلثي احتياط العالمي من هذه المادة. في حين تراوحت نسبة المبادلات التجارية ما بين51-90% إلى الناتج الإجمالي المحلي.
- تتوزع صادرات العالم العربي بالدرجة الأولى في النفط و الغاز الطبيعي و المواد الأولية الخام... و بعض المواد الزراعية في حين يستورد المنتوجات الإلكترونية و الغذائية و مواد البناء بالإضافة إلى وسائل النقل و غيرها من الحاجيات....
- عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم العربي نمو متزايد خاصة ما بعد سنة 2000 حيث كان في حدود 6 مليار دولار ليصبح سنة 2008 في حدود 88.75 مليار دولار إلا أن هذه النسبة تبقى ضئيلة جدا بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.

و تبعا لما تطرقنا له سابقا و تكملة لدراسة (زيرمي، 2014) و التي اختصت بدراسة أثر الانفتاح التجاري و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-

2014)، مما آثار فينا تعميم الدراسة على الوطن العربي باعتباره جزءا من الدول النامية حيث له من الإمكانات و المقومات التي تؤهله إلى تضييق الفجوة بينه و بين الدول ذات الاقتصادات القوية.

و على هذا الأساس سوف تتمحور دراستنا على البحث في إبراز أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى 2021.

4-2-1 مراحل صياغة النموذج الإحصائي:

و لتوضيح أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية سنقوم بالتقيد بأساليب الاقتصاد القياسي من خلال انتقاء المتغيرات المناسبة لهذه الدراسة، لنقوم بعدها بتقدير النموذج و تحليله و التأكد من مدى جودته، و في الأخير تقديم حوصلة حول تأثير هذه المتغيرات و فعاليتها على النمو الاقتصادي في الوطن العربي.

4-2-1-1 وصف المتغيرات و بناء النموذج:

و في إطار هذه الدراسة و الباحثة على عَوامِل تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية و بعد عملية استقراء لمختلف النظريات و الأدبيات، بالإضافة إلى البحوث و الدراسات التي تصب في هذا الموضوع فإننا سنعتمد على معطيات النمو الاقتصادي و الذي يتم تمثيله غالبا بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بالمبادلات التجارية للوطن العربي، و كذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليه، بالإضافة إلى محددات أخرى أُعتمِد عليها في الكثير من الدراسات و النظريات الاقتصادية و المتمثلة في مستوى العمالة و تكوين رأس المال الثابت و المتعلقة أيضا بالدول العربية، و قد تم تمثيل هذه المتغيرات رياضيا في المعادلة التالية:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 TRADE_{it} + \beta_2 FDI_{it} + \beta_3 EMPLOY_{it} + \beta_4 GFCF_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

Y_{it}: تعبر عن معدل نمو النمو الاقتصادي في الدولة i خلال الفترة المحددة t.

$TRADE$: و تعبر عن المبادلات التجارية.

FDI: تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد.

$EMPLOY$: العمالة.

$GFCF$: إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

β_1،β_2،β_3،β_4: و هي تعبر عن معلمات النموذج.

ε_{it}: حد الخطأ و يشمل تلك متغيرات الأخرى التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي.

و في إطار صياغة النموذج الذي لابد من تقديم متغيرات الدراسة و مجال تطبيق الدراسة و الحدود الزمانية لها. حيث سوف تكون هذه الدراسة في ثمانية عشر دول عربية (n=18) تضم كل من موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، فلسطين ممثلة في الضفة الغربية و قطاع غزة، السعودية، الأردن، سوريا، لبنان، العراق، الامارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، سلطنة عُمان، السودان، الكويت، فيما تم استبعاد كل من اليمن، جيبوتي، الصومال، جزر القمر و هذا لعدم توفر البيانات الخاصة بهم معتمدين في ذلك على قاعدة البيانات للبنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية 2022) و الجدول الموالي يُقدم متغيرات الدراسة بشكل بسيط و موجز:

الجدول رقم (4-1): جدول تعريفي لمتغيرات الدراسة.

المتغير	تعريفه	مصدره
GDPPC (متغير تابع)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و يعبر عنه بالنسبة المئوية.	البنك الدولي
TRADE (متغير مستقل)	مجموع الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات (%الناتج المحلي الإجمالي)	البنك الدولي
FDI (متغير مستقل)	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (%الناتج المحلي الإجمالي)	البنك الدولي
EPMLOY (متغير مستقل)	القوى العاملة للأفراد الأكثر من 15 سنة إلى عدد السكان (% عدد السكان)	البنك الدولي
GFCF (متغير مستقل)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي (%الناتج المحلي الإجمالي)	البنك الدولي

المصدر: من اعداد الباحث.

4-2-1-2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة على المنطقة العربية:

في هذا الصدد سنوضح الأسس التي اعتمدنا عليها من أجل انتقاء هذه المتغيرات التي سنستخدمها في دراستنا القياسية، بالإضافة إلى شرح تطوراتها في الدول العربية و هذا من خلال ما يلي:

الجدول رقم (4-2): جدول لمتغيرات الدراسة في الدول العربية خلال الفترة 1990-2021.

GFCF		EMPLOY		TRADE		FDI		GDPPC		الدول
المتوسط	إ م	المتوسط	إ م	المتوسط	إ م	المتوسط	إ م	المتوسط	إ م	
20,35	2,41	77,05	3,06	126,23	33,38	2,16	2,18	50 398,36	10 005,66	ARE
23,04	5,76	68,46	2,76	152,04	21,86	5,74	6,95	21 631,50	1 380,05	BHR
30,18	6,75	42,75	1,45	58,80	8,90	0,82	0,62	3 579,94	498,50	DZA
18,84	4,13	46,34	2,16	47,27	10,77	2,29	2,26	2 846,37	606,34	EGY
10,26	6,78	41,97	0,70	71,19	45,09	0,19	1,87	3 493,14	1 025,04	IRQ
24,72	4,60	38,90	0,92	116,40	19,09	5,20	5,45	3 999,14	521,00	JOR
23,40	3,71	68,37	2,90	95,54	10,15	0,48	1,17	31 562,28	5 001,03	KWT
24,33	6,90	44,93	1,55	76,54	18,29	6,36	4,64	6 768,42	1 534,49	LBN
15,84	4,70	47,32	0,54	70,74	22,55	1,28	1,58	10 685,32	1 886,91	LBY
26,04	2,49	49,42	2,30	61,96	11,31	2,06	1,20	2 449,71	582,95	MAR
37,34	11,68	44,32	2,01	76,21	18,53	5,43	7,36	1 438,26	126,16	MRT
24,17	7,25	60,55	5,59	92,94	9,87	2,08	2,28	19 059,70	1 528,85	OMN
27,02	6,39	40,70	2,03	79,24	9,67	2,01	1,60	2 671,67	507,84	PSE
23,42	5,27	84,14	2,70	89,56	7,39	1,87	2,36	65 723,18	11 398,73	QAT
21,40	2,98	53,68	2,69	71,30	11,83	1,63	2,44	18 407,57	1 288,82	SAU
15,29	6,19	49,64	0,96	22,58	8,38	2,33	1,69	1 960,13	326,26	SDN
17,67	6,34	46,75	3,11	61,87	11,41	0,46	0,29	1 158,50	262,73	SYR
22,92	2,86	47,12	1,08	91,83	8,38	2,55	1,67	3 219,99	694,17	TUN
22,57	8,19	52,91	13,09	81,24	34,24	2,48	3,76	13 947,40	18 312,39	الدول العربية

إ م: و هي تُعبر عن متوسط الانحراف المعياري خلال الفترة (1990-2021).

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على معطيات البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية 2022).

يقيس الجدول (4-2) أعلاه المتوسط و الانحراف المعياري لكل متغيرات الدراسة في الدول العربية خلال الفترة المحددة (1990-2021)، و من خلال الاعتماد عليه و على الأشكال البيانية التالية يمكننا تفسير ما يلي:

الشكل رقم (4-1): تطور النمو الاقتصادي في العالم العربي

خلال الفترة 1990-2021.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews 12.

من خلال الشكل رقم (4-1) نلاحظ أن الدول العربية عرفت نمو كبير حتى 2007 أين شهدنا انخفاضا حادا نتيجة للأزمة المالية، و خلال هذه المرحلة و من الجدول رقم (4-1) نجد أن دولة قطر قد تصدرت الدول العربية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط قُدر بـ: 395.73 11 دولار، في حين سجلت سوريا أقل متوسط دخل من الناتج المحلي في حدود 1158.50 دولار أمريكي و هذا يرجع بالدرجة الأولى للأوضاع التي تشهدها هذه الدولة منذ 2011.

الشكل رقم (4-2): تطور المبادلات التجارية في الدول العربية

خلال الفترة 1990-2021.

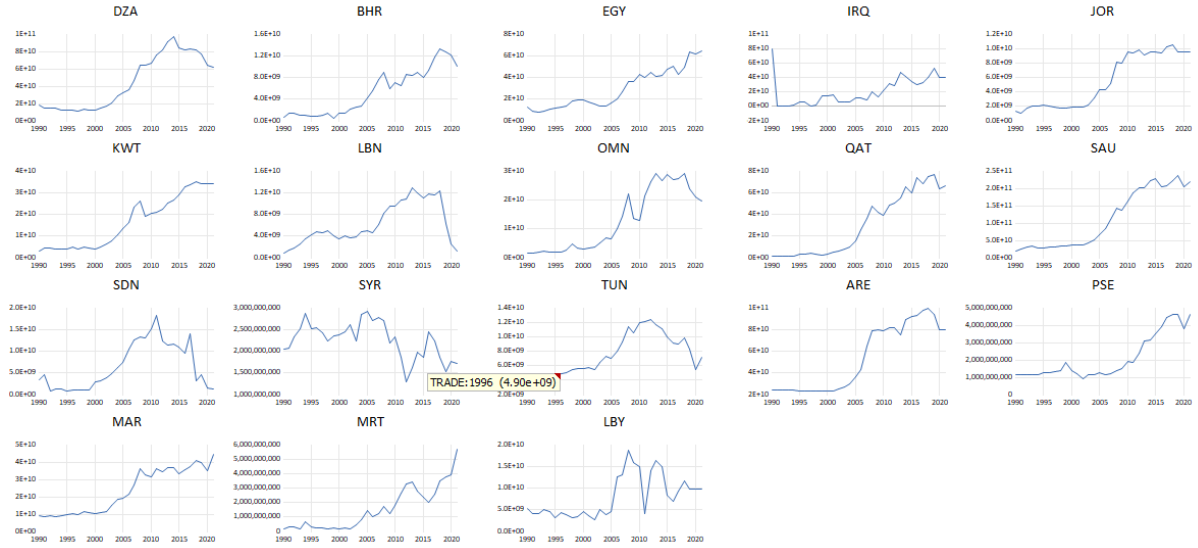

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews 12.

أما في ما يتعلق بتطور المبادلات التجارية في الدول العربية فالشكل البياني رقم (4-2) يوضح تزايدا مستمرا لحجم المبادلات التجارية في جل الدول العربية و يتأكد ذلك أيضا من خلال الجدول رقم (4-2)، أين قارب معدل حجم المبادلات التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ككل حوالي 80% و هذا انطلاقا من سنة 1990 إلى 2021، و كان لدولة الإمارات النصيب الأعلى من حجم التجارة الخارجية خاصة خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة، و بالمقابل جاءت السودان كأقل دولة من حيث حجم مبادلاتها التجارية و بمتوسط انحراف معياري قدره 11.83%.

الشكل رقم (4-3): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم العربي خلال الفترة 1990-2021.

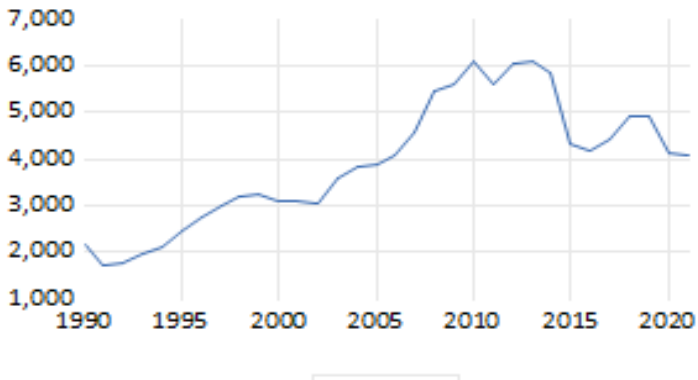

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews 12.

أما فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية فكانت عموم متزايدة و هذا حسب الشكل البياني رقم (4-3) و بمعدل زيادة في حدود 2.48% و انحراف معياري قُدر بـ:3.76%، لاسيما في دول البحرين من سنة 2000 إلى 2006، 2013،2019، 2021، لتليها دولة الأردن بمعدل يقارب 5%، في حين نلاحظ تراجع شديد في دولة سوريا خاصة بعد أحداث الربيع العربي، و هذا ما يوضح دور الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

و في جانب تكوين رأس المال الثابت من حيث تأثيره على النمو الاقتصادي فإننا نستند على الدراسة التجريبية (Kalai,2019)[1] و التي تكلمت على تكوين رأس المال الثابت و أنه محدد للنمو الاقتصادي من خلال النماذج التالية: (Romer,1986-1990)،(Lucas,1988) (Grossman and Helpman,1991)، و من الجدول رقم (4-2) نلاحظ أنه كان لدولة موريتانيا خلال الفترة الممتدة من 1990-2021 النصيب الأكبر من إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى ناتجها المحلي الإجمالي بمعدل فاق 38% ، لتليها دولة الجزائر بما يقارب نسبة 30%، في حين جاءت العراق و السودان في آخر الترتيب في ما يخص إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

الشكل رقم (4-4): تطور نسبة العاملة في الدول العربية

خلال الفترة 1990-2021.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews 12.

[1] Kalai, M., & Zghidi, N. (2019) ,op.cit,p :06.

شهدت دولة قطر ما بعد سنة 2005 نموا متزايدا خاصة من حيث نسبة العمالة إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 84.14% و بانحراف معيار في حدود 07% و هو الأقل بالنسبة لجميع الدول العربية ما جعلها في صدارة الدول العربية في هذا الخصوص لاسيما خلال السنوات الأخيرة، و من الشكل البياني رقم (4-4) نلاحظ تراجع في نسب العمالة خاصة في تلك الدول التي عرفت ما يُعرف بثورات الربيع العربي مثل: سوريا، تونس، مصر، سودان....، و هنا نستخلص بأنه حتما للاستقرار السياسي دور مهم على مختلف العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

4-2-1-3 نموذج الدراسة:

من أجل دراسة أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من (1990-2021) و تبعا للدراسات السابقة كان لابد من استخدام البيانات المقطعية و السلاسل السنوية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من أجل معالجتها تبعا لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع المتعلق بمعطيات البانل (PANEL ARDL). وذلك باستخدام ببرنامج E-Views 12.

4-2-2 خطوات الدراسة التطبيقية:

إن تطبيق نموذج (PANEL ARDL) يشترط مجموعة من الاختبارات تبدأ من دراسة استقرار السلاسل الزمنية لنقوم بعدها باختبارات التكامل المشترك حتى نتمكن من تقدير النموذج، و الوصول إلى نتائج ذات جودة في توضيح أثر هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي.

4-2-2-1 التمثيل البياني للسلاسل الزمنية:

الشكل رقم (4-5): التمثيلات البيانية لمتغيرات النموذج.

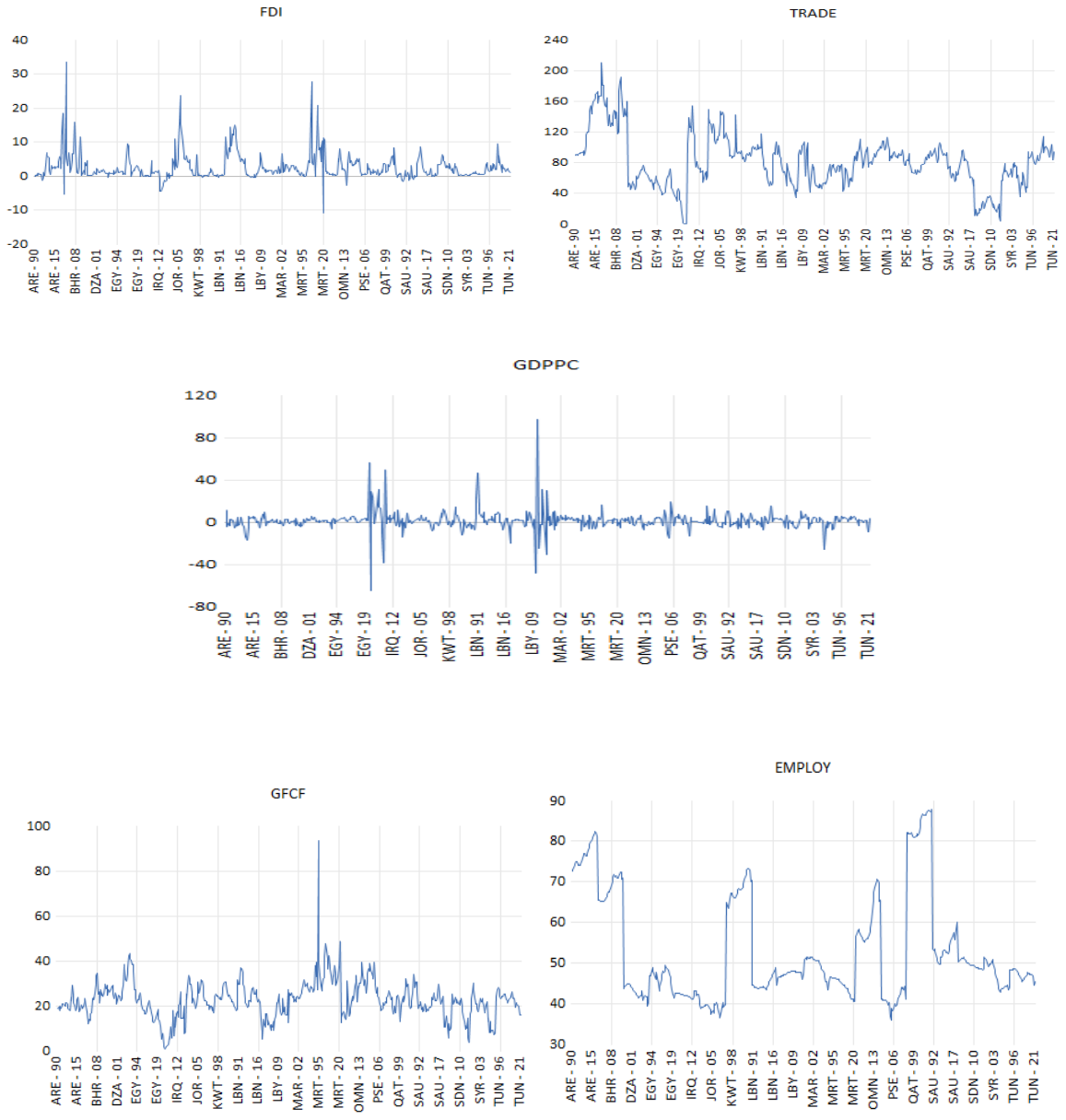

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews 12.

من خلال الشكل رقم (4-5) المتعلق بالتمثيل البياني للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة يُلاحظ وجود تعرجات كثيفة خلال الفترة الزمنية المدروسة، مما يستلزم دراسة مدى استقراريتها، و ذلك عن طريق مجموعة من الاختبارات، و قبل أن نبدأ في دراسة استقرارية هاته المتغيرات سوف نعرج سريعا لدراسة الارتباط بين هاته المتغيرات.

4-2-2-2 دراسة الارتباط بين المتغيرات الدراسة:

و يتم ذلك عن طريق فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المُعتمد عليها في هذه الدراسة التي تسمح بمعرفة مدى وجود علاقة ارتباط بينها[1]، و هذا عن طريق مخرجات برنامج eviews 12 و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4-6): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة.

	GDPPC	TRADE	FDI	EMPLOY	GFCF
GDPPC	1.000000				
TRADE	0.840950	1.000000			
FDI	0.677673	0.296432	1.000000		
EMPLOY	-0.420720	0.416814	-0.044788	1.000000	
GFCF	-0.624885	0.186787	0.193822	-0.002228	1.000000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews 12.

تبعا للشكل أعلاه رقم (4-6) نلاحظ وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة و ذلك من خلال وجود علاقة ارتباط موجبة و قوية بين المبادلات التجارية و النمو الاقتصادي و المعبر عليها بقيمة (0.840950)، و من ناحية أخرى توجد أيضا علاقة ارتباط موجبة تجمع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي، و بالتالي ما يُمكن استخلاصه من هذا الاختبار هي أن متغيرات الدراسة تُؤثر و تُفسر النمو الاقتصادي، كما أننا نُلاحظ أيضا من جانب آخر وجود علاقة ارتباط سلبي بين كل من العمالة و إجمالي تكوين رأس المال الثابت مع النمو الاقتصادي.

4-2-2-3 استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة):

يعتبر اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من شروط الأساسية في تحليلات التكامل المشترك و هذا طبعا من أجل الحصول على نتائج مقبولة و ذات جودة علمية صحيحة. و في هذا الشأن فإن النموذج المعتمد في دراستنا (PANEL ARDL) لا يشترط أن تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى أو عند أخذ الفرق الأول أو يشتمل على كليهما بقدر عدم وجود متغيرات مستقرة عند أخذ الفرق

[1] بلهاشمي جهيزة. (2020). دور الحوكمة المالية للمؤسسات في الدول الناشئة (Doctoral dissertation).

الثاني، و في هذا الباب توجد عدة اختبارات تم تطويرها[1] نجد منها (Levin, Lin et Chu) (Breitung) (Im, Pesaran et Shin) و اختبار (FISHER –ADF) (FISHER –PP)... و على هذا الأساس سوف نعتمد على برنامج EVIEWS 12:

الجدول رقم (4-3) : نتائج اختبار استقرارية السلسلة الزمنية المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

نوع الاختبار	GDPPC – L(0)	
	Statistic	prop
Levin,lin&chu	-8.08347	0.0000
Im,pesaran and Shi W-stat	-10.0261	0.0000
Adf – fisher chi-square	173.843	0.0000
pp- fisher chi-square	253.313	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews12.

يتضح من الجدول أعلاه و المتعلق بدراسة استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بالنمو الاقتصادي و التي تتضح أنها مستقرة عند المستوى في جميع الاختبارات، و بالتالي رفض فرضية العدم (H_0) و التي تنص على وجود جذر الوحدة و قبول الفرضية البديلة.

1 .kebir, mouloud, Souar, Y., & Telha, B. (2021). قياس تأثير الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية – دراسة تجريبية باعتماد Panel ARDL للفترة 1995-2017–. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا, 17(1), 179-204.

الجدول رقم (4-4) : نتائج اختبار استقرارية السلسلة الزمنية المتعلقة بالمبادلات التجارية.

TRADE – L(0)		نوع الاختبار
prop	Statistic	
0.0043	-2.63128	**Levin,lin&chu**
0.0047	-2.60058	**Im,pesaran and Shi W-stat**
0.0023	64.6948	**Adf – fisher chi-square**
0.0622	49.8515	**pp- fisher chi-square**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews12.

إن تتبع النتائج في الجدول أعلاه و المتعلقة بدراسة استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بالمبادلات التجارية و التي تتضح أنها مستقرة عند المستوى في جميع الاختبارات ما عدا اختبارا واحدا الخاص بـ: (**pp- fisher chi-square**)، و على العموم فإننا نرفض فرضية العدم (H_0) و نقول أن السلسة مستقرة و لا تحتاج إلى أخذ الفرق الأول.

الجدول رقم (4-5) : نتائج اختبار استقرارية السلسلة الزمنية المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

FDI – L(0)		نوع الاختبار
Prop	Statistic	
0.0019	-2.89355	Levin,lin&chu
0.0000	-3.90477	Im,pesaran and Shi W-stat
0.0004	71.8020	Adf – fisher chi-square
0.0000	113.854	pp- fisher chi-square

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews12.

نلاحظ من الجدول أعلاه المتعلق بدراسة استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و التي تتضح هي أيضا أنها مستقرة عند المستوى في جميع الاختبارات ،و عليه نرفض فرضية العدم (H_0) و نقول أن السلسة مستقرة و لا يوجد بها جذر الوحدة.

الجدول رقم (4-6) : نتائج اختبار استقرارية السلسلة الزمنية المتعلقة بالعمالة في الدول العربية.

Imploy – L(1)		Imploy – L(0)		نوع الاختبار
Prop	Statistic	Prop	Statistic	
0.0170	-2.12051	0.33042	0.6295	**Levin,lin&chu**
0.0000	-5.39235	0.9972	2.77209	**Im,pesaran and Shi W-stat**
0.0000	104.336	0.9926	18.6157	**Adf – fisher chi-square**
0.0000	245.606	0.9989	15.4825	**pp- fisher chi-square**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews12.

تشير النتائج في الجدول أعلاه و المتعلقة بدراسة استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بنسبة العمالة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية إلا أننا نجد أن هذه السلسلة غير مستقرة عند المستوى في جميع الاختبارات و عليه نقبل فرضية العدم (H_0) بوجود جذر الوحدة و أنها استقرت بعد أخذ الفارق الأول كما هو موضح في الجدول رقم (4-6).

الجدول رقم (4-7) : نتائج اختبار استقرارية السلسلة الزمنية المتعلقة بإجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول العربية.

GFCF – L(1)		Imploy – L(0)		نوع الاختبار
Prop	Statistic	Prop	Statistic	
0.0000	-9.85208	0.2114	-0.80174	Levin,lin&chu
0.0000	-11.4497	0.2710	-0.60979	Im,pesaran and Shi W-stat
0.0000	194.942	0.3276	39.2169	Adf – fisher chi-square
0.0000	405.155	0.0421	51.8835	pp- fisher chi-square

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews12.

من الجدول أعلاه و المتعلق بدراسة استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بنسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية فإن النتائج تشير إلى عدم استقرارية هذه السلسلة في جُلِ هذه الاختبارات و عليه نقبل فرضية العدم (H_0) بوجود جذر الوحدة، و بالتالي نقوم بإعادة هذه الاختبارات مع أخذ الفارق الأول كما هو موضح في الجدول رقم (4-7)، ليتبين أن هذه السلسة استقرت عند المستوى الأول.

و كحوصلة عامة و بعد إجراء اختبار الاستقرارية على متغيرات الدراسة ثبت أنّ كلا من النمو الاقتصادي و المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر استقرت عند المستوى، و بالمقابل لم تستقر نسبة العمالة و إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلا بعد أخذ الفارق الأول.

4-2-2-3 اختبار التكامل المشترك:

بعد النتائج المحصل عليها من اختبار استقرارية المتغيرات و التي تَبيّنَ فيها وجود بعض المتغيرات كانت غير مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى، و هذا ما يتطلب إجراء اختبار التكامل

المتزامن بين هذه المتغيرات و من بين أهم الاختبارات شيوعا في هذا المجال نجد اختبار **Pedroni** و اختبار **Johansen**.

4-2-3-2-1 اختبار (pedroni,1999):

حيث يكمُن جوهره في اختبار جذر الوحدة للبواقي المقدرة، فيعتمد **pedroni** في هذا الشأن على سبعة اختبارات من أجل فحص البواقي إذا ما كانت مستقرة أما لا، و تنص فيه فرضية العدم على عدم وجود تكامل مشترك إذا كانت البواقي غير مستقرة[1]. و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-8) :نتائج اختبار pedroni.

	Statistic	Prob.	Weighted statistic	Prob.
Panel v-statistic	-1.953586	0.9746	-2.100914	0.9822
Panel rho-satatistic	-8.332087	0.0000	-3.385625	0.0004
Panel pp-statistic	-24.00201	0.0000	-13.71121	0.0000
Panel ADF-statistic	-9.907398	0.0000	-8.428823	0.0000
Group rho-statistic	-3.312792	0.0000		
Group pp-statistic	-18.72828	0.0000		
Group ADF-statistic	-8.949810	0.0000		

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews12.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن ستة اختبارات من أصل سبعة كانت فيها القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة (باستثناء اختبار واحد Panel v-statistic) و على هذا الأساس نرفض فرضية العدم و نقبل وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى في معادلة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

4-2-3-2-2 اختبار KAO:

يعتمد **kao** على نفس نهج اختبار **pedroni** و الذي تنص فيه فرضية العدم على عدم وجود تكامل مشترك، و هذا استنادا إلى طريقة البواقي أو طريقة المربعات الصورية(LSDV) و جاءت نتائج هذا الاختبار على النحو التالي:

[1] Pedroni, P. (2004). Panel cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled time series tests with an application to the PPP hypothesis. Econometric theory, 20(3), 597-625.

الجدول رقم (4-9) :نتائج اختبار KAO.

	t-statistic	Prob.
ADF	-12.61728	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews12.

من الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية kao أقل من (0.05)، و يتم تفسير هذا برفض الفرضية العديمة و قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك طويل المدى لكل من المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر و العمالة و تكوين رأس المال الثابت على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة.

4-2-2-4 انتقاء فترة الإبطاء المثلى وفق نموذج (panel ardl):

بالاعتماد على معيار (AIC) و مخرجات برنامج eviews 12 نجد أن درجة التأخير المثلى لهذا النموذج هي ARDL(4,4,4,4,4)، و الشكل الموالي رقم (4-7) يوضح ذلك:

الشكل رقم (4-7): اختبار فترة الإبطاء المثلى.

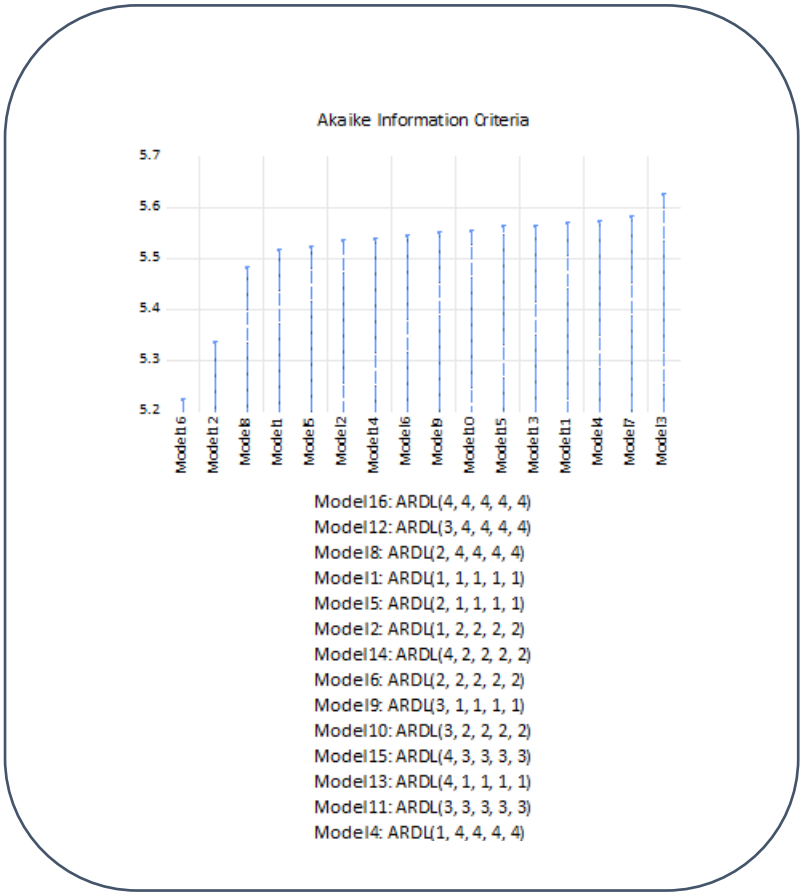

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews12.

4-3 تقدير نموذج panel ardl:

انطلاقا من نتائج دراسة استقرارية المتغيرات وجدنا كلا من النمو الاقتصادي و المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة عند المستوى، في حين استقرت كل من العمالة و إجمالي تكوين رأس المال الثابت عند أخذ الفارق الأول، كما سجلنا عدم وجود أي متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية، و بالاعتماد أيضا على نتائج اختبار **pedroni** التي أقرت بوجود تكامل مشترك في الأجل الطويل. و عليه يمكن تقدير النموذج مباشرة وفق منهجية (PMG-ARDL) المطور من قبل (PESARAN ET ALL,1999)[1]، معتمدين في ذلك على معيار (AIC) و وفق نموذج إبطاء مناسب

[1] Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. P. (1999). Pooled mean group estimation of dynamic heterogeneous panels. Journal of the American statistical Association, 94(446), 621-634.

مقدر كما يلي: ARDL(4,4,4,4,4). و هذا ما يسمح بدراسة تأثير المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول العربية خلال الفترة 1990-2021:

الجدول رقم (4-10) :نتائج تقدير نموذج (PMG-ARDL).

Variable	Coefficient	Std.error	t-statistic	Prob.*
Long Run Equation				
TRADE	0.061022	0.013597	4.487857	0.0000
FDI	0.207745	0.080954	2.5661193	0.0110
EMPLOY	-0.177193	0.028644	-6.185997	0.0000
GFCF	0.041180	0.014253	2.889203	0.0043
Short Run Equation				
COINTEQ01	-1.012177	0.303195	-3.338371	0.0010
D(GDPPC (-1))	0.190575	0.227856	0.836383	0.04040
D(GDPPC (-2))	-0.086544	0.170687	-0.507030	0.6127
D(GDPPC (-3))	0.071185	0.095585	0.744732	0.4573
D(TRADE)	0.168532	0.075456	2.233507	0.0267
D(TRADE(-1))	-0.072672	0.081944	-0.886850	0.3763
D(TRADE(-2))	-0.109972	0.039251	-2.801754	0.0056
D(TRADE(-3))	0.038567	0.087421	0.441163	0.6596
D(FDI)	-1.102448	0.962999	-1.144807	0.2537
D(FDI (-1))	0.131350	0.838915	0.156571	0.8757
D FDI (-2))	-0.036726	0.568232	-0.064632	0.9485
D(FDI(-3))	0.048881	0.604814	0.080820	0.9357
D(EPMLOY)	-1.434928	3.288819	-0.0436305	0.6631

D(EPMLOY (-1))	3.236434	1.689578	1.915525	0.0569
D(EPMLOY (-2))	-0.049165	4.293855	-0.011450	0.9909
D(EPMLOY (-3))	-0.0448377	2.810641	-0.159529	0.8734
D(GFCF)	0.022285	0.272012	0.081927	0.9348
D(GFCF(-1))	0.052319	0.279714	0.187046	0.8518
D(GFCF(-2)	0.030497	0.469920	0.064899	0.9483
D(GFCF(-3))	-0.092486	0.233932	-0.395352	0.6930
C	4.891705	1.567896	3.119918	0.0021
Root MSE	2.716445	**Mean dependent var**		0.001984
S.D.dependent var	11.83408	**S.E.of regression**		4.680706
Akaike info criterion	4.567922	**Sum squared resid**		4250.347
Schwrs criterion	7.456868	**Log likelihood**		-933.5614
Hannan- Quinn criter.	5.694578			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews12.

4-4 تحليل النتائج:

4-4-1 تحليل النتائج في المدى البعيد و القريب:

تظهر نتائج الجدول أعلاه تبعا لطريقة (PMG) بأن معلمة حد تصحيح الخطأ جاءت معنوية إحصائيا و بإشارة سالبة (1.01-) ما يعني أن النموذج يتضمن سرعة تعديل التوازن على المدى الطويل استجابةً لاختلال التوازن الناجم عن الصدمات قصيرة المدى في الفترة السابقة التي تقترب من (101%) سنويا و هو الأمر الذي يعبر على أن كل من المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر و العمالة و إجمالي تكوين رأس المال الثابت تفسر و بشكل فعال النمو الاقتصادي في الدول العربية.

كما تشير نتائج الجدول على المدى البعيد أن كل متغيرات الدراسة تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي باستثناء العمالة، حيث نجد أن الزيادة في المبادلات التجارية بنسبة 01% تُولِد زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة (0.06%)، في حين أن الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة

01% تقابلها زيادة في النمو الاقتصادي في حدود (0.20%)، و هذا ينطبق أيضا على إجمالي تكوين رأس المال الثابت التي تتضح أن الزيادة فيه بنسبة 01% تقابلها زيادة في النمو الاقتصادي بما يقدر بـ: (0.04%)، أما في ما يخص العمالة التي ترتبط بالنمو الاقتصادي ارتباطا معنويا و إحصائيا جاءت ذات تأثير عكسي بحيث تتولد عن الزيادة في العمالة بنسبة 01% تراجع في النمو الاقتصادي بما يقدر 0.17%.

أما في ما يتعلق بنتائج الدراسة على المدى القصير فنجد فقط أن للمبادلات التجارية علاقة معنوية إحصائيا و تؤثر في النمو إيجابا بمقدار 0.16%، في حين جاءت علاقة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و العمالة غير معنوية إحصائيا و ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، أما في ما يتعلق بعلاقة إجمالي تكوين رأس المال الثابت مع النمو الاقتصادي فهي أيضا غير معنوية إحصائيا و أن الزيادة فيها بنسبة 01% تُوَلِد زيادة في النمو الاقتصادي بما نسبته 0.02%.

و من أجل اعتماد هذه النتائج المحصلة كان لابد علينا التأكد من نجاعة هذا النموذج و ذلك عن طريق ما يعرف باختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

- **اختبار التوزيع الطبيعي:**

إذا ما اتبعنا نتائج اختبار Jarque-Bera حسب ما يُوضحه الشكل الموالي تحت رقم (4-8) فإن القيمة الاحتمالية له تساوي (0.61) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية (5%) لذا نقبل الفرضية العدم التي تنص بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (4-8): اختبار التوزيع الطبيعي.

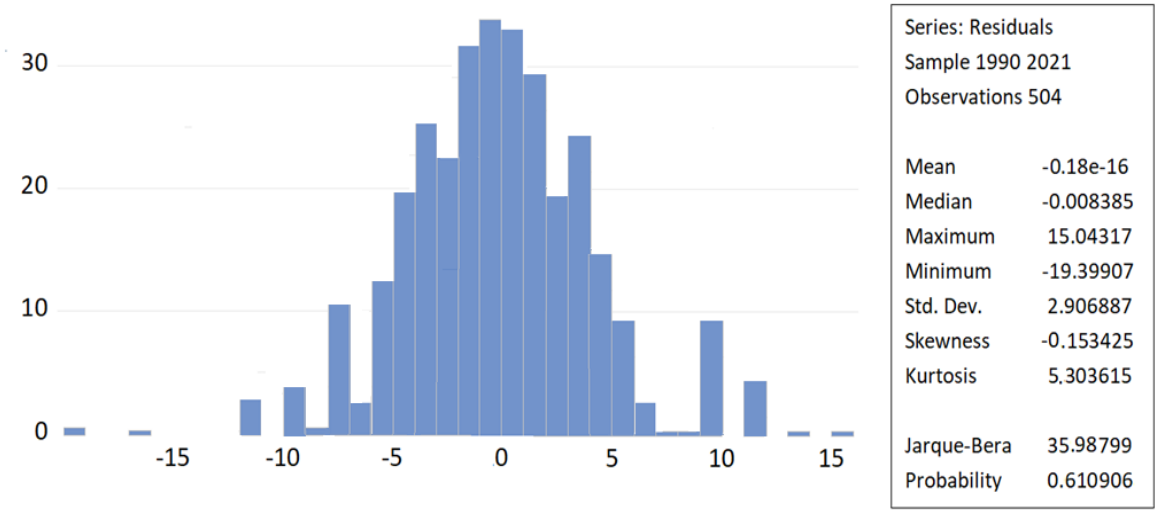

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews12.

4-4-2 تحليل النتائج بين الدول في المدى القريب:

حسب تقدير النموذج في المدى القصير و بالاعتماد على نتائج الجدول أدناه الذي يُوضح أثر متغيرات الدراسة على النمو الاقتصادي في كل دولة على حدا من عينة الدراسة جاء تفصيله كالآتي:

الجدول رقم (4-11): نتائج تقدير النموذج على المدى القصير في كل دولة العربية محل الدراسة.

D(GFCF)	D(EMPLOY)	D(FDI)	D(TRADE)	COINTEQ01	الدول
Coefficient Prob *	Coefficient Prob *	Coefficient Prob *	Coefficient Prob *	Coefficient Prob *	
−0.07210 (0.0368)	−2.4595 (0.8975)	−0.9415 (0.3923)	0.0833 (0.1059)	0.25287 (0.0620)	الإمارات
0.0564 (0.0015)	2.1429 (0.0216)	−0.0039 (0.7856)	−0.0212 (0.0010)	−0.4209 (0.0093)	البحرين
−0.1807	0.0276	0.5886	0.0958	−0.4764	الجزائر

	(0.0046)	(0.0002)	(0.4781)	(0.8972)	(0.0005)
مصر	−0.4073 (0.0094)	−0.0725 (0.0000)	0.0357 (04197)	0.4215 (0.0038)	0.2392 (0.007)
العراق	−1.1189 (0.0050)	0.0491 (0.0025)	−6.9570 (0.0293)	3.0532 (0.8991)	−0.9115 (0.1724)
الأردن	05237 (0.0003)	0.2136 (0.0005)	0.2084 (0.0006)	−0.0454 (0.8831)	0.1324 (0.0069)
الكويت	−4.5422 (0.0021)	−0.1049 (0.0001)	2.3760 (0.0066)	0.3783 (0.0027)	3.8989 (0.0000)
لبنان	−0.9206 (0.0001)	0.4112 (0.0002)	−1.5078 (0.0029)	1.1511 (0.1856)	−0.6238 (0.0025)
ليبيا	−3.3278 (0.0030)	0.2893 (0.0197)	1.3500 (0.8388)	8.8482 (0.9360)	−1.1415 (0.3935)
المغرب	0.0366 (0.5620)	0.1977 (0.0001)	0.1093 (0.1885)	2.2397 (0.0015)	−1.42114 (0.0004)
موريتانيا	−1.2262 (0.0116)	0.0144 (0.4091)	−0.1674 (0.0249)	14.9578 (0.8375)	−0.1527 (0.0000)
عمان	−1.1512 (0.0013)	−0.0172 (0.1947)	−0.9189 (0.0039)	−0.01961 (0.4605)	−0.2181 (0.0008)
فلسطين	−2.3080 (0.0002)	0.0253 (0.2200)	1.0006 (0.2113)	0.2129 (0.9249)	1.0336 (0.0013)
قطر	−0.7453 (0.0020)	0.0697 (0.0180)	0.3076 (0.0238)	−6.4935 (0.0086)	−0.4490 (0.0000)
السعودية	−1.1786 (0.0007)	0.3750 (0.0004)	1.8814 (0.0105)	2.1056 (0.2058)	0.3273 (0.0590)
السودان	−0.7235 (0.0001)	1.3109 (0.0000)	−2.1838 (0.0006)	−54.44461 (0.0605)	−0.4925 (0.0001)

سوريا	−0.1211 (0.0093)	0.1234 (0.0002)	−15.3567 (0.3595)	−0.3729 (0.8045)	0.6825 (0.0042)
تونس	0.5031 (0.0065)	0.0097 (0.3023)	0.3351 (0.0013)	2.6456 (0.0066)	0.3431 (0.0192)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews12.

4-4-2-1 بالنسبة لتأثير المبادلات التجارية على النمو الاقتصادي في الدول العربية:

من الجدول أعلاه رقم (4-11) نلاحظ وجود علاقة إيجابية معنوية للمبادلات التجارية مع النمو الاقتصادي في عشر دول عربية من مجموع الدول محل الدراسة، في حين نلاحظ وجود تأثير عكسي و معنوي على النمو الاقتصادي في كل من البحرين و مصر و الكويت. أما بالنسبة لكل من موريتانيا و عمان و فلسطين و تونس فكان تأثير المبادلات التجارية غير معنوي على النمو الاقتصادي فيها.

كما نجد أن دولة السودان تصدرت الدول العربية من حيث تأثير المبادلات التجارية على النمو الاقتصادي بما نسبته (1.31%) و هذا راجع إلى ارتفاع حجم المبادلات الخارجية خاصة مع الدول الأسيوية حيث فاقت حجم المعاملات التجارية مع دولة الصين سنة 2006 أربعة مليارات دولار حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2007[1] و هذا ما يعطي انعكاسات إيجابية على نموها الاقتصادي، في حين جاءت دولة الكويت كأكثر الدول العربية من حيث التأثير العكسي لمبادلاتها التجارية على النمو الاقتصادي بالرغم من أن معلمة تصحيح الخطأ جاءت معنوية و بإشارة سالبة ما يعني أن جميع المتغيرات تفسر النمو الاقتصادي، و أن مختلف الاختلالات و الاضطرابات يتم تصحيحها في المدى الطويل.

4-4-2-2 بالنسبة لتأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية:

و من الجدول أعلاه رقم (4-11) نجد أن خمس دول عربية فقط كان لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها أثر معنوي إيجابي على النمو الاقتصادي و هذا ما يتوافق مع النظريات الاقتصادية. و تتمثل هذه الدول في الأردن و قطر و السعودية و تونس و الكويت حيث كان لهذه

[1] Fares, J., Gauri, V., Jimenez, E. Y., Lundberg, M. K., McKenzie, D., Murthi, M., ... & Sinha, N. (2006). World development report 2007: development and the next generation.

الأخيرة أعلى نسبة من حيث تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي إذ نجد أن دولة الكويت أعطت اهتماما بالغا لخلق بيئة أكثر انفتاحا لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات من خلال مجموعة الإصلاحات خلال سنة 2004 و 2016 و 2017 كما طرحت مجموعة من التوصيات من أجل الإصلاح و التأثير في الممارسات الدولية لاسيما تلك التي تتعلق بمجالات التقرير و بدء النشاط التجاري و التكفل الأمثل بحالات الإعسار و منح تراخيص للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 100% إلى الملكية الأجنبية و تنظيم التجارة عبر الحدود بالإضافة إلى تخفيض الضرائب بصورة مستمرة[1]؛ و تجلى ذلك في تحقيق ارتفاع متزايد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

و في المقابل نجد أن كل من دولة العراق و لبنان و موريتانيا و عمان و السودان كان لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي معنوي على النمو الاقتصادي فيها، و نجد أن دولة العراق كانت هي الأكثر في هذا الشأن و يرجع ذلك بشكل أساسي إلى هروب الشركات الاستثمارية الكبرى و اعتبار العراق بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية. حيث نجد تقريرا صادرا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2020[2] قد صنف العراق على أنها أقل الدول العربية جذبا لهذا النوع من الاستثمارات و هذا ما انعكس بشكل مباشر على نموها الاقتصادي.

4-4-2-3 بالنسبة لتأثير العمالة على النمو الاقتصادي في الدول العربية:

أشارت نتائج الجدول رقم (4-11) أيضا إلى أنّ تأثير العمالة على النمو الاقتصادي في المدى القريب كان غير معنوي في غالبية الدول العربية. أما في دولة البحرين و مصر و الكويت و المغرب و السعودية و تونس كان للعمالة تأثير معنوي إيجابي على النمو الاقتصادي، و جاءت تونس في مقدمة هذه الدول بما يقارب نسبة (2.64%)، و قد دعمت هذه النتائج دراسة لـ:(Belloumi,2014) و التي أكد فيها على التأثير الفعال للعمالة على الاقتصادي التونسي[3]. و بالمقابل كان لقطر أكبر تأثير عكسي معنوي للعمالة على النمو الاقتصادي لاسيما و أنها خلال السنوات الأخيرة أطلقت العديد من المشاريع اعتمدت فيها على العمالة الأسيوية بدرجة كبيرة، و هذا ما نتجت عنه آثار غير مرغوبة بشكل عام و نجد

[1] RANI, N. A., RAMACHANDRAN, R., & NAIR, S. B. (2021). Foreign Direct Investment Influence on Gross Domestic Product of Kuwait from The Year 2010 to 2018–A Study. PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology, 18(09), 28-36.

[2] UNCTAD, W. (2020). World investment report 2020: International production beyond the pandemic. United Nations New York and Geneva.

[3] Belloumi, M. (2014). op.cit,p : 269-287

دراسة (Gardner.A, 2013)[1] قد عالجت الموضوع بصفة مقربة أكثر؛ و من جانب آخر نلاحظ أنه في دولة قطر جاءت معلمة تصحيح الخطأ معنوية و بإشارة سالبة و عليه يمكن قول بأن متغيرات الدراسة تفسر النمو الاقتصادي و أن سرعة تعديل الاختلال إلى مستوى التوازن في حدود 74% سنويا.

4-4-2-4 بالنسبة لتأثير تكوين رأس المال الثابت على النمو الاقتصادي في الدول العربية:

و يُلاحظ أيضا من الجدول رقم (4-11) بأن لتكوين رأس المال الثابت أثرا معنويا إحصائيا على النمو الاقتصادي في كل الدول العربية محل الدراسة باستثناء دولة العراق. إلا أن هذا التأثير تباين بين تأثير إيجابي في كل من البحرين و مصر و الأردن و الكويت و فلسطين و السعودية و تونس و سوريا. و من ناحية أخرى كان ذا تأثير سلبي في كل من الامارات و الجزائر و لبنان و ليبيا و المغرب و موريتانيا و عمان و قطر و السودان. و جاءت الكويت في صدارة الدول العربية من حيث تأثير هذا الأخير على النمو الاقتصادي و يرجع ذلك إلى صغر مساحة هذه الدولة مقارنة بالمساهمة الكبيرة لقطاع النفط في تمويل الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية المحلية، و قد أكدت هذا دراسة لـ: (Paul, 2018)[2]عن العلاقة القوية بين تكوين رأس المال الثابت و النمو الاقتصادي في دولة الكويت. و بالمقابل عرفت المغرب أكبر تأثير سلبي معنوي لتكوين رأس المال الثابت على النمو الاقتصادي بما يقارب نسبة (1.42-%). في حين نجد أن دراسة أخرى حديثة لـ: (Sekkach, A., & Boubrahimi, N. 2022)[3] تؤكد أن الزيادة في تكوين رأس المال الثابت لها تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد المغربي، و هذا ما يفسح المجال للتعمق أكثر في هذا الخصوص.

[1] Gardner, A., Pessoa, S., Diop, A., Al-Ghanim, K., Le Trung, K., & Harkness, L. (2013). A portrait of low-income migrants in contemporary Qatar. Journal of Arabian Studies, 3(1), 1-17.

[2] Paul, F. H., Ali, S. R., Soomro, R., Ali, Q., & Abbas, S. K. (2018). Exchange Rate Volatility and Economic Growth: Evidence from Kuwait. Eurasian Journal of Analytical Chemistry, 13(6), 158-163.

[3] Sekkach, A., & Boubrahimi, N. (2022). Oil price volatility and GDP for oil-importing countries: Case of Morocco [Volatilité des prix du pétrole et PIB des pays importateurs: Cas du Maroc] (No. hal-03748687).

الخاتمة:

عالج الفصل الرابع أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 1990-2021 حيث تطرقنا في بدايته إلى أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع حيث جاءت نتائجها متباينة، و هو الأمر الذي دفعنا لإجراء هذه الدراسة في الدول العربية كونها تعتبر من الدول النامية إلا أنها تُصنّف من المناطق ذات معدلات نمو محدودة برغم من المقومات التي تحوزها، و من جهة أخرى أردنا إسقاط هذه الدراسة على النظريات الاقتصادية التي تعرضنا لها و خاصة تلك التي تتعلق بالنمو الاقتصادي حيث أجمعت في عمومها أن للاستثمار الأجنبي المباشر و المبادلات التجارية تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي.

و من جانب آخر و لقياس هذا الأثر تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع المتعلق بمعطيات البانل (PANEL ARDL) ما أعطى نتائج موافقة للنظريات الاقتصادية أظهرت أن كل من المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر و إجمالي تكوين رأس المال الثابت يؤثرون إيجابا على النمو الاقتصادي في الدول العربية باستثناء العمالة التي كان لها تأثير معنوي عكسي حيث تتولد عن الزيادة في العمالة بنسبة 01% تراجع في النمو الاقتصادي بما يقدر 0.17%.

و بالمقابل جاءت نتائج الدراسة في المدى القصير بأنه للمبادلات التجارية علاقة معنوية إحصائيا و تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، في حين كانت علاقة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و العمالة غير معنوية إحصائيا و ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. أما فيما يتعلق بعلاقة إجمالي تكوين رأس المال الثابت مع النمو الاقتصادي فنجدها علاقة طردية غير معنوية إحصائيا.

و في الأخير و تبعا لطريقة (PMG-ARDL) المعتمدة في هذه الدراسة أظهرت أن معلمة حد تصحيح الخطأ جاءت معنوية إحصائيا و بإشارة سالبة و هو الأمر الذي يعبر على أن كلا من المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر و العمالة و إجمالي تكوين رأس المال تُفسر و بشكل فعال النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة و ذلك خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2021.

خاتمة عامة

حظي موضوع التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي على اهتمام بالغ عبر مختلف المدارس الاقتصادية، و لازال حتى يومنا هذا يلقى المزيد من العناية و الاهتمام سواء من جانب الدول المتقدمة أو النامية، و يكمن ذلك في جوهر هذا الموضوع الباحث عن تحقيق معدلات النمو من خلال الاستفادة الحقيقية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و حجم المبادلات التجارية خاصة و أن هذين الأخيرين يعرفان نموا متزايدا و مستمرا على المستوى العالمي نتيجة لعدة تطورات. كالتوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية و غيرها من الاتفاقيات الثنائية و المتعددة التي ساهمت في تعزيزهما دوليا.

و لقد سعينا من خلال هذه الدراسة إلى اختبار أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية و على وجه الخصوص في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2021، و على ضوء ذلك ارتأينا أن نخصص الفصل الأول للإلمام بالتجارة الخارجية من خلال إبراز أهم التعاريف و المفاهيم لنمر بعدها إلى عرض أهم النظريات الكلاسيكية و النيو كلاسيكية التي تكاملت في تفسير قيام التبادل الدولي، لِتُقدم النظريات الحديثة إضافات لم تتعرض لها النظريات السابقة في تحليلها لقيام التجارة الدولية و التي ساهمت في الوصول إلى التحليل العلمي الاقتصادي الذي يفسر التبادل الدولي من مختلف الجوانب. و قد تم عرضها في ثلاث مجموعات: النظريات القائمة على العامل التكنولوجي و النظريات القائمة على المنافسة غير التامة إضافة إلى النظريات القائمة على اقتصاديات الحجم. و من الجدير بالذكر نجد أنّ مختلف النظريات المتعلقة بالتجارة الخارجية دعمت في مجملها مبدأ التجارة الحرة بين الدول الذي يُدرّ فوائد كثيرة على جميع الأطراف. إلا أننا نشهد دائما عدة تدخلات حكومية و دولية في مجال التجارة كوسيلة لتنظيم هذه العلاقات التجارية. و على هذا الأساس خصصنا جانبا لشرح السياسات التجارية و كيفية تنفيذها و توضيح تأثيراتها على الاقتصادات و العلاقات الدولية؛ و اختتمنا ذلك بالتطرق إلى المؤسسات و الهيئات الدولية التي تعمل على تنظيمها. و كان أبرزها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و مؤتمر الأمم المتحددة للتجارة و التنمية و منظمة التجارة العالمية.

أما في ما يتعلق بالفصل الثاني و الذي عالج الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف الجوانب بدءا من بسط مختلف التعاريف و شرح أشكاله، لنقوم بعدها في عرض أسباب و دوافع قيامه. و من جانب آخر تم اقتراح مجموعة من المحددات على أساسها يُمكن وضع و إصلاح السياسات في الدول المضيفة بغية فتح الطريق لجذب هذا النوع من الاستثمارات.

و في دراستنا هذه اعتمدنا على تصنيف **الأونكتاد** (1998) لنقوم بعرض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث مجموعات تمثلت في محددات اقتصادية و محددات سياسية و أخيرا محددات مؤسساتية، أما في ما يتعلق بتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا للنظريات الاقتصادية فقد خصصنا حيزا مهما يصب في هذا الغرض انطلاقا من النظريات الكلاسيكية و النيو كلاسيكية لتأتي النظريات الحديثة بمفاهيم جديدة و موسعة، ما جعلنا نصنفها إلى نظريات قائمة على هيكل السوق، و من جهة أخرى نظريات قائمة على المنظمة و الحماية، في حين ضم التصنيف الثالث تلك النظريات التجميعية أو التركيبية، كما تطرقنا أيضا في هذا الفصل إلى شرح آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة لنختتم هذا الفصل بأخذ نظرة موجزة عن الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها صورة عينية للاستثمار الأجنبي المباشر.

في حين تم تخصيص الفصل الثالث للبحث في علاقة المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي و ذلك من خلال الإلمام أولا بالجانب النظري للنمو الاقتصادي و عرض مختلف التعاريف و النظريات الاقتصادية و أهم نماذج النمو الاقتصادي انطلاقا من نموذج **هارود دومار** و نموذج **سولو** إلى نماذج النمو الداخلية، حيث نجدها تركز في أهدافها على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما تعرضنا في دراستنا هذه إلى نموذج (ROMER ,1986) و الذي يستهدف تأثير المعرفة على النمو الاقتصادي و كذلك نموذج (LUCAS , 1988) الذي انطلق من دور رأس المال البشري و تأثيره في النمو الاقتصادي أما آخر نموذج كان لـ: (BARRO,1990) حيث أعطى فيه أهمية بالغة لرأس المال العام و مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي، أما في ما يخص العنصر الثاني و الثالث ففضلنا أن نخصصهما للبحث في علاقة التجارة الخارجية و علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي كُلٌ على حدا. و من أجل الإلمام الجيد بهذا الموضوع اشتمل العنصر الأخير من هذا الفصل على عرض واقع الدول النامية من التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في مجموعة من الجداول و الرسوم البيانية. أين لاحظنا أنّ كُلًا من هذه العوامل تتزايد بوتيرة متناسقة و متجانسة فيما بينها، و هذا ما اعتبرناه نقطة انطلاق للفصل الرابع للبحث في تأثير كل من المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

و على ما سبق جاء الفصل الرابع كجانب تطبيقي قياسي يدرس أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 و من خلاله عرضنا مجموعة معتبرة من الدراسات السابقة التي تصب في دراستنا، و على

أساسها تم انتقاء متغيرات و فترة و عينة الدراسة، إلى جانب الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع المتعلق بمعطيات البانل (PANEL ARDL)، و قد خلصت نتائج هذه الدراسة بأنّ كلّ متغيرات الدراسة المتمثلة في المبادلات التجارية (TRADE) و الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) و العمالة (EMPLOY) و إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) هي متغيرات تُفسر النمو الاقتصادي في الدول العربية، و أنها تربطها علاقة إيجابية معنوية معه على المدى الطويل باستثناء العمالة التي كان تأثيرها معنويا و سالبا على النمو الاقتصادي. و فيما يتعلق بنتائج الدراسة على المدى القصير جاءت المبادلات التجارية ذات علاقة معنوية إحصائيا و تؤثر في النمو إيجابا بمقدار 0.16% غير أننا وجدنا أن علاقة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و العمالة غير معنوية إحصائيا و ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. و فيما يتعلق بعلاقة إجمالي تكوين رأس المال الثابت مع النمو الاقتصادي فكانت غير معنوية إحصائيا. كما قمنا أيضا بشرح هذه العلاقات في كامل الدول المستهدفة في الدراسة كل على حدا و التعليق عليها إحصائيا و اقتصاديا.

التوصيات:

في الختام قد خرجت دراستنا بالتأكيد على الدور الإيجابي للمبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الدول العربية و هو الأمر الذي على أساسه يُمكِن من إعطاء توصيات مهمة لصانعي السياسات في الدول العربية نذكرها فيما يلي:

- يتعين على البلدان العربية إجراء إصلاحات جادة ذات أهداف واضحة والتزامات قوية من شأنها تحقيق مرونة و انفتاح أكثر على العالم الخارجي، علاوة على ذلك يتعين أيضا العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تكييف سلسلة من السياسات الهيكلية الطموحة للغاية لاسيما تلك التي تتعلق بالأنظمة التعليمية و المالية ، فضلاً عن تحسين البنية التحتية ما يسهم في خلق بيئة أكثر ملاءمة مع تحقيق استفادة أكثر من عائدات الاستثمار المحلي والأجنبي.
- قد تكون النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة مفيدة للعديد من البلدان النامية لفهم الدروس التي تؤكد بأن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ضروري لتعزيز النمو الاقتصادي و لكن هذا لا يكفي لأن كفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين النمو الاقتصادي ليست بالظاهرة المطلقة، بل يرجع بالأساس إلى مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر و طبيعته.
- لا بد على الدول العربية من أجل تحقيق أقصى استفادة تعزيز الوصول إلى الأسواق من خلال إبرام اتفاقيات التجارة و تنظيم الاستثمار و تقليل الحواجز القانونية و الإدارية و تحسين حماية المستثمرين.

و من الضروري أيضا تحسين جودة النقل والبنية التحتية والخدمات اللوجستية لتحسين الاتصال في المنطقة.

- تصحيح النظرة عن القطاع الخاص و تعزيز التنافسية فيه وتشجيع تنويع الاقتصاد، و بالتالي شق طريق جديد بعيد عن اعتماد هذه الدول على الثروات الخامة. و يكون هذا من خلال بناء سياسات من شأنها تخفيف اللوائح وتحسين حوكمة الشركات و تسهيل الوصول إلى التمويل و تحديث البنية التحتية و الخدماتية لتقريب المنتجين من أسواقهم.

قائمة المراجع و المصادر

المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

- أمريتا نارليكار، الوجيز في منظمة التجارة العالمية، ترجمة عبد الاله ملاح، الطبعة العربية الأولى، السعودية،2008.
- جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر، 2001.
- الزبون عطا الله علي : التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص9.
- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الكتاب الأول، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر، 1991، ص221.
- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات، الطبعة الثانية، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 1992.
- شهاب محمود مجدي، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، مصر،1999.
- عادل احمد حشيش، اساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2004 , ص234-236.
- عادل محمد خليل، منظمة التجارة العالمية و إنشاؤها و آلية عملها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2005.
- عبد الباسط وفا، النظريات الحديث في مجال النمو الاقتصادي " نظريات النمو الذاتي – دراسة تحليلية نقدية– "، دار النهضة .العربية، جامعة حلوان، 2000 ، ص: 44.
- عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
- عبد السلام أبو قحف، الاقتصاديات والاستثمارات الدولية، المجلد الطبعة الأولى، مصر، المكتب العربي الحديث، 2007.
- عبد السلام أبو قحف، نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.
- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ,التبادل التجاري، دار حامد للنشر و التوزيع ,عمان، الاردن 2004.

- عبد المجيد شهاب أحمد. (2006). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأقطار العربية الأقل نمواً–دراسة تحليلية Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 2(4).
- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي، نظريات النمو و لتنمية الاقتصادية، السعودية، 2017، ص60.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، سنة 2007.
- عوض الله زينب حسين: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديد، مصر، 2004.
- فوزي عبد الرزاق: استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، 2016، ص: 18.
- كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية، مصر، 2008.
- محمد خالد السواعي، التجارة و التنمية، دار المنهاج، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص67.
- محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، مصر، 1978.
- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، مصر 2001.
- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، اثراء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، طبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2005.
- محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)،الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2006.
- محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا 2002 ، ص143.
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية مكتبة الإشعاع، مصر، 1999، ص119–120.
- محمد، دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010 ، ص. ص: 17–23.

- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل، الأردن، ط1 ،2007.
- موسى، سعيد مطر وآخرون: التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001 ص 14.
- موسي سعيد مطري و آخرون، التمويل الدولي، دار صفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 179.
- ميشيل تودارو (ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 126-130.
- نبيل حشاد، الجات والمنظمة العالمية للتجارة، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 1996.
- نزيه عبد المقصود، الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ،دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
- هجير عدنان، الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات، إثراء للنشر و التوزيع، العراق، 2010.
- هشام محمود الأقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009 ، ص121.
- يوسف مسعداوي، دراسات التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010.

- المقالات العلمية:

- Hicham, A (2020). العلاقة السببية من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري إلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2018: السببية في ميدان الترددات. مجلة الاستراتيجية والتنمية, 10(2), 300-319.
- kebir, mouloud, Souar, Y., & Telha, B. (2021). قياس تأثير الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية – دراسة تجريبية باعتماد Panel ARDL للفترة 1995-2017-. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا, 17(1), 179-204.
- mebarki, abdelillah, & mokhtari, fayeçal. (2020). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- توزان, أ. ق. (2021). الاستراتيجيات و التجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي، و إمكانية تطبيقها في الجزائر، دراسة حالة: فيتنام. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية. 112-128,
- عطار نسيمة. (2016). مفهوم الاغراق السلعي وآلية مكافحته في اطار منظمة التجارة العالمية.İstanbul Medeniyet Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi, 1(1), p80 ..
- علـي ر, نادية ب. (2016). الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر: – دراسـة قياسيـة–. مجلة الاقتصاد الجديد, 7(1), 339-351.
- محمد ق, محمد د. (2018). قياس العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات و النمو الاقتصادي في دول الMENA (دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2016 باستخدام VECM). مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية, 2(1), 367-380.
- نعيمة ز. (2016). أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1970-2014). مجلة البديل الاقتصادي, 3(1), 225-247.

- المذكرات:

- دبيش أحمد. (1997). دوافع واجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر.
- شريط كمال. (2014). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية.
- سعدي. أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014) (Doctoral dissertation, Université de M'sila).
- بعداش عبد الكريم. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر و آثار على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005.
- برجي, بوعشة مبارك. (2013). الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية (Doctoral dissertation, جامعة أم البواقي).
- يري, زرقين عبود. (2016). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية (Doctoral dissertation, جامعة أم البواقي).

- مليكة غضبان. (2021). الاستثمار الأجنبي المباشر و اثره على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة (Doctoral dissertation, university center of abdalhafid boussouf-MILA).
- شهات وهيبة. (2022). النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق (Doctoral dissertation, جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير).
- ضيف أحمد. (2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر-(2012 1989) (Doctoral dissertation, جامعة البويرة).
- سي جيلالي هاشمي .(2021) .الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية La stabilité macroéconomique et politique et la croissance économique dans les pays en développement (Doctoral dissertation).
- جباري شوقي, رجال السعدي. (2015). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (Doctoral dissertation, جامعة أم البواقي).
- هدروق أحمد. (2011). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (Doctoral dissertation, جامعة الجزائر3. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير).
- بلهاشمي جهيزة. (2020). دور الحوكمة المالية للمؤسسات في الدول الناشئة (Doctoral dissertation).

المراجع باللغة الأجنبية:

- الكتب:

- Andreff, W. (2007). Economie de la transition: La transformation des économies planifiées en économies de marché. Editions Bréal.
- Bolaky, B., & Freund, C. L. (2004). Trade, regulations, and growth (Vol. 3255). World Bank Publications.
- Buckley, P. J., & Casson, M. C. (2015). The internalisation theory of the multinational enterprise: A review of the progress of a research agenda after 30 years. International business strategy, 85-107.
- Cohen, S. D. (2007). Multinational corporations and foreign direct investment: avoiding simplicity, embracing complexity. Oxford University Press.
- Ferguene, A. (2011). Croissance économique et développement: Nouvelles Approche, éditions CAMPUS OUVERT.
- Jean Arrous, , les théories de la Croissance, Editions du seuil, Paris, 1999, p195.

- Krugman, P. R. (1997). Development, geography, and economic theory (Vol. 6). MIT press.
- Lake, D. A. (1990). Power, protection, and free trade: International sources of US commercial strategy, 1887–1939 (p. 264). Cornell University Press.
- Mavroidis, P. C. (2005). The general agreement on tariffs and trade: a commentary. Oxford University Press.
- Moran, T. H. (1998). Foreign direct investment and development: The new policy agenda for developing countries and economies in transition. Peterson Institute.
- Oliver Mair and Guillaume Schier, Entreprise multinationales : stratégie restructuration, gouvernance, Paris, Dunod, 2005, p08.
- Rainelli, M. (1994). Le commerce international (No. 65). la Découverte.
- Raymand Bernard , (1979) Economie Financière International, ED PUF, Paris, 1997.P91.
- Salvatore, D. (2019). International economics. John Wiley & Sons.
- Schumpeter, J. A., & Swedberg, R. (2021). The theory of economic development. Routledge.
- Taylor, I., & Smith, K. (2007). United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Routledge.
- Vousden, N. (1990). The economics of trade protection. Cambridge University Press.

-المقالات العلمية:

- Acar, S., Eris, B., & Tekce, M. (2012, September). The effect of foreign direct investment on domestic investment: Evidence from MENA countries. In European Trade Study Group (ETSG) 14th Annual Conference, September, Leuven.
- Aizerman, J. (1992), "Exchange Rate Flexibility? Volatility and The Patterns of Domestic and Foreign Direct Investment ?", NBER Working Paper No. 3853.
- Alaya M., Nicet-Chenaf N. et Rougier E. (2007), "Politique d"attractivité des IDE et dynamique de croissance et de convergence dans les Pays du Sud Est de la Méditerranée". Cahiers du GREThA No. 6, Juin
- Altzinger, W., & Bellak, C. (1999). Direct Versus indirect FDi: impact on Domestic exports and employment. Available at SSRN 230006.
- Androuais, A. (1990). L'Investissement extérieur direct: comparaison des politiques française et japonaise. (No Title).
- Baldwin, R. E. (1975). Front matter to" Foreign Trade Regimes and Economic Development: Philippines". In Foreign Trade Regimes and Economic Development: Philippines (pp. 21-0). NBER.
- Basu, A., & Srinivasan, K. (2002). Foreign direct investment in Africa-Some case studies.

- Belloumi, M. (2014). The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model. Economic systems, 38(2), 269-287.
- Beradovic, M., & Hennix, J. (2008). The Role of FDI and Openness to Trade in Economic Growth: A study of Africa and Asia.
- Bernini, F., & Lembergman, E. G. (2020). The impact of import barriers on firm performance: Evidence from Import Licenses in Argentina. AAEP, LV Reunión Anual, Noviembre.
- Bhagwati, J. N. (1988). Export-promoting trade strategy: issues and evidence. The World Bank Research Observer, 3(1), 27-57.
- Blomström, M., & Kokko, A. (1996). The impact of foreign investment on host countries: a review of the empirical evidence. Policy Research Working Paper, 1745.
- Blomström, M., & Kokko, A. (1996). The impact of foreign investment on host countries: a review of the empirical evidence. Policy Research Working Paper, 1745.
- Brecher, R. A., & Feenstra, R. C. (1983). International trade and capital mobility between diversified economies. Journal of International Economics, 14(3-4), 321-339.
- Bruton, H. (1989). Import substitution. Handbook of development economics, 2, 1601-1644.
- Calvet, A. L. (1983). A synthesis of foreign direct investment theories and theories of the multinational firm. In International Accounting and Transnational Decisions (pp. 315-334). Butterworth-Heinemann.
- Campos, N. F., & Kinoshita, Y. (2008). Foreign direct investment and structural reforms: Evidence from Eastern Europe and Latin America.
- Chakrabarti A. (2001), "The Determinants of Foreign Direct Investment: Sensitivity Analyses of Cross-Country Regressions", Kyklos International Review for Social Sciences, vol.54, No.01, pp.89-113.
- Chen, H. (2009). A literature review on the relationship between foreign trade and economic growth. International Journal of Economics and Finance, 1(1), 127-130.
- Cheng, L. K., & Kwan, Y. K. (2000). What are the determinants of the location of foreign direct investment? The Chinese experience. Journal of international economics, 51(2), 379-400.
- De Mello Jr, L. R. (1997). Foreign direct investment in developing countries and growth: A selective survey. The journal of development studies, 34(1), 1-34.
- De Mello Jr, L. R. (1997). Foreign direct investment in developing countries and growth: A selective survey. The journal of development studies, 34(1), 1-34.
- Dunning, J. H. (2001). The eclectic (OLI) paradigm of international production: past, present and future. International journal of the economics of business, 8(2), 173-190.
- Dunning, J. H. (2013). The multinational enterprise: The background. In The Multinational Enterprise (RLE International Business) (pp. 15-48). Routledge.
- ELMSLIE, Bruce et VIEIRA, Flavio. A primer on technology gap theory and empirics. In : Foundations of International Economics. Routledge, 2002. p. 258-282.

- Firebaugh, G. (1992). Growth effects of foreign and domestic investment. American Journal of Sociology, 98(1), 105-130.
- Fisher, E. O. N. (2011). Heckscher–Ohlin theory when countries have different technologies. International Review of Economics & Finance, 20(2), 202-210.
- Gardner, A., Pessoa, S., Diop, A., Al-Ghanim, K., Le Trung, K., & Harkness, L. (2013). A portrait of low-income migrants in contemporary Qatar. Journal of Arabian Studies, 3(1), 1-17.
- Greenaway, D., & Milner, C. (2003). Effective protection, policy appraisal and trade policy reform. World Economy, 26(4), 441-456.
- Harms, P., & Ursprung, H. W. (2002). Do civil and political repression really boost foreign direct investments?. Economic inquiry, 40(4), 651-663.
- Helpman, E. (1999). The structure of foreign trade. Journal of economic perspectives, 13(2), 121-144.
- Hsing, Y., & Hsieh, W. J. (1997). Testing the Augmented Solow Growth Model: The Case of Taiwan. Rivista internazionale di scienze economiche e commerciali, 44, 601-608.
- Hudec, R. E. (1992). GATT and the Developing Countries. Colum. Bus. L. Rev., 67.
- Imen Mohamed Sghaier and Zouheir Abida (2013), "Foreign Direct Investment, Financial Development and Economic Growth: Empirical Evidence from North African Countries", Journal of International and Global Economic Studies, 6(1), June 2013, pp. 1-13.
- Kalai, M., & Zghidi, N. (2019). Foreign direct investment, trade, and economic growth in MENA countries: empirical analysis using ARDL bounds testing approach. Journal of the Knowledge Economy, 10, 397-421.
- Keho, Y. (2015). Foreign direct investment, exports and economic growth: Some African evidence. Journal of Applied Economics & Business Research, 5(4).
- Kennedy, K. C. (2000). Foreign direct investment and competition policy at the World Trade Organization. Geo. Wash. Int'l L. Rev., 33, 585.
- Kinoshita, Y., & Campos, N. F. (2003). Why does FDI go where it goes? New evidence from the transition economies. New Evidence from the Transition Economies (June 2003).
- Kravis, I. B., Lipsey, R. E., & Bushe, D. M. (1980). Prices and Market Shares in the International Machinery Trade (No. w0521). National Bureau of Economic Research.
- Kumar, R., & Rani, M. P. (2002). Foreign direct investment. Editorial Board, 255.
- Kurz, H. D., & Salvadori, N. (2003). Theories of economic growth: old and new. The Theory of Economic Growth: A 'Classical'Perspective, Cheltenham: Edward Elgar, 1-22.
- Lancaster, K. (1980). Intra-industry trade under perfect monopolistic competition. Journal of international Economics, 10(2), 151-175.

- LI Shaomin (2005), "Why a Poor Governance Environment Does Not Deter Foreign Direct Investment: The Case of China and its Implications for Investment Protection", Business Horizons, Vol. 48, p.298.
- Liu, Z. (2008). Foreign direct investment and technology spillovers: Theory and evidence. Journal of Development Economics, 85(1-2), 176-193.
- Lucas Jr, R. E. (1988). On the mechanics of economic development. Journal of monetary economics, 22(1), 3-42.
- Makki, S. S., & Somwaru, A. (2004). Impact of foreign direct investment and trade on economic growth: Evidence from developing countries. American journal of agricultural economics, 86(3), 795-801.
- Ménard, C. (2003). L'approche néo-institutionnelle: des concepts, une méthode, des résultats. Cahiers d'économie politique, 44(1), 103-118.
- Moosa, I. (2002). Foreign direct investment: theory, evidence and practice. Springer.
- Mustafin, A. N., Kotenkova, S. N., Kravčáková Vozárová, I., & Kotulič, R. (2022). Impact of Import Substitution Policy on Economic Growth. Economies, 10(12), 324.
- Narayan, D. (1999). Bonds and bridges: Social capital and poverty (Vol. 2167). Washington, DC: World Bank.
- Nath, H. K. (2009). Trade, foreign direct investment, and growth: Evidence from transition economies. Comparative Economic Studies, 51, 20-50.
- Neumayer, E., & Spess, L. (2005). Do bilateral investment treaties increase foreign direct investment to developing countries?. World development, 33(10), 1567-1585
- Niosi, J. (1985). Bonin, Bernard: L'entreprise multinationale et l'État, Montréal, Ed. Études vivantes, 1984. Études internationales, 16(2), 415-416.
- Omri, A. (2014). The nexus among foreign investment, domestic capital and economic growth: Empirical evidence from the MENA region. Research in economics, 68(3), 257-263.
- Osano, H. M., & Koine, P. W. (2016). Role of foreign direct investment on technology transfer and economic growth in Kenya: a case of the energy sector. Journal of Innovation and Entrepreneurship, 5, 1-25.
- Paul, F. H., Ali, S. R., Soomro, R., Ali, Q., & Abbas, S. K. (2018). Exchange Rate Volatility and Economic Growth: Evidence from Kuwait. Eurasian Journal of Analytical Chemistry, 13(6), 158-163.
- Pedroni, P. (2004). Panel cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled time series tests with an application to the PPP hypothesis. Econometric theory, 20(3), 597-625.
- Pelinescu, E., & Radulescu, M. (2009). The impact of foreign direct investment on the economic growth and countries' export potential. Romanian Journal of Economic Forecasting, 4(1), 153-169.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. P. (1999). Pooled mean group estimation of dynamic heterogeneous panels. Journal of the American statistical Association, 94(446), 621-634.

- Pitelis, C., & Verbeke, A. (2007). Introduction: Edith Penrose and the future of the multinational enterprise: New research directions. MIR: Management International Review, 139-149.
- Qureshi, A. H. (2003). Interpreting World Trade Organization Agreements for the Development Objective. J. World Trade, 37, 847.
- Ragazzi, G. (1973). Theories of the Determinants of Direct Foreign Investment (Théorie des facteurs qui déterminent l'investissement étranger direct)(Teorías de los determinantes de la inversión extranjera directa). Staff Papers-International Monetary Fund, 471-498.
- Rahman, M. (2009). CONTRIBUTIONS OF EXPORTS, FDI AND EXPATRIATES'REMITTANCES TO REAL GDP OF BANGLADESH, INDIA, PAKISTAN AND SRI LANKA. Southwestern Economic Review, 36, 141-153.
- RANI, N. A., RAMACHANDRAN, R., & NAIR, S. B. (2021). Foreign Direct Investment Influence on Gross Domestic Product of Kuwait from The Year 2010 to 2018–A Study. PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology, 18(09), 28-36.
- Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. Journal of political economy, 94(5), 1002-1037.
- Ruffin, R. (2002). David Ricardo's discovery of comparative advantage. History of political economy, 34(4),
- Rugman, A. M., & Verbeke, A. (2004). A perspective on regional and global strategies of multinational enterprises. Journal of international business studies, 35, 3-18.
- Sabir, S., Hamza, M., Arshad, M. U., Sajid, M., & Tahir, S. (2015). Causality relationship among Foreign Direct Investment, Gross Domestic Product and Exports for Pakistan. Journal of Basic and Applied Scientific Research, 5(8), 70-75.
- Schneider Friedrich, Frey Bruno S. (1985), "Economic and Political Determinants of Foreign Direct Investment", World Development, Vol. 13, Issue 2, p. 165.
- Schumacher, R. (2012). Adam Smith's theory of absolute advantage and the use of doxography in the history of economics. Erasmus Journal for Philosophy and Economics, 5(2), 54-80.
- Sekkach, A., & Boubrahimi, N. (2022). Oil price volatility and GDP for oil-importing countries: Case of Morocco [Volatilité des prix du pétrole et PIB des pays importateurs: Cas du Maroc] (No. hal-03748687).
- Shor, I. M., Kalashnikov, G. M., Klochikhin, V. A., Shvetsova, K. A., & Novikov, V. V. (2019). Import substitution as a strategic means for ensuring the sustainability and competitiveness of the russian companies. International journal of innovative technology and exploring engineering, 8(12), 3793-3796.
- Slaughter, M. J. (2001). International trade and labor–demand elasticities. Journal of international Economics, 54(1), 27-56.
- Smyth, D. (1997). A Critique of the Leontief Paradox. Labour (man-years), 182, 170.

- Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. The quarterly journal of economics, 70(1), 65-94.
- Sothan, S. (2016). Foreign direct investment, exports, and long-run economic growth in Asia: Panel cointegration and causality analysis. International Journal of Economics and Finance, 8(1), 26-37.
- Supiot, A. (2009). Justice sociale et libéralisation du commerce international. Droit social, 2, 131-141.
- Tadesse, B., & Shukralla, E. K. (2013). The impact of foreign direct investment on horizontal export diversification: empirical evidence. Applied Economics, 45(2), 141-159.
- The Impact of Trade Openness on Economic Growth in Mena Region: ARDL Approach (2016-1970). Revue Finance & marchés, 7(3), 93-107.727-748.
- Tolkachev, S., & Teplyakov, A. (2022). Import substitution in Russia: the need for a system-strategic approach. Russian Social Science Review, 63(1-3), 15-40.
- Vijayasri, G. V. (2013). The importance of international trade in the world. International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research, 2(9), 111-119.
- Wang, J. Y., & Blomström, M. (1992). Foreign investment and technology transfer: A simple model. European economic review, 36(1), 137-155.
- Wang, J. Y., & Blomström, M. (1992). Foreign investment and technology transfer: A simple model. European economic review, 36(1), 137-155.
- Wang, Z. Q., & Swain, N. (1997). Determinants of inflow of foreign direct investment in Hungary and China: time-series approach. Journal of International Development: The Journal of the Development Studies Association, 9(5), 695-726.
- Yahia, Y. E., Liu, H., Khan, M. A., Shah, S. S. H., & Islam, M. A. (2018). The impact of foreign direct investment on domestic investment: Evidence from Sudan. International Journal of Economics and Financial Issues, 8(6),1.

- المذكرات:

- Amziane, L. (2014). Le cycle de vie international du produit et les stratégies d'internationalisation des entreprises (Doctoral dissertation, Université Mouloud Mammeri).

- التقارير و المراسيم:

- Accord, A. (2008). United Nations Conference on Trade and Development. Agenda, 1(5).
- CNUCED (1998), "Tendances et déterminants", Rapport sur l'"investissement dans le monde, New York et Genève, United Nation., p.91.
- DES SAVOIRS, S. D. P., & LA MATIÈRE, E. N. (2000). Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement.
- Étienne, G. (1998). CNUCED (UNCTAD), World Investment Report, 1997, Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy. Revue Tiers Monde, 39(155), 714-715.

- Fares, J., Gauri, V., Jimenez, E. Y., Lundberg, M. K., McKenzie, D., Murthi, M., ... & Sinha, N. (2006). World development report 2007: development and the next generation.
- LA DIMENSION, S. U. D. S. U. D. (2007). des Nations Unies sur le commerce et le développement.
- Temple, J. (2001). Effets de l'éducation et du capital social sur la croissance dans les pays de l'OCDE. Revue économique de l'OCDE, (2), 59-110.
- UNCTAD, W. (2020). World investment report 2020: International production beyond the pandemic. United Nations New York and Geneva.

الملاحق

الملحق رقم (1): دراسة استقرارية نصيب الفرج من الناتج محلي الإجمالي

Panel unit root test: Summary
Series: GDPPC
Date: 10/03/23 Time: 11:56
Sample: 1990 2021
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.08347	0.0000	18	540
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.0261	0.0000	18	540
ADF - Fisher Chi-square	173.843	0.0000	18	540
PP - Fisher Chi-square	253.313	0.0000	18	558

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (02): دراسة استقرارية المبادلات التجارية

Panel unit root test: Summary
Series: TRADE
Date: 10/03/23 Time: 12:26
Sample: 1990 2021
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.63128	0.0043	18	540
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.60058	0.0047	18	540
ADF - Fisher Chi-square	64.6948	0.0023	18	540
PP - Fisher Chi-square	49.8515	0.0622	18	558

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (03): دراسة استقرارية الاستثمار الأجنبي المباشر

Panel unit root test: Summary
Series: FDI
Date: 10/03/23 Time: 12:39
Sample: 1990 2021
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.89355	0.0019	18	540
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.90477	0.0000	18	540
ADF - Fisher Chi-square	71.8020	0.0004	18	540
PP - Fisher Chi-square	113.854	0.0000	18	558

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (04): دراسة استقرارية العمالة

Panel unit root test: Summary
Series: EMPLOY
Date: 10/03/23 Time: 12:45
Sample: 1990 2021
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.33042	0.6295	18	540
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	2.77209	0.9972	18	540
ADF - Fisher Chi-square	18.6157	0.9926	18	540
PP - Fisher Chi-square	15.4825	0.9989	18	558

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(EMPLOY)
Date: 10/03/23 Time: 12:51
Sample: 1990 2021
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.12051	0.0170	18	522
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.39235	0.0000	18	522
ADF - Fisher Chi-square	104.336	0.0000	18	522
PP - Fisher Chi-square	245.606	0.0000	18	540

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (04): دراسة استقرارية إجمالي تكوين رأس المال الثابت

Panel unit root test: Summary
Series: GFCF
Date: 10/03/23 Time: 13:01
Sample: 1990 2021
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.80174	0.2114	18	540
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.60979	0.2710	18	540
ADF - Fisher Chi-square	39.2169	0.3276	18	540
PP - Fisher Chi-square	51.8835	0.0421	18	558

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(GDPPC)
Date: 10/07/23 Time: 12:21
Sample: 1990 2021
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.10065	0.0000	18	522
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-20.3319	0.0000	18	522
ADF - Fisher Chi-square	363.456	0.0000	18	522
PP - Fisher Chi-square	460.517	0.0000	18	540

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (04): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 10/07/23 Time: 11:34
Sample: 1990 2021
Included observations: 576

Covariance Correlation	GDPPC	TRADE	FDI	EMPLOY	GFCF
GDPPC	77.75896 1.000000				
TRADE	6.319843 0.840950	1170.267 1.000000			
FDI	0.254439 0.677673	38.13583 0.296432	14.14262 1.000000		
EMPLOY	-7.461208 -0.420720	186.4160 0.416814	-2.202046 -0.044788	170.9218 1.000000	
GFCF	-1.796455 -0.624885	52.31068 0.186787	5.967154 0.193822	-0.238445 -0.002228	67.01941 1.000000

الملحق رقم (05): اختبار PEDRONI الملحق رقم

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: GDPPC TRADE FDI EMPLOY GFCF
Date: 10/07/23 Time: 16:09
Sample: 1990 2021
Included observations: 576
Cross-sections included: 18
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 6
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.953586	0.9746	-2.100914	0.9822
Panel rho-Statistic	-8.332087	0.0000	-3.385625	0.0004
Panel PP-Statistic	-24.00201	0.0000	-13.71121	0.0000
Panel ADF-Statistic	-22.71839	0.0000	-13.73888	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-3.312792	0.0005
Group PP-Statistic	-18.72828	0.0000
Group ADF-Statistic	-16.34175	0.0000

Kao Residual Cointegration Test
Series: GDPPC TRADE FDI EMPLOY GFCF
Date: 10/07/23 Time: 16:17
Sample: 1990 2021
Included observations: 576
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-4.950272	0.0000

Dependent Variable: D(GDPPC)
Method: ARDL
Date: 10/07/23 Time: 16:19
Sample: 1994 2021
Included observations: 504
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): TRADE FDI EMPLOY GFCF
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 16
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
TRADE	0.061022	0.013597	4.487857	0.0000
FDI	0.207745	0.080954	2.566193	0.0110
EMPLOY	-0.177193	0.028644	-6.185997	0.0000
GFCF	0.041180	0.014253	2.889203	0.0043
Short Run Equation				
COINTEQ01	-1.012177	0.303195	-3.338371	0.0010
D(GDPPC(-1))	0.190575	0.227856	0.836383	0.4040
D(GDPPC(-2))	-0.086544	0.170687	-0.507030	0.6127
D(GDPPC(-3))	0.071185	0.095585	0.744732	0.4573
D(TRADE)	0.168532	0.075456	2.233507	0.0267
D(TRADE(-1))	-0.072672	0.081944	-0.886850	0.3763
D(TRADE(-2))	-0.109972	0.039251	-2.801754	0.0056
D(TRADE(-3))	0.038567	0.087421	0.441163	0.6596
D(FDI)	-1.102448	0.962999	-1.144807	0.2537
D(FDI(-1))	0.131350	0.838915	0.156571	0.8757
D(FDI(-2))	-0.036726	0.568232	-0.064632	0.9485
D(FDI(-3))	0.048881	0.604814	0.080820	0.9357
D(EMPLOY)	-1.434928	3.288819	-0.436305	0.6631
D(EMPLOY(-1))	3.236434	1.689578	1.915528	0.0569
D(EMPLOY(-2))	-0.049165	4.293855	-0.011450	0.9909
D(EMPLOY(-3))	-0.448377	2.810641	-0.159529	0.8734
D(GFCF)	0.022285	0.272012	0.081927	0.9348
D(GFCF(-1))	0.052319	0.279714	0.187046	0.8518
D(GFCF(-2))	0.030497	0.469920	0.064899	0.9483
D(GFCF(-3))	-0.092486	0.233932	-0.395352	0.6930
C	4.891705	1.567896	3.119918	0.0021

Root MSE	2.716445	Mean dependent var	0.001984
S.D. dependent var	11.83408	S.E. of regression	4.680706
Akaike info criterion	4.567922	Sum squared resid	4250.347
Schwarz criterion	7.456868	Log likelihood	-933.5614
Hannan-Quinn criter.	5.694578		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.252701	0.086861	-2.909258	0.0620
D(GDPPC(-1))	-0.208131	0.152397	-1.365719	0.2654
D(GDPPC(-2))	-0.421624	0.061348	-6.872661	0.0063
D(GDPPC(-3))	-0.017488	0.048539	-0.360296	0.7425
D(TRADE)	0.083300	0.036361	2.290883	0.1059
D(TRADE(-1))	-0.190935	0.029873	-6.391648	0.0078
D(TRADE(-2))	-0.034576	0.020311	-1.702358	0.1872
D(TRADE(-3))	-0.291612	0.019713	-14.79298	0.0007
D(FDI)	-0.941520	0.944475	-0.996871	0.3923
D(FDI(-1))	-0.515607	1.038235	-0.496619	0.6536
D(FDI(-2))	-0.728322	0.943000	-0.772346	0.4962
D(FDI(-3))	-0.686503	1.147230	-0.598401	0.5917
D(EMPLOY)	-2.459533	17.56750	-0.140005	0.8975
D(EMPLOY(-1))	7.674361	53.26681	0.144074	0.8946
D(EMPLOY(-2))	7.068344	100.4817	0.070345	0.9483
D(EMPLOY(-3))	-9.303221	51.70872	-0.179916	0.8687
D(GFCF)	-0.721012	0.200316	-3.599374	0.0368
D(GFCF(-1))	0.265916	0.253453	1.049170	0.3712
D(GFCF(-2))	-0.378597	0.145460	-2.602763	0.0802
D(GFCF(-3))	0.221439	0.314120	0.704951	0.5316
C	1.567777	3.599272	0.435582	0.6926

BHR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.420980	0.070222	-5.995001	0.0093
D(GDPPC(-1))	-0.357515	0.072915	-4.903149	0.0162
D(GDPPC(-2))	0.598351	0.156903	3.813495	0.0317
D(GDPPC(-3))	0.732045	0.068699	10.65580	0.0018
D(TRADE)	-0.021212	0.001667	-12.72491	0.0010
D(TRADE(-1))	-0.195236	0.002899	-67.35010	0.0000
D(TRADE(-2))	-0.093046	0.001463	-63.60554	0.0000
D(TRADE(-3))	0.003692	0.000617	5.985727	0.0093
D(FDI)	-0.003958	0.023249	-0.170247	0.8756
D(FDI(-1))	0.316078	0.017918	17.64005	0.0004
D(FDI(-2))	0.127185	0.006074	20.93887	0.0002
D(FDI(-3))	-0.098524	0.001351	-72.94202	0.0000
D(EMPLOY)	2.142913	0.485736	4.411678	0.0216
D(EMPLOY(-1))	-0.615839	0.369388	-1.667189	0.1941
D(EMPLOY(-2))	2.844473	1.562766	1.820153	0.1663
D(EMPLOY(-3))	3.481872	1.165615	2.987154	0.0583
D(GFCF)	0.056489	0.005001	11.29490	0.0015
D(GFCF(-1))	0.256596	0.007185	35.71325	0.0000
D(GFCF(-2))	-0.399880	0.026845	-14.89594	0.0007
D(GFCF(-3))	-0.679809	0.014928	-45.54043	0.0000
C	-1.186476	0.858350	-1.382275	0.2608

DZA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.476489	0.062278	-7.650981	0.0046
D(GDPPC(-1))	0.185926	0.086547	2.148260	0.1209
D(GDPPC(-2))	0.385623	0.057684	6.685076	0.0068
D(GDPPC(-3))	0.107268	0.035688	3.005731	0.0574
D(TRADE)	0.095883	0.004320	22.19415	0.0002
D(TRADE(-1))	0.246143	0.006006	40.98391	0.0000
D(TRADE(-2))	-0.298125	0.009732	-30.63303	0.0001
D(TRADE(-3))	0.328484	0.011079	29.64867	0.0001
D(FDI)	0.588619	0.728202	0.808318	0.4781
D(FDI(-1))	1.164623	0.593610	1.961933	0.1446
D(FDI(-2))	-0.469845	0.503656	-0.932869	0.4197
D(FDI(-3))	0.536234	0.257918	2.079089	0.1291
D(EMPLOY)	0.027678	0.197089	0.140432	0.8972
D(EMPLOY(-1))	-0.785984	0.219992	-3.572792	0.0375
D(EMPLOY(-2))	0.858792	0.879514	0.976439	0.4009
D(EMPLOY(-3))	0.867185	0.560465	1.547260	0.2195
D(GFCF)	-0.180710	0.011142	-16.21857	0.0005
D(GFCF(-1))	0.541804	0.017262	31.38678	0.0001
D(GFCF(-2))	-0.528487	0.018854	-28.03048	0.0001
D(GFCF(-3))	0.357342	0.021367	16.72367	0.0005
C	1.532107	0.983200	1.558286	0.2170

EGY

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.407321	0.068096	-5.981588	0.0094
D(GDPPC(-1))	-0.202548	0.109404	-1.851370	0.1612
D(GDPPC(-2))	0.113497	0.071742	1.582012	0.2118
D(GDPPC(-3))	0.010865	0.051894	0.209366	0.8476
D(TRADE)	-0.072590	0.001548	-46.90221	0.0000
D(TRADE(-1))	-0.061160	0.001015	-60.26769	0.0000
D(TRADE(-2))	-0.025886	0.001595	-16.23056	0.0005
D(TRADE(-3))	-0.152338	0.001214	-125.5131	0.0000
D(FDI)	0.035730	0.038303	0.932826	0.4197
D(FDI(-1))	0.389348	0.070144	5.550679	0.0115
D(FDI(-2))	0.252719	0.022441	11.26142	0.0015
D(FDI(-3))	0.162993	0.047032	3.465603	0.0405
D(EMPLOY)	0.421570	0.051411	8.200010	0.0038
D(EMPLOY(-1))	0.316566	0.087379	3.622894	0.0362
D(EMPLOY(-2))	-0.376308	0.052771	-7.130978	0.0057
D(EMPLOY(-3))	-0.442868	0.035248	-12.56443	0.0011
D(GFCF)	0.239235	0.016538	14.46611	0.0007
D(GFCF(-1))	0.135467	0.015930	8.504067	0.0034
D(GFCF(-2))	0.060025	0.021433	2.800625	0.0678
D(GFCF(-3))	0.024244	0.013112	1.848946	0.1616
C	2.615099	2.875684	0.909383	0.4302

⊟ IRQ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-1.118978	0.150160	-7.451910	0.0050
D(GDPPC(-1))	0.612160	0.107470	5.696123	0.0107
D(GDPPC(-2))	-0.053093	0.028497	-1.863085	0.1593
D(GDPPC(-3))	0.165942	0.006873	24.14531	0.0002
D(TRADE)	0.049195	0.005143	9.566158	0.0024
D(TRADE(-1))	0.180326	0.003991	45.18730	0.0000
D(TRADE(-2))	-0.075019	0.005513	-13.60804	0.0009
D(TRADE(-3))	0.152696	0.006186	24.68266	0.0001
D(FDI)	-6.957006	1.768961	-3.932820	0.0293
D(FDI(-1))	4.304305	5.119178	0.840820	0.4622
D(FDI(-2))	-6.465715	13.64724	-0.473775	0.6680
D(FDI(-3))	4.634277	15.00471	0.308855	0.7776
D(EMPLOY)	3.053292	22.15577	0.137810	0.8991
D(EMPLOY(-1))	-1.794341	35.89907	-0.049983	0.9633
D(EMPLOY(-2))	-1.539975	64.60485	-0.023837	0.9825
D(EMPLOY(-3))	10.02563	84.30662	0.118919	0.9129
D(GFCF)	-0.911534	0.510915	-1.784119	0.1724
D(GFCF(-1))	-1.188211	0.517593	-2.295648	0.1054
D(GFCF(-2))	-0.367816	0.476835	-0.771370	0.4967
D(GFCF(-3))	-0.638017	0.218279	-2.922937	0.0614
C	7.687272	8.757179	0.877825	0.4447

⊟ JOR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	0.523752	0.026764	19.56924	0.0003
D(GDPPC(-1))	-1.330448	0.045640	-29.15118	0.0001
D(GDPPC(-2))	-0.967220	0.030897	-31.30473	0.0001
D(GDPPC(-3))	-0.180229	0.009637	-18.70233	0.0003
D(TRADE)	0.213639	0.001791	119.2566	0.0000
D(TRADE(-1))	0.111218	0.001653	67.28830	0.0000
D(TRADE(-2))	0.038676	0.000689	56.13524	0.0000
D(TRADE(-3))	-0.010516	0.001974	-5.326837	0.0129
D(FDI)	0.208437	0.013843	15.05672	0.0006
D(FDI(-1))	-0.445130	0.013251	-33.59106	0.0001
D(FDI(-2))	0.262519	0.006100	43.03331	0.0000
D(FDI(-3))	-0.101836	0.004254	-23.93984	0.0002
D(EMPLOY)	-0.045478	0.284395	-0.159912	0.8831
D(EMPLOY(-1))	3.863270	0.228778	16.88655	0.0005
D(EMPLOY(-2))	3.118317	0.365392	8.534174	0.0034
D(EMPLOY(-3))	-0.710118	0.125302	-5.667268	0.0109
D(GFCF)	0.132491	0.019843	6.676810	0.0069
D(GFCF(-1))	-0.648213	0.033059	-19.60753	0.0003
D(GFCF(-2))	0.436029	0.037021	11.77784	0.0013
D(GFCF(-3))	-1.125693	0.043107	-26.11415	0.0001
C	0.738673	0.351250	2.102985	0.1262

KWT

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-4.542262	0.448463	-10.12851	0.0021
D(GDPPC(-1))	2.510097	0.220515	11.38653	0.0015
D(GDPPC(-2))	0.685273	0.040011	17.12711	0.0004
D(GDPPC(-3))	0.100369	0.000979	102.5138	0.0000
D(TRADE)	-0.104990	0.003412	-30.77141	0.0001
D(TRADE(-1))	-0.158077	0.002423	-65.25123	0.0000
D(TRADE(-2))	-0.210225	0.002519	-83.47155	0.0000
D(TRADE(-3))	0.005793	0.001001	5.788421	0.0103
D(FDI)	2.376003	0.350456	6.779752	0.0066
D(FDI(-1))	0.665635	0.152601	4.361923	0.0223
D(FDI(-2))	-0.580240	0.049689	-11.67739	0.0013
D(FDI(-3))	-0.119350	0.013055	-9.142116	0.0028
D(EMPLOY)	0.378383	0.041229	9.177601	0.0027
D(EMPLOY(-1))	0.916134	0.101856	8.994380	0.0029
D(EMPLOY(-2))	0.709986	0.141872	5.004423	0.0154
D(EMPLOY(-3))	-0.322955	0.201465	-1.603031	0.2073
D(GFCF)	3.898917	0.006147	634.3271	0.0000
D(GFCF(-1))	3.896751	0.768576	5.070091	0.0148
D(GFCF(-2))	7.460693	1.688245	4.419199	0.0215
D(GFCF(-3))	1.950843	0.497934	3.917875	0.0296
C	24.72210	55.50329	0.445417	0.6862

LBN

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.920685	0.026300	-35.00642	0.0001
D(GDPPC(-1))	0.664158	0.037152	17.87678	0.0004
D(GDPPC(-2))	0.682914	0.032926	20.74114	0.0002
D(GDPPC(-3))	0.110023	0.006132	17.94333	0.0004
D(TRADE)	0.411272	0.018094	22.72949	0.0002
D(TRADE(-1))	-0.345271	0.010952	-31.52657	0.0001
D(TRADE(-2))	0.042857	0.005662	7.569545	0.0048
D(TRADE(-3))	-0.444378	0.011461	-38.77432	0.0000
D(FDI)	-1.507804	0.167765	-8.987595	0.0029
D(FDI(-1))	-1.989568	0.369090	-5.390464	0.0125
D(FDI(-2))	-0.738318	0.088167	-8.374108	0.0036
D(FDI(-3))	-1.533441	0.162994	-9.407982	0.0025
D(EMPLOY)	1.151152	0.672737	1.711148	0.1856
D(EMPLOY(-1))	-0.226961	0.970945	-0.233753	0.8302
D(EMPLOY(-2))	-41.42511	121.6706	-0.340469	0.7560
D(EMPLOY(-3))	11.94057	37.87838	0.315235	0.7732
D(GFCF)	-0.623846	0.143517	-4.346835	0.0225
D(GFCF(-1))	-0.099253	0.088038	-1.127386	0.3416
D(GFCF(-2))	0.602459	0.054677	11.01841	0.0016
D(GFCF(-3))	0.506926	0.065930	7.688798	0.0046
C	8.038951	3.700813	2.172212	0.1182

⊟ LBY

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-3.327857	0.372727	-8.928393	0.0030
D(GDPPC(-1))	1.427578	0.166787	8.559277	0.0034
D(GDPPC(-2))	1.021942	0.088044	11.60719	0.0014
D(GDPPC(-3))	0.416194	0.034452	12.08055	0.0012
D(TRADE)	0.289381	0.063349	4.568026	0.0197
D(TRADE(-1))	-0.225195	0.066966	-3.362833	0.0436
D(TRADE(-2))	-0.553850	0.068094	-8.133585	0.0039
D(TRADE(-3))	0.344616	0.042639	8.082195	0.0040
D(FDI)	1.350023	6.090492	0.221661	0.8388
D(FDI(-1))	3.462842	4.063825	0.852114	0.4568
D(FDI(-2))	6.448636	12.26856	0.525623	0.6355
D(FDI(-3))	3.186149	6.589247	0.483538	0.6618
D(EMPLOY)	8.848261	101.4709	0.087200	0.9360
D(EMPLOY(-1))	-0.600759	116.4119	-0.005161	0.9962
D(EMPLOY(-2))	58.96685	21852.05	0.002698	0.9980
D(EMPLOY(-3))	-43.78208	22231.75	-0.001969	0.9986
D(GFCF)	-1.141590	1.148628	-0.993873	0.3935
D(GFCF(-1))	-1.852512	1.459033	-1.269685	0.2937
D(GFCF(-2))	-2.585804	0.786196	-3.289006	0.0461
D(GFCF(-3))	-2.627826	0.741942	-3.541820	0.0383
C	16.57700	24.10548	0.687686	0.5410

⊟ MAR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	0.036679	0.056421	0.650093	0.5620
D(GDPPC(-1))	-1.385266	0.064473	-21.48586	0.0002
D(GDPPC(-2))	-0.842694	0.050733	-16.61041	0.0005
D(GDPPC(-3))	0.064568	0.016037	4.026295	0.0275
D(TRADE)	0.197778	0.007920	24.97201	0.0001
D(TRADE(-1))	-0.067895	0.013257	-5.121642	0.0144
D(TRADE(-2))	-0.086353	0.009744	-8.862377	0.0030
D(TRADE(-3))	-0.417743	0.006376	-65.51443	0.0000
D(FDI)	0.109378	0.064497	1.695866	0.1885
D(FDI(-1))	1.274059	0.091543	13.91767	0.0008
D(FDI(-2))	1.113275	0.075047	14.83445	0.0007
D(FDI(-3))	0.224817	0.044075	5.100826	0.0146
D(EMPLOY)	2.239749	0.197854	11.32023	0.0015
D(EMPLOY(-1))	-0.226091	0.562755	-0.401757	0.7148
D(EMPLOY(-2))	-1.828868	0.772260	-2.368203	0.0987
D(EMPLOY(-3))	3.605894	0.991121	3.638197	0.0358
D(GFCF)	-1.421445	0.082313	-17.26887	0.0004
D(GFCF(-1))	0.717519	0.168981	4.246142	0.0239
D(GFCF(-2))	-0.391060	0.095124	-4.111058	0.0261
D(GFCF(-3))	1.081108	0.102201	10.57824	0.0018
C	0.812745	2.575129	0.315613	0.7730

⊟ MRT

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-1.226275	0.221626	-5.533080	0.0116
D(GDPPC(-1))	-0.178022	0.135340	-1.315373	0.2799
D(GDPPC(-2))	-0.284206	0.067204	-4.229029	0.0242
D(GDPPC(-3))	0.221986	0.034951	6.351332	0.0079
D(TRADE)	0.014428	0.015103	0.955306	0.4099
D(TRADE(-1))	-0.233648	0.013203	-17.69669	0.0004
D(TRADE(-2))	-0.103659	0.009671	-10.71883	0.0017
D(TRADE(-3))	0.028537	0.008640	3.303126	0.0456
D(FDI)	-0.167438	0.040020	-4.183819	0.0249
D(FDI(-1))	0.221243	0.033371	6.629897	0.0070
D(FDI(-2))	0.490183	0.033001	14.85340	0.0007
D(FDI(-3))	0.338364	0.019693	17.18172	0.0004
D(EMPLOY)	14.95784	66.90425	0.223571	0.8375
D(EMPLOY(-1))	7.950194	54.01598	0.147182	0.8923
D(EMPLOY(-2))	-12.71337	79.44394	-0.160029	0.8830
D(EMPLOY(-3))	-2.408016	58.16451	-0.041400	0.9696
D(GFCF)	-0.152758	0.002936	-52.02343	0.0000
D(GFCF(-1))	0.015762	0.004666	3.378134	0.0432
D(GFCF(-2))	0.157776	0.006536	24.13862	0.0002
D(GFCF(-3))	0.144990	0.004624	31.35392	0.0001
C	3.478070	4.208445	0.826450	0.4691

⊟ OMN

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-1.512450	0.129379	-11.69012	0.0013
D(GDPPC(-1))	1.195168	0.153917	7.765014	0.0044
D(GDPPC(-2))	-0.074368	0.054868	-1.355387	0.2683
D(GDPPC(-3))	0.645677	0.055667	11.59882	0.0014
D(TRADE)	-0.017204	0.010339	-1.664003	0.1947
D(TRADE(-1))	0.319799	0.010235	31.24520	0.0001
D(TRADE(-2))	-0.155121	0.014491	-10.70460	0.0017
D(TRADE(-3))	0.000269	0.016794	0.016030	0.9882
D(FDI)	-0.918906	0.113275	-8.112177	0.0039
D(FDI(-1))	-0.140116	0.156767	-0.893784	0.4373
D(FDI(-2))	-0.480090	0.125217	-3.834054	0.0313
D(FDI(-3))	-0.623913	0.078579	-7.939912	0.0042
D(EMPLOY)	-0.196165	0.232240	-0.844666	0.4603
D(EMPLOY(-1))	0.630087	0.598187	1.053329	0.3695
D(EMPLOY(-2))	-6.544998	5.572085	-1.174605	0.3249
D(EMPLOY(-3))	4.772669	3.000598	1.590572	0.2099
D(GFCF)	-0.218159	0.015399	-14.16745	0.0008
D(GFCF(-1))	-0.025079	0.010235	-2.450340	0.0917
D(GFCF(-2))	0.195271	0.008695	22.45735	0.0002
D(GFCF(-3))	-0.035607	0.015346	-2.320351	0.1031
C	6.515590	7.192287	0.905913	0.4318

⊟ PSE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-2.308068	0.106778	-21.61549	0.0002
D(GDPPC(-1))	0.889752	0.053800	16.53809	0.0005
D(GDPPC(-2))	0.269112	0.022882	11.76106	0.0013
D(GDPPC(-3))	0.477233	0.028826	16.55573	0.0005
D(TRADE)	0.025313	0.016381	1.545286	0.2200
D(TRADE(-1))	0.256381	0.023675	10.82915	0.0017
D(TRADE(-2))	-0.091058	0.030244	-3.010741	0.0572
D(TRADE(-3))	-0.501810	0.053590	-9.363959	0.0026
D(FDI)	1.000651	0.631593	1.584329	0.2113
D(FDI(-1))	2.340258	1.240661	1.886298	0.1557
D(FDI(-2))	1.455385	0.435277	3.343581	0.0443
D(FDI(-3))	0.748477	0.476671	1.570217	0.2144
D(EMPLOY)	0.212936	2.080283	0.102359	0.9249
D(EMPLOY(-1))	2.961110	0.663279	4.464352	0.0209
D(EMPLOY(-2))	3.858033	1.415225	2.726091	0.0722
D(EMPLOY(-3))	0.539888	0.720550	0.749271	0.5081
D(GFCF)	1.033603	0.145087	7.124035	0.0057
D(GFCF(-1))	-0.009537	0.136067	-0.070087	0.9485
D(GFCF(-2))	-0.884097	0.074526	-11.86296	0.0013
D(GFCF(-3))	-1.157922	0.244258	-4.740561	0.0178
C	6.667007	5.749098	1.159661	0.3301

⊟ QAT

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.745393	0.073468	-10.14585	0.0020
D(GDPPC(-1))	0.329319	0.060460	5.446869	0.0122
D(GDPPC(-2))	0.566820	0.028679	19.76401	0.0003
D(GDPPC(-3))	0.162130	0.011060	14.65938	0.0007
D(TRADE)	0.069705	0.014751	4.725568	0.0180
D(TRADE(-1))	0.203036	0.012529	16.20577	0.0005
D(TRADE(-2))	-0.165278	0.013017	-12.69737	0.0011
D(TRADE(-3))	0.174450	0.012221	14.27501	0.0007
D(FDI)	0.307642	0.072313	4.254331	0.0238
D(FDI(-1))	1.075167	0.082779	12.98845	0.0010
D(FDI(-2))	-0.298217	0.112524	-2.650241	0.0770
D(FDI(-3))	-1.812732	0.095948	-18.89289	0.0003
D(EMPLOY)	-6.493537	1.054285	-6.159185	0.0086
D(EMPLOY(-1))	12.93677	2.846283	4.545145	0.0199
D(EMPLOY(-2))	-5.311899	3.012467	-1.763305	0.1760
D(EMPLOY(-3))	0.988365	2.640602	0.374295	0.7331
D(GFCF)	-0.449016	0.011550	-38.87742	0.0000
D(GFCF(-1))	-0.302038	0.013839	-21.82521	0.0002
D(GFCF(-2))	-0.105522	0.015728	-6.709067	0.0068
D(GFCF(-3))	0.468371	0.016599	28.21626	0.0001
C	5.981946	5.656961	1.057449	0.3679

⊟ SAU

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-1.178623	0.081799	-14.40878	0.0007
D(GDPPC(-1))	0.494719	0.038322	12.90956	0.0010
D(GDPPC(-2))	-0.087884	0.023511	-3.737941	0.0334
D(GDPPC(-3))	0.153788	0.019173	8.021096	0.0040
D(TRADE)	0.375042	0.021090	17.78299	0.0004
D(TRADE(-1))	-0.496039	0.049816	-9.957406	0.0022
D(TRADE(-2))	-0.294033	0.032004	-9.187410	0.0027
D(TRADE(-3))	0.276366	0.022827	12.10710	0.0012
D(FDI)	1.881498	0.327258	5.749274	0.0105
D(FDI(-1))	-1.156037	0.596780	-1.937125	0.1481
D(FDI(-2))	-0.728680	0.324296	-2.246960	0.1102
D(FDI(-3))	-0.378241	0.276192	-1.369485	0.2644
D(EMPLOY)	2.105633	0.510111	4.127796	0.0258
D(EMPLOY(-1))	-0.093562	0.544337	-0.171883	0.8745
D(EMPLOY(-2))	-0.450058	0.629468	-0.714981	0.5262
D(EMPLOY(-3))	0.870198	0.702810	1.238169	0.3037
D(GFCF)	0.327359	0.110161	2.971645	0.0590
D(GFCF(-1))	0.573575	0.092473	6.202593	0.0084
D(GFCF(-2))	-0.302861	0.119491	-2.534584	0.0851
D(GFCF(-3))	0.521443	0.165038	3.159525	0.0509
C	3.949602	2.674844	1.476573	0.2363

⊟ SDN

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.723515	0.026025	-27.80101	0.0001
D(GDPPC(-1))	0.067379	0.026475	2.544977	0.0843
D(GDPPC(-2))	-1.753249	0.029600	-59.23226	0.0000
D(GDPPC(-3))	-0.754118	0.007412	-101.7405	0.0000
D(TRADE)	1.310949	0.015583	84.12751	0.0000
D(TRADE(-1))	-1.027291	0.012344	-83.22229	0.0000
D(TRADE(-2))	-0.133584	0.007242	-18.44511	0.0003
D(TRADE(-3))	1.113079	0.014042	79.26814	0.0000
D(FDI)	-2.183800	0.142078	-15.37039	0.0006
D(FDI(-1))	3.060457	0.198635	15.40743	0.0006
D(FDI(-2))	-2.404018	0.148291	-16.21151	0.0005
D(FDI(-3))	3.862238	0.132773	29.08894	0.0001
D(EMPLOY)	-54.44612	18.51186	-2.941147	0.0605
D(EMPLOY(-1))	27.15105	14.63818	1.854810	0.1607
D(EMPLOY(-2))	-2.151905	33.10315	-0.065006	0.9523
D(EMPLOY(-3))	9.776702	18.57768	0.526261	0.6351
D(GFCF)	-0.492540	0.014738	-33.41986	0.0001
D(GFCF(-1))	-0.576687	0.018441	-31.27134	0.0001
D(GFCF(-2))	-1.155458	0.020459	-56.47685	0.0000
D(GFCF(-3))	0.314334	0.010774	29.17564	0.0001
C	1.601665	2.648802	0.604675	0.5881

SYR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.121137	0.020173	-6.005037	0.0093
D(GDPPC(-1))	-0.566133	0.026520	-21.34772	0.0002
D(GDPPC(-2))	-0.393292	0.012081	-32.55327	0.0001
D(GDPPC(-3))	-0.319502	0.009318	-34.28720	0.0001
D(TRADE)	0.123408	0.005366	22.99698	0.0002
D(TRADE(-1))	0.443491	0.005632	78.73843	0.0000
D(TRADE(-2))	0.213543	0.007032	30.36617	0.0001
D(TRADE(-3))	0.170778	0.005556	30.73723	0.0001
D(FDI)	-15.35678	14.23030	-1.079161	0.3595
D(FDI(-1))	-12.60038	17.79095	-0.708247	0.5299
D(FDI(-2))	1.834894	15.23235	0.120460	0.9117
D(FDI(-3))	-7.596009	12.35205	-0.614959	0.5821
D(EMPLOY)	-0.372948	1.380089	-0.270235	0.8045
D(EMPLOY(-1))	0.530235	1.630830	0.325132	0.7664
D(EMPLOY(-2))	-10.18131	3.625125	-2.808540	0.0674
D(EMPLOY(-3))	4.136279	2.408712	1.717216	0.1844
D(GFCF)	0.682501	0.049677	13.73884	0.0008
D(GFCF(-1))	0.493579	0.062131	7.944211	0.0042
D(GFCF(-2))	-1.236902	0.056640	-21.83801	0.0002
D(GFCF(-3))	-0.446683	0.062794	-7.113446	0.0057
C	-1.000700	0.700590	-1.428367	0.2485

TUN

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	0.503122	0.074085	6.791178	0.0065
D(GDPPC(-1))	-0.718651	0.120851	-5.946575	0.0095
D(GDPPC(-2))	-1.003687	0.061830	-16.23299	0.0005
D(GDPPC(-3))	-0.815420	0.015777	-51.68436	0.0000
D(TRADE)	-0.009721	0.007823	-1.242595	0.3023
D(TRADE(-1))	-0.067739	0.004999	-13.55060	0.0009
D(TRADE(-2))	0.045243	0.003830	11.81194	0.0013
D(TRADE(-3))	-0.086163	0.001359	-63.39225	0.0000
D(FDI)	0.335172	0.028192	11.88907	0.0013
D(FDI(-1))	0.937123	0.047431	19.75755	0.0003
D(FDI(-2))	0.247579	0.033226	7.451318	0.0050
D(FDI(-3))	0.136859	0.028075	4.874805	0.0165
D(EMPLOY)	2.645663	0.391054	6.765462	0.0066
D(EMPLOY(-1))	-2.330425	0.409855	-5.685971	0.0108
D(EMPLOY(-2))	4.214037	1.337989	3.149530	0.0513
D(EMPLOY(-3))	-2.106791	2.864035	-0.735603	0.5153
D(GFCF)	0.343146	0.063030	5.444185	0.0122
D(GFCF(-1))	-1.253689	0.046691	-26.85097	0.0001
D(GFCF(-2))	-0.026817	0.120068	-0.223345	0.8376
D(GFCF(-3))	-0.544224	0.068221	-7.977370	0.0041
C	-2.247728	1.672715	-1.343761	0.2716

الملخص

تعتبر تدفقات التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الأساسية في عملية النمو الاقتصادي خاصة في ظل الاعتقاد الراسخ و إجماع العديد من المنظرين و المدراس الاقتصادية على أن هذه العوامل تسهم بشكل جوهري في تعزيز الإنتاجية و نقل المعرفة و التكنولوجيا و توفير مصادر تمويل جديدة للمشاريع الاستثمارية المحلية، إلى جانب تحقيق الكثير من المزايا التي تنطوي ضمن هذا الطرح.

وعلى الرغم من الإسهامات التي خرجت بها الكثير من الدراسات التي بحثت في أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العديد من البلدان خلال فترات متباينة و باستخدام أساليب اقتصادية قياسية متنوعة، إلا أن هذه الجهود لم تحقق توافقا من حيث النتائج، ما دفعنا لاستكمال التحقيق في طبيعة تأثير المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 1990-2021، معتمدين في ذلك على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع المتعلق بمعطيات البانل (PANEL ARDIL)، و قد خرجت نتائج هذه الدراسة بأن كل من متغيرات الدراسة و المتمثلة في المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر و إجمالي تكوين رأس المال الثابت هي متغيرات تفسر النمو الاقتصادي في الدول العربية، و أنها تربطها معه علاقة إيجابية معنوية في المدى الطويل باستثناء العمالة التي كان لها تأثير معنوي سلبي على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المبادلات التجارية، الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الدول النامية، نموذج (PANAL ARDL).

Abstract :

The flows of trade and foreign direct investment are considered fundamental elements in the economic growth process, especially given the entrenched belief and consensus among various theorists and Economic schools that these factors significantly contribute to enhancing productivity, transferring knowledge and technology, and providing new sources of funding for local investment projects, in addition to realizing numerous benefits inherent in this approach.

Despite the contributions made by many studies that have investigated the impact of trade exchanges and foreign direct investment on economic growth in various countries over varying periods and using diverse standard economic methods, these efforts have not achieved consensus in terms of results. This prompted us to continue the investigation into the nature of the impact of trade exchanges and foreign direct investment on economic growth in Arab countries during the period from 1990 to 2021. We relied on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) panel data model for

this investigation. The results of this study indicate that the variables under consideration, represented by trade exchanges, foreign direct investment, and total fixed capital formation, are variables that explain economic growth in Arab countries. They exhibit a statistically significant positive relationship with economic growth in the long run, with the exception of labor, which has a statistically significant negative impact on economic growth.

Keywords: Trade exchanges, Foreign Direct Investment, Economic growth, Developing countries, PANEL ARDL model.